المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية
والتكوين المهني

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵙⴳⵎⵉ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ
ⴷ ⵓⵙⵎⵓⵜⵜⴳ ⴰⵣⵣⵓⵍⴰⵏ

نشرة الصحف

الخميس 16 يناير 2014 العدد: 4683

الصفحة	محتويات العدد
1	• **تصريح:** وزير الوظيفة العمومية ينفي تطبيق" الانقطاع" في حق الأساتذة المضربين
3	• **تعاون:** ثلاثة مراكز للتوجيه والتخطيط مرشحة لتغطية مجموع دول المنطقة العربية بتعاون مع اليونيسكو
5/4	• **موارد بشرية:** الأساتذة المضربون يقررون مقاطعة الامتحانات
6	• **إضراب:** الاتحاد النقابي للموظفين يعلن عن إضراب وطني يوم 6 فبراير المقبل
11/10	• **هذا الخبر:** أساتذة بتيزنيت يضربون عن العمل للمطالبة بإقرار رأس السنة الأمازيغية عطلة وعيدا وطنيين، وأزيد من 4000 تلميذ بأزيلال يحتفلون بها.
12	• **تدخل:** الشبيبة المدرسية تطالب عمر عزيمان بالتدخل لإيجاد حل للأساتذة المضربين
15	• **حول اللقاء المرتقب غدا بين الوزارة والنقابات**
24/19	• **قضايا التعليم في الجهات والأقاليم**
27/25	• **صفحة الاعتداءات :** اعتقال أستاذ بآسفي متهم بالتحرش الجنسي بتلميذاته
28	• **إعلان:** فتح باب الترشيح اشغل منصب مدير أكاديمية جهة دكالة عبدة
37/30	• **وثيقة:** رؤية وطنية من لأجل إصلاح شامل، ناجع لمنظومة التربية والتكوين
45/38	• **وجهات نظر في قضايا التربية والتكوين**

قسم الاتصال - مصلحة الصحافة
الهاتف: 252-687-0537 × الفاكس: 255-687-0537

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 360
الأخبـــار
الصفحة:4

مبديع ينفي تطبيق «الانقطاع» في حق الأساتذة المضربين

النعمان اليعلاوي

خلافا للتسريبات التي نقلتها جريدة «التجديد» الموالية لحزب رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، نفى وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، محمد مبديع، أن تكون وزارته قد اتخذت قرارا بتطبيق مسطرة «الانقطاع» عن العمل في حق الأساتذة حاملي الإجازة والشواهد العليا المطالبين بالترقية والذين يخوضون إضرابا بالرباط تجاوز 50 يوما. وأوضح مبديع في اتصال هاتفي مع «الأخبار»، أن «الانقطاع» لا تتخذه وزارة الوظيفة العمومية بشكل مباشر وإنما الوزارات المعنية، على اعتبار أن «وزراء القطاعات هم الآمرون بالصرف في قطاعاتهم»، لكنه أشار في المقابل إلى أن «الأموال التي تؤدى بها أجور الأساتذة المضربين هي أموال عمومية، ولا يمكن أن يتم صرفها دون مراعاة أداء هؤلاء الأساتذة لوظائفهم»، مشددا على أن «الأجر مقابل العمل» هو المبدأ المعمول به في هذا السياق، حسب مبديع، الذي اعتبر أن «المغرب يحتاج إلى تكثيف الجهود من أجل تحقيق التنمية المرجوة وليس الاحتجاجات المتواصلة التي لن تؤدي إلا للاصطدام إما من الجانب المادي أو مع قوات الأمن».

من جهته انتقد المنسق الإعلامي لتنسيقية الأساتذة المقصيين من الترقية، عبد الرحمان خراطية، لجوء وزارة التربية الوطنية إلى تطبيق مسطرة الانقطاع عن العمل في حق الأساتذة المضربين معتبرا في اتصال هاتفي مع «الأخبار»، أن «الانقطاع يطبق وفق حالات محددة والتي ليس من بينها الإضراب بطبيعة الحال»، يقول خراطية مشددا على كون إضراب الأساتذة متواصل إلى حين تحقيق مطلب الترقية، حسب خراطية، الذي كشف في ذات الحديث أن «جمعية مدراء المؤسسات التأمت السبت الماضي وقررت عدم اتخاذ مسطرة الانقطاع في حق الأساتذة الذين يقدمون دعوات الإضراب ويبررون غيابهم»، يشير خراطية.

وأشار خراطية إلى كون حكومة بنكيران «لجأت إلى كل وسائل التضييق من قبيل حجب الموقع الرسمي للتنسيقية»، يؤكد خراطية، مشيرا إلى كون «الأساتذة المضربين يطالبون فقط بالمساواة في تطبيق القانون كباقي زملائهم في المهنة الذين يرسمون بالسلم 10 و11»، حسب المصدر النقابي، الذي أشار في السياق ذاته إلى أن شهر يناير الجاري «سيكون حاسما في التأكد من اتخاذ وزارة التربية الوطنية لقرار الانقطاع في حق الأساتذة»، وإن كان «الأمر مستبعدا»، حسب خراطية، الذي اعتبر أن «الوزارة لم تستطع تغطية الخصاص الذي خلفه غياب الأساتذة المضربين، فكيف ستعوضهم في حال تطبيق الانقطاع في حقهم؟» يتساءل خراطية.

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 2273
المساء
الصفحة: 3

مبديع يكشف عن قرب صدور قانون لمحاربة الموظفين الأشباح

الفقيه بن صالح
المصطفى أبوالخير

كشف محمد مبديع، الوزير المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، عن قرب إصدار مرسوم يحاسب الآمرين بالصرف على رواتب الموظفين لمحاربة الموظفين الأشباح. وقال في اول ندوة صحفية له منذ تكليفه بالوزارة إنه لا يعقل ان يوقع الامر بصرف الراتب مرة واحدة في العمر، وهو ما يتعارض مع منطق المراقبة والمسؤولية والانضباط.

واضاف وزير الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة في الندوة الصحفية، التي عقدها مساء أول امس الثلاثاء بمقر بلدية الفقيه بن صالح، ان مرسوما آخر في الطريق يتعلق بإعادة انتشار الموظفين يتم تهييئه وسيتم إخراجه للوجود قريبا، واكد ان ما سيقوم به في قضية الموظفين الأشباح يفوق الجراة وسيؤدي فيه الثمن من شعبيته، مشيرا إلى أنه سيقوم بمسؤوليته في محاربة الفساد مهما كلف الأمر. وقال مبديع إن المغرب اول دولة في العالم تؤدي رواتب جيدة للموظفين مقارنة بالناتج الخام، مشيرا إلى ان ذلك لا يوجد في اي دولة في العالم. واكد ان ملف التقاعد لا يملك فيه المغرب من حل سوى الإصلاح الحقيقي ومساهمة الجميع في هذا التحدي. واستغرب مبديع كيف يوجد موظفون متقاعدون يتقاضون اكثر من الرواتب التي كانوا يتقاضونها اثناء ممارسة عملهم.

وقال محمد مبديع إن استوزاره شكل ارتياحا على المستويين الوطني والحزبي، مؤكدا ان لا احد من الكوادر الحزبية او التنظيمات الموازية لحزب الحركة الشعبية اعترض على ذلك، واوضح ان تعيينه وزيرا للوظيفة العمومية وتحديث الإدارة هو تشريف للجهة ككل وإنصاف لها في إطار المغرب الجديد.

وأجاب مبديع في هذه الندوة الصحفية عن اسئلة حول قضايا تتعلق بالشان المحلي والجهوي، وبمسؤوليته كوزير، حيث قال، في معرض رده على سؤال يتعلق بالمعارضة داخل المجلس البلدي للفقيه بن صالح الذي يتراسه، إن 98 بالمائة من مقررات المجلس تمرر بالإجماع، فيما يتم التصويت بالاغلبية على الحساب الإداري فقط مضيفا ان مستشاري العدالة والتنمية اختاروا موقع المعارضة منذ البداية وهذا من حقهم، وانه يصعب عليهم بعد حصول التحالف داخل الحكومة بين حزب الحركة الشعبية وحزب العدالة والتنمية ان ينتقلوا إلى موقع المساندة داخل المجلس، كاشفا انه لا يوجد اي رئيس يسير الدورات في المجالس بالطريقة التي يسير بها بلدية الفقيه بن صالح.

واستغرب محمد مبديع من عدم توحد نخب الجهة واطرها لاستفادة مدن وقرى جهة تادلة ازيلال من الكفاءات والمشاريع، وقال إن الجهة الوحيدة التي لا يتوحد فيها السياسيون والنخب والأطر هي جهة تادلة ازيلال.

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 360
الأخبـــار
الصفحة:5

ثلاثة مراكز للتوجيه والتخطيط التربوي بالمغرب مرشحة لتغطية مجموع دول المنطقة العربية بتعاون مع «اليونسكو»

يدخل التعاون ما بين منظمة اليونسكو ومركز التوجيه والتخطيط التربوي، في ما يخص تقويم محتويات برنامج تكوين المخططين، في إطار برنامج دعم القدرات في مجال التخطيط التربوي في منطقة الدول العربية (CAP Efa).

هذا المشروع الذي انطلق سنة 2010 يروم دعم دول المنطقة العربية من خلال تعزيز قدرات أطرها في ميدان تخطيط التربية والتكوين. وبفضل هذا المشروع تم اختيار ثلاثة مراكز للاستفادة من هذا الدعم، من بينها مركز التوجيه والتخطيط التربوي بالرباط.

وهذه المراكز الثلاثة مرشحة لتصبح مراكز تكوين شبه جهوية في أفق توسيع تغطيتها لمجموع دول المنطقة العربية من أجل التكوين الأساسي والمستمر لمخططي التربية والتكوين على مختلف المستويات الإدارية على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو المحلي.

تتلقى كل المراكز المذكورة أعلاه، في هذا الإطار دعما مؤسساتيا من طرف اليونسكو لتعزيز قدراتها وتطوير وسائل عملها وتحيين برامجها التكوينية حتى تتسنى لها مواكبة الحاجيات العملية الحالية والمستقبلية. هكذا وفي هذا الإطار، استفاد المركز من دعم تقني تلقاه من المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لمنظمة اليونسكو، بهدف إعادة تنظيم مركز التوثيق ووضع محتوياته على الأنترنيت وكذا تكوين مختصين اثنين في ميدان الفهرسة والأرشفة والإدارة الوثائقية.

إن منظمة اليونسكو ترفض رفضا باتا ما ورد في المقال المنشور على الصفحة 18 بيومية الأخبار عدد 347 يوم الثلاثاء 31 دجنبر 2013 والتي تصف دعم اليونسكو المؤسساتي لمركز التوجيه والتخطيط التربوي كان سببا لفضيحة، علما أن عملية تقويم محتويات برنامج التكوين -مسلك التخطيط- بالمركز لا تمثل إلا مرحلة من بين أخرى يشملها مشروع شامل يخص المنطقة العربية وشرع في تنفيذه سنتي 2011-2010. وسوف يمكن هذا التقييم المركز من تهييء عملية الإصلاح والتطوير المؤسساتي وكذا تحيين برامج ووسائل وممارسات التكوين لديه. ومن جهة أخرى وضع منهاج خاص بتكوين المخططين بدول الجوار.

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 4277
الصباح
الصفحة: 1-2

نتائج الدورة الأولى في علم الغيب بسبب "مسار" الوفا

مديرون وحراس عامون يشتغلون في الأعياد وما بعد منتصف الليل لاستكمال إدخال المعدلات للبوابة الجديدة

يواجه رشيد بلمختار، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، أول معضلة من تركة زميله السابق محمد الوفا، الذي غادر إلى وزارة الشؤون العامة والحكامة، حين يجد نفسه، بعد أيام، مضطرا لصياغة عدد من الجمل الإنشائية، في بلاغ إلى الرأي العام، لتبرير قرار تأجيل الإعلان عن نتائج الأسدس الأول، لجميع المستويات التعليمية، وفق الأجندة الزمنية الجاري بها العمل منذ سنوات التي لا تزيد عن نهاية يناير.

وتوقعت مصادر متطابقة تحدثت إليها «الصباح» تأخير الإعلان عن نتائج الدورة الأولى الخاصة بفروض الأسابيع الستة عشر الأولى من السنة الدراسية، والامتحانات الإشهادية المحلية الموحدة للمستويين السادس ابتدائي والثالث ثانوي إعدادي تأهيلي إلى منتصف فبراير المقبل على أقرب تقدير، بسبب الصعوبات الكبيرة التي تجدها الفرق الإدارية في التعاطي مع برنامج إلكتروني جديد عممه الوزير السابق نهاية الموسم الماضي على جميع المؤسسات التعليمية وفرض انطلاق العمل به فورا، دون إخضاعه إلى تجربة أولية لتقييم إيجابياته وسلبياته ومواطن ضعفه وقوته، كما يجري عادة في طرح برامج إلكترونية من هذا النوع.

ويستوعب برنام «مسار» جل البوابات المعلوماتية التي تشتغل عليها المنظومة التربوية، وهو بمثابة منصة معلوماتية تتضمن معلومات وخدمات تمكن وتساعد المدير على التدبير اليومي للمؤسسة التعليمية، وينخرط فيها الجميع بمن فيهم أولياء الأمور من خلال تتبع المسار الدراسي للأبناء من خلالها. وقد قرر له، نظريا، تيسير المجهودات وتجميع الخدمات التربوية من خلاله، في تكامل وتقاطع مع باقي البرانم المعلوماتية الأخرى.

عكس ذلك، قالت مصادر الجريدة إن «مسار»، الذي يفتح باعتماد نظام «سالفرلايت» من ميكروسوفت، تحول إلى شبح مخيف لعدد من الأطر الإدارية التي تجد صعوبة في إدخال المعطيات الجديدة إلى قاعدة بياناته وفق الدليل المرفق به، بسبب ضعف تغطية الشبكة وضعف الصبيب، إذ يضطر هؤلاء إلى قضاء ساعات طويلة أمام شاشات الحواسيب في انتظار عودة «الكونيكسيون» ورفع حالة «البلوكاج» والضغط عن برنامج يستعمله آلاف الأطر الإدارية في الوقت نفسه.

وأكدت المصادر نفسها أن مديري المؤسسات الابتدائية والفرق الإدارية بالمؤسسات الثانوية والإعدادية، والتاهيلية تجاوزوا بصعوبة معضلة المغادرين والملتحقين غير المتوقعة من قبل مصممي «برنام مسار»، إذ عادة ما يجد المكلف بإدخال المعطيات والبيانات والصور أمام حالات تلاميذ غير موجودين في القاعدة الأولية للوائح التلاميذ التي من المفروض ان يكون انتهى منها نهاية الموسم الماضي.

اوضح هؤلاء ان الملتحقين الجدد بمؤسسة "أ" هم بالضرورة مغادرون من مؤسسة "ب"، إذ يضطر المكلف بإدخال المعطيات بمؤسسة "أ" الاتصال بالمكلف بإخال المعطيات بالمؤسسة "ب" لحذف اسم المغادر من قاعدة بياناته، حتى يقبل النظام الإلكتروني إدخال معطياته كملتحق بالمؤسسة "أ"، وهي العملية غير الميسرة في كثير من الأحيان، وتتطلب عددا من الاتصالات وهدرا كبيرا من الوقت من اجل تسويتها.

وتبقى صعوبة إدخال معدلات المراقبة المستمرة (التي تشمل فروض الأسدس الأول والنقاط التقديرية للتلاميذ ومعدلات الامتحانات الإشهادية الموحدة)، ام المعضلات التي يطرحها هذا البرنامج الجديد.

واعترف حراس عامون مديرون واطر إدارية لـ"الصباح"، كيف فرض عليهم "مسار" تغيير برنامج عملهم اليومي والتضحية بايام العطل الأسبوعية والعمل إلى ساعات متاخرة من الليل من أجل إدخال معدلات التلاميذ وتقليص مدة التاخير. وقالت مديرة مدرسة، رفضت الكشف عن اسمها، إنها قضت يوم عيد المولد النبوي أمام شاشة الحاسوب ببيتها من انتظار إطلاق "الكونيكسيون" واستئناف عملية إدخال المعطيات الجديدة. واكد حارس عام إنه يضطر إلى السهر إلى ما بعد منتصف الليل لبدء العمل، ففي هذا الوقت، تحرر نسبيا الشبكة الإلكترونية، بعد أن يكون اغلب المكلفين بإدخال المعطيات خلدوا إلى النوم والراحة.

يوسف الساكت

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 5181
الأحداث المغربية
الصفحة: 21

مصطفى ملو
عضو التنسيقية الوطنية للأساتذة المجازين المقصيين من الترقية بالشواهد

هل ستقدم وزارة التربية الوطنية على عزل آلاف الأساتذة المضربين؟

أمام إصرار آلاف الأساتذة على مواصلة إضرابهم المفتوح الذي سيدخل شهره الثاني بعد أيام، والذي لا يتوقع له أن ينتهي إلا بعد تحقيق جميع مطالبهم، أمام هذا الوضع الذي ينذر بكارثة في المدرسة العمومية بسبب عزم المعتصمين مقاطعة الامتحانات الإشهادية التي ستجرى على بعد أسبوعين على الأكثر وتشبثهم بعدم تسليم نقط المراقبة المستمرة، مما يهدد آلاف التلاميذ بسنة بيضاء، لم تجد الوزارة المعنية غير لغة التهديد والوعيد لثني الأساتذة عن مواصلة درب نضالهم، فبعد أن فشل أسلوب الاقتطاع الذي كانت تراهن عليه الوزارة فأسلوب التعنيف والاعتقال الذي طال العشرات، ثم إصدار بلاغات تدعو فيه الوزارة جميع النيابات والأكاديميات لمباشرة مسطرة الانقطاع، التي فشلت هي الأخرى في شوطها الأول بفضل رفض العديد من المدراء الشرفاء تسجيل أساتذة مؤسساتهم كمنقطعين، والتأكيد بدل ذلك على كونهم مضربين إضرابا قانونيا مؤطرا نقابيا، والتشبث باعتبارهم مدافعين عن حقوقهم وممارسين لحق من حقوقهم الدستورية ألا وهو حق الإضراب.

فشلت كل هذه المحاولات، لتدخل الوزارة شوطا آخر دشنته تارة بالتسول والتوسل إلى المديرين العارفين بالقانون والمدركين لخطورة تطبيق مسطرة غير قانونية، وتارة أخرى بتهديدهم هم أيضا باتخاذ الإجراءات الصارمة بحقهم في حالة رفض مباشرة هذا الإجراء الظالم في حق الأساتذة المضربين، أي إجراء الانقطاع، ناهجة أسلوب الوعد والوعيد، الترغيب والترهيب في وجه كل من يقف ضد تعنتها و«سياساتها» الجائرة.

كل الذي تقدم يدفعنا إلى التساؤل عن النتائج التي ستترتب عن هذه السياسة الخرقاء للوزارة، وعما ستؤول إليه الأوضاع في حال إقدامها على تطبيق هذا الإجراء الذي لا شك ستكون عواقبه وخيمة على كل المستويات، فهل الوزارة مستعدة لتحمل تبعات كل ذلك؟

الفاتورة المالية التي ستنتج في حال تطبيق الانقطاع

تبرر الحكومة ومعها الوزارة تعنتها ورفضها الاستجابة للمطالب البسيطة للأساتذة المضربين، بما تمر به البلاد من «أزمة مالية»، وهي مبررات واهية وغير مقنعة، لأن الأزمة المالية حتى ولو افترضنا وجودها فعلا، فلن يحلها الاحتجاز والاستحواذ على الدريهمات المعدودة للأساتذة، بل إن الحكومة بترويجها «لمقولة الأزمة المالية» ورفعها في وجه كل مطالب بحقه، وفي المقابل إجبار المدراء على تطبيق مسطرة الانقطاع، يوقعها (أي الحكومة) في تناقض واضح.

فهب الوزارة باشرت فعلا هذا الإجراء، فبمن وكيف ستعوض أكثر من 3000 أستاذ مازالوا يواصلون إضرابهم، بل أنى لها أن تعوض حتى 2000 أو 1000 أو 500 أستاذ؟ هل قامت الوزارة بإحصاء الكلفة المالية التي ستنتج عن إجرائها هذا؟ لنفترض أنها عزلت هذه الألوف، فهل ستفتح مباراة لتوظيف أساتذة جدد لتعويضهم؟ وإن هي فعلت، فهل قامت بحساب كم ستكلفها تلك المباراة من الأموال التي ستخصص للتصحيح والإعلان وأوراق الامتحانات وباقي التكاليف؟ بل الأكثر من ذلك: هل وضعت في الحسبان كم أموالا ستكلفه الأساتذة الجدد طيلة مدة التكوين، خاصة ونحن نعلم أن أستاذا واحدا يكلف الدولة 500 درهما على الأقل في كل وضعية مهنية، وباحتساب مجموع الوضعيات المهنية التي تصل إلى العشرات لآلاف الأساتذة الذين سيتم توظيفهم لتعويض «الأساتذة المطرودين» و أجرة الأساتذة المكونين ومباراة التخرج والكفاءة سنحصل على ملايير الدراهم؟

أم هل تعوضهم بأساتذة سد الخصاص غير مكونين ضاربة جودة التعليم بعرض الحائط، وتضطر في كل سنة إلى عقد الاتفاقيات مع الجمعيات المهتمة التي تكلفها ملايين الدراهم، لتجد نفسها في الأخير أمام مطلب من نوع آخر وهو مطلب أساتذة سد الخصاص بالإدماج والترسيم في السلم العاشر.

الطريف في الأمر أنه في حال إقدام الوزارة على طرد المضربين، فإنها تستحق أن تدخل كتاب كنيس كأغبى وزارة للتربية الوطنية في العالم، حيث ستطرد أساتذة ترفض إدماجهم في السلم العاشر، لتأتي بأساتذة تحتاج إلى تكوينهم ثم تخريجهم في السلم نفسه الذي ترفض إدماج المضربين فيه، أي السلم العاشر، أليس هذا هو الغباء بعينه؟! أليس الأفيد أن يتم إدماج هؤلاء المضربين الذين لا يحتاجون إلى تكوين في السلم العاشر وبذلك توفر الوزارة على نفسها ملايير الدراهم وهي التي تتذرع بالأزمة المالية؟!

الكلفة الاجتماعية و الأمنية

طرد 3000 أستاذ أو أكثر من ذلك بكثير أو أقل بقليل، يعني حرمان نفس العدد من الأسر من مصدر عيشها، علما أن هناك من المضربين من يعيل أسرا تتكون من أفراد كثيرين، فهل تعتقد الحكومة أن هذا العدد الهائل من الأسر ستسكت في حالة وقع عليها هذا الظلم؟ هل وضعت في الحسبان درجة الاحتقان والخطورة التي ستنتج عن هذا الإجراء الأخرق؟ هل تعرف مدى التهديد الأمني والمخاطرة باستقرار الوطن الذي ستسقط فيه بهذا الإجراء؟

إن الإقدام على طرد الأساتذة سيكون بمثابة بركان سيأتي على الأخضر واليابس، ولن يسلم منه أحد، وسيتجه بالبلد إلى وجهة مجهولة لا أحد يستطيع توقع عواقبها، فهل الوزارة مستعدة لتحمل مسؤوليتها التي ستنجم عن إشعال الساحة؟

> «طرد 3000 أستاذ أو أكثر من ذلك بكثير أو أقل بقليل، يعني حرمان نفس العدد من الاسر من مصدر عيشها، علما أن هناك من المضربين من يعيل أسرا تتكون من أفراد كثيرين، فهل تعتقد الحكومة أن هذا العدد الهائل من الاسر ستسكت في حالة وقع عليها هذا الظلم؟ هل وضعت في الحسبان درجة الاحتقان والخطورة التي ستنتج عن هذا الإجراء الأخرق؟ هل تعرف مدى التهديد الأمني والمخاطرة باستقرار الوطن الذي ستسقط فيه بهذا الإجراء؟»

الكلفة العلمية والتربوية

استمرار إضراب آلاف الأساتذة لما يقارب الشهرين مكلف جدا ليس فقط من الناحية المالية والاجتماعية، بل الأهم من الناحية العلمية والتربوية، إذ إن أكثر من نصف مليون تلميذ مازالوا محرومين من آلاف الحصص الدراسية نتيجة هذا الإضراب، مما يفوت عليهم فرصة الاطلاع على «آلاف المعلومات والمهارات والقدرات»، خاصة في المواد التي يدرسونها لأول مرة كمادة اللغة الإنجليزية ووحدها الوزارة هي التي تتحمل كامل المسؤولية في ذلك، لأنها هي التي تماطل ولا تبالي بحقوق مشروعة وعادلة لا غبار عليها.

الكلفة القانونية والأخلاقية

إضراب الأساتذة هو إضراب قانوني تؤطره نقابات معترف بها ولها وزنها، وليس تغيبا غير مبرر أو انقطاعا عن العمل أو تركا للوظيفة كما تناور الوزارة وتراوغ متلاعبة بالرأي العام، فالقانون واضح وضوح الشمس في هذا الشأن، وعليه فتطبيق الانقطاع هو خرق سافر لهذا القانون، وهو ضرب خطير لحق من الحقوق المنصوص عليها في الدستور.

الكلفة القانونية لإجراء الانقطاع ستكون باهظة جدا، لأنه سيرجع المغرب عقودا إلى الخلف ويعود به القهقرى إلى عهد السيبة لما كان البقاء للأقوى هو «القانون» السائد، فإذا أقدمت الحكومة على خرق القانون ممثلة في وزارتها في التربية الوطنية و هي الأجدر أن تعطي دروسا في احترامه، فلن نلوم بعدها المواطنين العاديين إذا خرقوه، فهل فكرت الوزارة في هذا الأمر؟

يتضح من الناحية القانونية أن تطبيق إجراء غير قانوني سيشكل فضيحة أخلاقية و قانونية من العيار الثقيل للحكومة، بل و للدولة المغربية و سيجعلها في مأزق أمام مواطنيها أولا و أمام الهيآت و الإعلام الدولي المتابع للملف ثانيا، وسيفقدها مصداقيتها و هيبتها و يضع احترامها في مهب الريح، إذ كيف سيحترم المواطن حكومة لا تحترم القانون و سلطة المؤسسات؟، و كيف سنربي الأجيال القادمة على قيم المواطنة و احترام حقوق الإنسان و طاعة القانون و الحكومة هي أول الخارقين؟

يبدو مما تقدم أن طرد الأساتذة المضربين ستكون عواقبه وخيمة في مختلف النواحي، و يبدو أن الحل الحكيم هو تسوية ملفهم في أقرب الآجال، عوض التماطل و التمادي في سياسة صم الآذان و لغة التهديد و الوعيد التي لن تزيد الأمور إلا تعقيدا و تأزما.

فهل في الوزارة و هل في الحكومة حكماء يجنبون الوطن و أهله ويلات ما ستؤول إليه الأوضاع؟و هل سترجع الوزارة إلى لغة الحكمة و التعقل و تعترف بالخطأ، والاعتراف بالخطأ فضيلة فتسوي المشكلة بلا مزيد من الضجيج؟ أم ستتمادى في سياستها التي لن تأتي سوى بالندم يوم لا ينفع الندم؟

أسئلة ضمن أخرى ننتظر جوابها في القريب العاجل قبل أن تحل الكارثة

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 4732
المنعطف
الصفحة: الملحق التربوي

طبول الإحتقان الإجتماعي تدق..6 فبراير إضراب وطني ومسيرة وطنية بالرباط

على أثر إعلان الاتحاد النقابي للموظفين/ات عن إضراب وطني في الوظيفة العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية يوم الخميس 6فبراير 2014ومسيرة احتجاجية وطنية بالرباط انطلاقا من باب الحد الساعة العاشرة صباحا،أصدرت الجامعة الوطنية للتعليم بلاغا تثمن فيه هذه المحطة النضالية وتدعو مناضليها إلى الانخراط الفعلي والإيجابي فيها .

و علل البلاغ قرار الجامعة بمجموعة من المؤشرات الاجتماعية والميدانية حيث توقفت على واقع المدرسة العمومية والأزمة الهيكلية لقطاع التعليم (استفحال الخصاص في الأطر الإدارية والتربوية، الاكتظاظ، فشل الوزارة في توفير البنايات المدرسية اللازمة، اعتماد إجراءات ترقيعية على حساب استقرار نساء ورجال التعليم...) والمقاربات الأمنية المعتمدة من طرف الحكومة وتجاهل نضالات الشغيلة التعليمية وفي مقدمتها حاملي الإجازة والماستر والتراجع عن المكتسبات وضرب الحريات النقابية وعدم الالتزام بالاتفاقيات كما أن تحليلها للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمغرب يضيف البلاغ ،واستمرار ما وصفه ب الهجمة العدوانية للحكومة المخزنية ضد مكاسب وحقوق الشغيلة التعليمية وعموم الجماهير الشعبية، عوامل جعلت الجامعة تقتنع بضرورة الانخراط في دعوة الاتحاد النقابي للموظفين/ات .

و ربط البلاغ اتخاذ هذا القرار أيضا ب قرارات المجلس الوطني للجامعة الوطنية للتعليم المنعقد بالمهدية في 4نونبر' 2013 القاضية بتوحيد نضالات الموظفين والموظفات وعموم الطبقة العاملة،مستحضرا المحطات النضالية التي تخوضها الفئات والفروع التابعة للجامعة الوطنية للتعليم والمسيرتين الوطنيتين بالرباط ليومي 10دجنبر 2013و 3يناير 2014والوقفة الاحتجاجية إمام وزارة تحديث القطاعات يوم 3يناير 2014.

و تخوض الجامعة الوطنية للتعليم الإضراب الوطني والمشاركة في المسيرة الوطنية بالرباط حسب البلاغ من أجل الدفع بالحكومة للاستجابة لمختلف المطالب العامة والمشتركة والفئوية كالزيادة في الأجور والتعويضات وإقرار نظام ضريبي عادل والتعويض عن العمل بالمناطق الصعبة والنائية (منذ 2009، والتعويض عن التكوين، وتسريع أجرأة اتفاقي 19و26 أبريل 2011وعلى رأسها الدرجة الجديدة، والتسريع بالاتفاق على نظام أساسي ونظام تعويضات جديد يلبي مطامح نساء ورجال التربية والتعليم في العيش والحياة الكريمين و الضغط في اتجاه حمل الحكومة على التراجع عن الساعات التضامنية وتقليص ساعات العمل الأسبوعية بالابتدائي وإعادة النظر في منهجية تدبير الزمن المدرسي المفروضة ومراجعة ثغرات النظام الأساسي الخاص بالمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية وكذلك مشروع القانون الأساسي الخاص بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني وعدم التراجع عن الترقي بالشهادات، وتنديدا أيضا حسب البلاغ ذاته باستهداف الحريات النقابية عبر تجريم الحق في الإضراب ونهب أموال المضربات والمضربين/ات وقمعهم وفبركة المحاكمات الصورية في تناقض صارخ مع التزامات المغرب الدولية.

و شجبا لتجميد الأجور والترقية والإجهاز على أنظمة التقاعد (رفع سن التقاعد، الزيادة في نسبة الاقتطاع تخفيض المعاش).

وعبرت الجامعة بلهجة شديدة عن رفضها الإجهاز على صندوق المقاصة بالشروع في إخضاع أسعار المحروقات لنظام المقايسة ورفع أثمان المواد الأساسية ومراجعة الضريبة على القيمة المضافة على حساب القوت اليومي لجل فئات الشعب المغربي. مستنكرة ما وصفته ب تواطؤ الحكومة في ملفات الفساد المرتبط بتدبير التعاضدية العامة للتربية الوطنية ومؤسسات الأعمال الاجتماعية ومطالبته بتقديم المتورطين في نهب وسوء تدبير أموال المتعاضدين للمساءلة والمحاسبة إعمالا لمبدأ عدم الإفلات من العقاب.

وجددت في البلاغ نفسه دعمها لحركة 20فبراير، ونضالات المعطلين في الجمعية الوطنية وفي المجموعات الأخرى والنضالات الاحتجاجية للحركات الاجتماعية في كفاحها المتواصل ضد الظلم والقهر ومن أجل مغرب الكرامة والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وحقوق الانسان للجميع. داعية الحكومة إلى تلبية المطالب الفئوية: المجازون، حاملو الماستر، المبرزون، الدكاترة، حاملو الماستر من خارج المغرب قبل2012،السلم9،الأساتذة الذين يعملون خارج إطارهم الأصلي، العرضيون المدمجون ((2007-2005-2002-2001، أساتذة 3 غشت و 6أبريل، الإدارة التربوية (مديرون ونظار-ورؤساء الأشغال وحراس عامين..)، أطر المصالح المادية والمالية وملحقو الاقتصاد والإدارة، الملحقون التربويون، أطر التوجيه والتخطيط، المفتشون، منشطو التربية ومكونو محو الأمية والمتطوعون ((2007-2008-2011، المساعدون الإداريون، المساعدون التقنيون، المحررون، التقنيون،المهندسون، المتصرفون،أساتذة مدرسة.كم، خريجي المدارس العليا، أساتذة اللغة العربية والثقافة المغربية لأبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج ELCO، أساتذة اللغة العربية بالمؤسسات الفرنسية، ضحايا النظامين الأساسيين 1985و2003، أساتذة التكنولوجيا والتربية الأسرية، خريجو IENA، متفقدو التعليم الأولي،العاملون بالتعليم المقصيون واير المدمجين (أساتذة سد الخصاص ومنشطو التربية غير النظامية ومكونو محو الأمية وأساتذة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة وأساتذة التعليم الأولي)، المستخدمين/ات بمؤسسات التعليم الكاثوليكي بالرباط،العاملون بالحراسة والمناولة والعاملون بالمؤسسات التعليمية الخصوصية..

خالد أخازي

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 807
الخبر
الصفحة :4

الجامعة الوطنية للتعليم تتوعد حكومة بنكيران بدخول اجتماعي ساخن

■ كوثر زاكي

في خطوة تصعيدية، قررت الجامعة الوطنية للتعليم خوض إضراب وطني بالإضافة إلى تنظيم مسيرة احتجاجية بمدينة الرباط، وذلك يوم 6 من الشهر المقبل، احتجاجا على التراجعات الحكومية.

واوضحت الجامعة الوطنية للتعليم في بلاغ لها، توصلت «الخبر» بنسخة منه، ان هذه الخطوة تاتي بعد وقوف الجامعة خلال اجتماعها الاخير على فشل الوزارة في توفير البنايات المدرسية اللازمة، وكذلك اعتمادها على إجراءات ترقيعية، بالإضافة إلى المقاربات الامنية المعتمدة من طرف الحكومة وتجاهل نضالات الشغيلة التعليمية وفي مقدمتها حاملي الإجازة والماستر والتراجع عن المكتسبات وضرب الحريات النقابية وعدم الالتزام بالاتفاقات.

وطالبت الجامعة الوطنية للتعليم حكومة عبد الإله بنكيران بالاستجابة لمختلف المطالب العامة والمشتركة والفئوية كالزيادة في الاجور والتعويضات وإقرار نظام ضريبي عادل والتعويض عن العمل بالمناطق الصعبة والنائية (منذ 2009)، والتعويض عن التكوين، وتسريع اجراة اتفاقي 19 و26 ابريل 2011 وعلى راسها الدرجة الجديدة، والتسريع بالاتفاق على نظام اساسي ونظام تعويضات جديد يلبي مطامح نساء ورجال التربية والتعليم في العيش والحياة الكريمين.

واكدت الجامعة على ضرورة التراجع عن الساعات التضامنية وتقليص ساعات العمل الاسبوعية بالابتدائي وإعادة النظر في منهجية تدبير الزمن المدرسي المفروضة ومراجعة ثغرات النظام الأساسي الخاص بالمكتب الوطني للاعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية، وكذلك مشروع القانون الأساسي الخاص بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني وعدم التراجع عن الترقي بالشهادات.

وادانت الجامعة في البلاغ نفسه، القرارات التي تتخذها حكومة بنكيران ولاسيما تجميد الأجور والترقية والإجهاز على انظمة التقاعد (رفع سن التقاعد، الزيادة في نسبة الاقتطاع، تخفيض المعاش).

واستنكرت الجامعة تواطؤ الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية في ملفات الفساد المرتبط بتدبير التعاضدية العامة للتربية الوطنية ومؤسسات الأعمال الاجتماعية، مطالبة بتقديم المتورطين في نهب وسوء تدبير اموال المتعاضدين للمساءلة والمحاسبة إعمالا لمبدا عدم الإفلات من العقاب.

ورفضت الجامعة في بلاغها المذكور، الإجهاز على صندوق المقاصة بالشروع في إخضاع اسعار المحروقات لنظام المقايسة ورفع اثمان المواد الأساسية ومراجعة الضريبة على القيمة المضافة على حساب القوت اليومي لجل فئات الشعب المغربي.

الصفحة: الملحق التربوي	المنعطف	التاريخ: 2014/01/16 العدد: 4732

الإعلان عن لوائح المترشحين لشغل 327 مقعدا شاغرا بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين

تنهي وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني أنها أعلنت بموقعها الرسمي على الأنترنيت، عن اللوائح الخاصة بالمترشحات و المترشحين بالاستناد إلى ترتيبهم في لائحة الانتظار ، لشغل 327مقعدا مازال شاغرا بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ، وذلك بعد أن قامت المصالح المختصة للوزارة بعملية ضبط لوائح المسجلين والملتحقين بصفة رسمية بهذه المراكز برسم دورة .2013-2014

وعليه، فإن الوزارة تدعو المعنيين بالأمر الواردة أسماؤهم في هذه اللوائح، إلى التسجيل عبر الموقع التالي: http://crmef.men.gov.ma/crmefخلال الفترة الممتدة من 10إلى 17يناير 2014، من أجل ترتيب مراكز التكوين التي يرغب فيها المترشحون المعنيون، والذين سيتوصلون برسالة تاكيد على بريدهم الإلكتروني الخاص.

وعلى من فاتتهم عملية التسجيل خلال الفترة المحددة، فإن المصالح المختصة ستتولى توزيعهم على مراكز التكوين حسب المقاعد الشاغرة.

هذا، وقد تم تحديد يوم 18يناير2014، للإعلان عبر ذات الموقع، عن توزيع المسجلين على مراكز التكوين التي سيتابعون بها تكوينهم، فيما حدد يوم 20يناير الجاري تاريخا للالتحاق بهذه المراكز، علما بان من لم يلتحق من المعنيين بالأمر قبل 24يناير 2014يعتبر نجاحه لاغيا.

ويمكن للمتدربين الناجحين الواردة أسماؤهم في اللوائح الرسمية المسجلين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين الذين يتابعون تكوينهم بها إلى حدود تاريخ صدور هذا البلاغ، والراغبين في تغيير هذه المراكز لمتابعة التكوين بمراكز أخرى ، أن يبادروا إلى تسجيل طلبات التغيير عبر موقع الوزارة http://crmef.men.gov.ma/crmefمن 10إلى 17يناير .2014

الصفحة: الملحق التربوي	المنعطف	التاريخ: 2014/01/16 العدد: 4732

المشاركة في الحركة الانتقالية الخاصة بالمديرين ومديري الدراسة بمؤسسات التعليم العمومي

تعلن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني أن المرحلة الثانية المتعلقة بالمشاركة الفعلية في الحركة الانتقالية الخاصة بالمديرين ومديري الدراسة بمؤسسات التعليم العمومي لسنة 2014، ستنطلق عبر الخدمة الإلكترونية للحركة الانتقالية:http://haraka.men.gov.maابتداء من يوم الجمعة 10يناير .2014

وكانت المرحلة الأولى المتعلقة بضبط المناصب الشاغرة و المناصب المحتمل شغورها، قد أسفرتبعد التعبير عن الرغبة في المشاركة في الحركة و ضبط الحاجيات من أطر الإدارة التربوية، عن تحديد 5148منصبا ، منها 893منصبا شاغرا و 4255منصبا محتملا شغوره .

وبلغ مجموع المناصب الخاصة بالسلك الابتدائي 3652منصبا، و 920منصبا بالسلك الثانوي الإعدادي، فيما بلغ عدد المناصب المتعلقة بالسلك الثانوي التاهيلي 576منصبا، منها 29منصبا خاصا بمديري الدراسات.

هذا و يتعين على المترشحات و المترشحين الذين سبق وأن عبروا عن رغبتهم في المشاركة في هذه الحركة، مسك اختياراتهم والمصادقة على طلباتهم مباشرة في الموقع الإلكتروني المخصص لهذه العملية ، انطلاقا من لائحة المناصب الشاغرة والمحتمل شغورها المحملة بذات الموقع ؛ واستنساخ طلب المشاركة وإرفاقه بالوثائق المطلوبة وإرساله إلى النيابة عبر التسلسل الإداري قبل16 يناير.2014

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 3313
التجديد
الصفحة: الملحق التربوي

الإفراج عن لائحة الانتظار لولوج مراكز التكوين

أعلنت وزارة التربية الوطنية عن اللوائح الخاصة بالمترشحات والمترشحين استنادا إلى ترتيبهم في لائحة الانتظار لشغل 327 مقعدا مازال شاغرا بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ،وذلك بعد أن قامت المصالح المختصة للوزارة بعملية ضبط لوائح المسجلين والملتحقين بصفة رسمية بهذه المراكز برسم دورة 2013 - 2014 ، ودعت الوزارة « المعنيين بالأمر الواردة سماؤهم في هذه اللوائح إلى التسجيل عبر الموقع الذي خصصته الوزارة لهذا الغرض والمعلن عنه ببوابة الوزارة ، خلال الفترة الممتدة من 10 إلى 17 يناير 2014 من أجل ترتيب مراكز التكوين التي يرغب فيها المترشحون المعنيون والذين سيتوصلون برسالة تأكيد على بريدهم الإلكتروني الخاص.

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 85
صحيفة الناس
الصفحة:2

أساتذة يضربون عن العمل للمطالبة بإقرار رأس السنة الأمازيغية عطلة وعيدا وطنيين

تزنيت: عبد الله اكناو

أقدم خمسة أساتذة يعملون بمؤسسات تعليمية تابعة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بنيابة تزنيت، على خوض إضراب مع حضورهم بمقرات عملهم صباح الاثنين الماضي، الذي يصادف بداية السنة الأمازيغية.

وقالت مصادر إن خمسة أساتذة يعملون بكل من الثانوية التأهيلية الجديدة والثانوية الإعدادية الأطلس بتافراوت ضواحي تزنيت، قاموا بتنفيذ وقفة احتجاجية صباح الاثنين الأخير بمقرات عملهم. ورفع الأساتذة المحتجون لافتة تطالب بترسيم (إيض ءيناير) يوم عطلة و عيدا وطنيا، وكتبت بثلاث لغات هي الأمازيغية والعربية والفرنسية، إضافة إلى لافتة أخرى يعود ما كتب عليها للفيلسوف هيغل "واجب الفرد الأسمى تجاه الدولة هو المشاركة في صنع القرار" من كتابه "أصول فلسفة الحق". كما علق الأساتذة المحتجون لافتات ورقية تتساءل عن عدم الاعتراف بيوم 13 يناير عيدا وطنيا لجميع المغاربة، ما دام 31 دجنبر يوم عطلة مؤدى عنها و 11 يناير من كل سنة عيدا وطنيا وعطلة عيد المولد النبوي عيدا وطنيا ودينيا فضلا على لافتة أخرى كتبت عليها إحدى مقولات علي صدقي أزيكو التي قال فيها "عزة المرء يستمدها من إنسانيته، إنسانيته مبنية على كرامته وكرامته مبنية على احترام ثقافته ...".

واعتبر الأساتذة خطوتهم هذه مبادرة رمزية لها حمولتها التربوية والحقوقية والثقافية، كما أنها تأتي للتأكيد على جعل رأس السنة الأمازيغية عيدا وطنيا ويوم عطلة انتصارا لمصالحة اجتماعية وسياسية وثقافية، وسعيا لتحقيق المواطنة الحقة، علاوة على أنها تعتبر في نظرهم ترجمة لواقعية الافراد وفاعليتهم في التعبير عن المواقف داخل الدولة. من جهة أخرى، نفت مصادر بنيابة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بتزنيت أن يكون لها علم، إلى حدود مساء الاثنين الماضي، بأي إضراب عن العمل أو وقفة احتجاجية خاضها أساتذة بالثانوية الجديدة بتافراوت، على اعتبار أن يومي الثلاثاء والأربعاء يصادفان عطلة عيد المولد النبوي الشريف، مشيرة إلى أنه من الممكن أن يكون الأساتذة قد خاضوا إضرابهم أو وقفتهم خلال فترة خارج أوقات حصصهم الدراسية الرسمية.

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 807

الخبر

الصفحة :8

الاحتفالات أربكت السلطات المحلية

أزيد من 4000 تلميذ بأزيلال يحتفلون برأس السنة الأمازيغية

أزيلال . لحسن أكرام

قام أزيد من 4000 تلميذ بالمؤسسات التأهيلية بالمدار الحضري لمدينة أزيلال، بمقاطعة الدراسة طيلة يوم الاثنين 13 يناير الجاري الذي يصادف رأس السنة الأمازيغية الجديدة، الذي يوافق هذه السنة 2964.

وذكرت مصادر تعليمية أن التلاميذ المضربين عن الدراسة رفضوا، عند الساعات الأولى من صباح الاثنين، الالتحاق بالفصول الدراسية، بعد أن أخبروا الإدارة التربوية عزمهم الاحتفال برأس السنة الأمازيغية.

وأربك الخبر السلطات الإقليمية والمحلية بأزيلال، التي لم تضع في الحسبان إضراب التلاميذ، حيث كثفت من اتصالاتها مع المسؤولين بالمؤسسات التعليمية التي شهدت مقاطعة التلاميذ للدراسة، كما شملت تحريات السلطات المؤسسات الأخرى.

واستغرب مسؤول رفيع المستوى في اتصال مع «الخبر»، تنفيذ الإضراب للاحتفال برأس السنة الأمازيغية بأزيلال، فقط بمؤسستين تأهيليتين، وهو ما فسره ذات المتحدث بكون أطراف أخرى مسيسة دخلت على الخط، وقامت بتأطيرهم، وهو ما نفاه عدة نشطاء أمازيغ التقتهم «الخبر».

وفي سياق متصل، قامت العديد من المؤسسات التعليمية بإقليم أزيلال، بتنظيم حفل نهاية الطور الأول من الموسم الدراسي، وتم استغلال الفرصة لتنظيم أنشطة احتفالية برأس السنة الأمازيغية، تضمنت طقوسا احتفالية ورمزية للاحتفال برأس السنة الأمازيغية، كما قام العديد من التلاميذ برفع العلم الأمازيغي بالشارع العام. ولم تسجل أية أعمال تخريب، أو فوضى بموازاة مع احتفال التلاميذ بعيد «أماينو» 2964. كما قامت عناصر الشرطة بمراقبة كل تحركات التلاميذ المحتفلين، تحسبا لأي طارئ، حيث اكتفت بالوقوف بعيدا عن مداخل المؤسسات التعليمية التي عرفت مقاطعة الدراسة، وهي ثانوية أزود والمسيرة التأهيليتين.

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 360
الأخبـــار
الصفحة: 4

الشبيبة المدرسية تطالب عمر عزيمان بالتدخل لإيجاد حل لـ 6000 أستاذ لضمان حقوق التلاميذ

أكادير: محمد سليماني

....

طالب المكتب الوطني للشبيبة المدرسية، رئيس المجلس الأعلى للتعليم عمر عزيمان، والبرلمان بغرفتيه، بالتدخل العاجل والفوري لإيجاد حل لحوالي 6000 أستاذ وأستاذة من حاملي الإجازة والماستر، المعتصمين بالرباط منذ أزيد من 55 يوما، للمطالبة بالترقية الإدارية بعد إقصائهم منها. وذلك ضمانا للسير العادي للدراسة، وحماية لحقوق التلاميذ في الاستفادة من حصصهم الدراسية السنوية كاملة.

هذا، ودقت المنظمة التعليمية ذاتها ناقوس الخطر في ما يخص عشرات الآلاف من الأقسام التعليمية التي توقفت بها الدراسة قرابة الشهرين من الزمن المدرسي، محملة رئيس الحكومة ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني مسؤولية ما أسمته الفضيحة، جراء هذا التوقف غير المقبول للدراسة وضياع حقوق التلاميذ.

واعتبرت الشبيبة المدرسية أن هناك تراجعا خطيرا يعرفه قطاع التعليم في عهد حكومة بنكيران. كما أدانت لجوء الحكومة إلى سياسة التقشف في قطاع اجتماعي حيوي كقطاع التعليم، منددة بشدة اقتطاع 50 مليار سنتيم من الميزانية المخصصة للاستثمار، في عز التوجيه الملكي بمناسبة خطاب 20 غشت الماضي، والذي اعتبر قضية التعليم أولوية حكومية. كما استنكرت الشبيبة نفسها ما أسمته التراجع الخطير الذي عرفته المناصب المخصصة للتربية الوطنية، من 8000 إلى 7000 منصب، رغم أن عدد المتقاعدين في هذا القطاع في ازدياد، وأن

الخصاص الذي تعرفه المدارس المغربية يفوق 30 ألف أستاذ.

واعتبر المكتب الوطني للشبيبة المدرسية، أن الاكتفاء ببرمجة إحداث 9 مدارس ابتدائية فقط برسم 2014، هو رقم مخز للغاية، ويتناقض والرغبة الحكومية في النهوض بالبنية التحتية للمؤسسات التعليمية، فضلا عن عدم استجابته لتطلعات الإصلاح بتاتا. وللخروج من هذا النفق المظلم الذي يتخبط فيه قطاع التعليم، ترى الشبيبة المدرسية أن إصلاح التعليم بالمغرب يتطلب إرادة حكومية حقيقية تنعكس في فتح حوار وطني جماعي، يبتدئ بالتشخيص والوقوف على مكامن الاختلال، وينتهي بتبني البدائل الناجعة، بعيدا عن أية مزايدات سياسوية ضيقة لأية جهة من الجهات.

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 3313
التجديد
الصفحة:الملحق التربوي

تطور الشق الاجتماعي بقطاع التعليم

أكد تقرير لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني تقدم الشق الاجتماعي المرتبط بالمتعلمين حيث تم تسجيل زيادة مهمة في عدد المستفيدين من خدمات الإطعام المدرسي إذ بلغ 433 917 مستفيدة ومستفيدا خلال المرحلة 2008 - 2013، كما عرف عدد الممنوحين ارتفاعا ملموسا بزيادة قدرها 40 437 مستفيدة ومستفيدا خلال المرحلة 2008 - 2013 كما عرفت، من جهتها، عملية المليون محفظة زيادة مهمة في عدد المستفيدين بين موسمي2009-2008 و-2013 0 201

وهكذا، فقد أصبح عدد المستفيدين 3 906 948 مستفيدا، منهم مليون و 84 ألف مستفيدة ومستفيد من محفظة كاملة، وقد وصلت الكلفة الإجمالية إلى 344 مليون درهم

وفيما يتعلق ببرنامج الدعم المالي المباشر: « تيسير»، فقد بلغ عدد الأسر المستفيدة 436000 أسرة وعدد التلاميذ 757000 مستفيد، وذلك بكلفة مالية إجمالية وصلت إلى 620 مليون درهم

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 3313
التجديد
الصفحة:الملحق التربوي

● أغلب رجال ونساء التعليم يترقبون بشغف ما سيؤول اليه لقاء يوم غد الجمعة وبعد غد السبت، حيث سيتم تخصيص اليوم الأول وفق مشروع جدول أعمال الوزارة لمناقشة الملف المطلبي للاسرة التعليمية فيما سيخصص اليوم الثاني لإصلاح المنظومة التربوية.

النقابات التعليمية الخمس تلتقي غدا بلمختار والكروج

إصلاح المنظومة التعليمية ومطالب نقابية أهم الملفات المطروحة

ينتظر نساء ورجال التعليم ما سيتمخض عن اللقاء الذي من المنتظر أن تعقده النقابات الخمس الأمثل تمثيلية مع وزير التربية الوطنية والتكوين المهني غدا الجمعة و بعد غد السبت ، أيضا النقابات التعليمية بدورها بحسب مصادر مطلعة تراهن على نتائج هذا اللقاء لوضع الخطوط العريضة لخارطة طريق مستقبلها مع الوزارة خصوصا وأن السنة المنصرمة كانت سنة عجفاء بدون نتائج ملموسة رغم الجلسات الماراطونية مع الوزير السابق محمد الوفا ورغم عقد عشرات اللقاءات في إطار لجان تقنية مشتركة.

● خالد السطي

تأجيل الحوار لمرتين

رغم تعيينه في العاشر من أكتوبر المنصرم لازال الوزير رشيد بلمختار وزميله عبد العظيم الكروج لم يجلسا بعد مع أعضاء المكاتب الوطنية للنقابات التعليمية الخمس الأكثر تمثيلية وهي«الجامعة الوطنية لموظفي التعليم،النقابة الوطنية للتعليم (ك د ش)،الجامعة الوطنية للتعليم،الجامعة الحرة للتعليم والنقابة الوطنية للتعليم (ف د ش)»، باستثناء اجتماعهما اليتيم على خلفية ظهور مشكل الأساتذة الناجحين لولوج المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين حيث استنجد بلمختار بمسؤولي النقابات لإخماد نار الغاضبين وهو ما تم بعد توقيع محضر مشترك في نونبر المنصرم. وهو المحضر الذي تضمن نقطة مهمة تتعلق باستئناف الحوار القطاعي بداية دجنبر المنصرم،لكن الوزارة تأخرت كثيرا حيث راسلت النقابات بعقد أولى الاجتماعات نهاية دجنبر المنصرم قبل أن يتم تأجيله إلى يومي 3و4 يناير الجاري بسبب تزامن الموعد الأول مع زيارة أمير قطر الشيخ تمام وبالتالي وجود أنشطة ملكية،قبل أن يتوصل الكتاب العامون للنقابات بمراسلة تأجيل اللقاء للمرة الثانية الى يومي 17و18 يناير الجاري بداعي أسباب طارئة.

اماني ومتمنيات

لعل أغلب رجال ونساء التعليم يترقبون بشغف ما سيؤول اليه لقاء يوم غد الجمعة وبعد غد السبت، حيث

سيتم تخصيص اليوم الأول وفق مشروع جدول أعمال الوزارة لمناقشة الملف المطلبي للاسرة التعليمية فيما سيخصص اليوم الثاني لإصلاح المنظومة التربوية.

وفي هذا الصدد شدد عبدالاله دحمان نائب الكاتب العام للجامعة الوطنية لموظفي التعليم على أهمية انطلاق الحوار القطاعي بين الوزارة والنقابات التعليمية خصوصا وان فئات واسعة من القطاع لها انتظارات ومطالب ،وتمنى دحمان تجاوز المنهجية التي نهجتها الوزارة سابقا واعتماد منهجية جديدة وبديلة قائمة على الحوار التفاوضي قصد التغلب على مختلف الملفات العالقة سواء تعلق الأمر بالملفات الفئوية أو الملفات ذات الطابع العام.

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 3313
التجديد
الصفحة: الملحق التربوي

أهمية النظام الأساسي لرجال ونساء التعليم

يشكل النظام الاساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية العصب الأساس للقطاع مما يتطلب حتمية إعادة النظر في النظام الحالي والذي صدر قبل عشر سنوات كما عملت الوزارة والنقابات على مراجعة عدد مهم من مواده غداة صدوره،أيضا رغم بداية الحديث حول النظام الأساسي المذكور في عهد الوزيرة السابقة لطيفة العبيدة حيث تأسست لجنة مشتركة لهذا الغرض دون نتيجة، ورغم أن الوزير السابق محمد الوفا تعهد بوضع قانون أساسي جديد لرجال التربية والتكوين بتوجيهات من جهات عليا الا انه فشل قبل مغادرته الوزارة ،مما سيعقد من مأمورية الوزير الحالي ، وفي ذات السياق يؤكد دحمان أنهم لا زالوا مصرين في

النقابة على ضرورة إخراج النظام الأساسي الجديد لموظفي القطاع خصوصا وان الوزارة سبق أن أكدت إعدادها لمحاور هذا النظام الذي «نعتبره مدخلا أساسيا لإنصاف الاسرة التعليمية بما فيها الأطر المشتركة».

ملفات إخرى ذات اهمية

أيضا تمت ملفات تهم الأسرة التعليمية وتسعى النقابات التعليمية لمناقشتها والخروج بنتائج تصب في صالح المنظومة والعاملين بها يوضح عضو لجنة الحوار القطاعي منها ملف مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأوضاع الاجتماعية للتربية والتكوين، والمجلس الأعلى للتعليم وموقع النقابات في هيكلته الجديدة وفق الدستور الجديد وكذا مؤسسة الأعمال الاجتماعية للتعليم، باعتبار رئاسة الوزير الوصي لمجلسها الإداري وهي المؤسسة التي لازلنا نلح على ضرورة تقييم الوضع داخلها ومآل أموال المنخرطين وتحسين الخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى مآل تقارير الافتحاصات المالية والبيداغوجية للبرنامج الاستعجالي،دون إغفال الحركات الانتقالية حيث طالبنا مرارا بضرورة مراجعة المذكرة الإطار والمشاكل التي خلفتها الحركة الانتقالية لأسباب صحية في ظل الحديث عن وقوع تجاوزات وتقليص لعدد المستفيدين مما خلف استياء واستهجانا من طرف عموم الشغيلة ،ولم يغفل دحمان ملف التعويض عن العمل بالوسط القروي والمناطق النائية وهو الملف الذي تقرر في الحوار الاجتماعي لسنة 2009 دون ان يتوصل المعنيون بمستحقاتهم المالية.

ملفات فئوية عالقة

رغم أن الحكومة خصصت أزيد من 400 مليون درهم لتنزيل نتائج الحوار القطاعي برسم سنة 2011 حيث استفادت العديد من الفئات التعليمية من تسوية وضعيتها والتي كان بعضها عالقا منذ 2003 كملف هيآت الاقتصاد والتوجيه والتخطيط والممونين وحاملي الشهادات والعرضيون سابقا وغيرهم،إلا ان فئات تعليمية أخرى لازالت تنتظر الإنصاف ومنها على الخصوص يضيف دحمان ملف حاملي الشهادات الجامعية 2012 فما فوق (الاجازة والماستر)وخريجي السلمين 8 و 9 وأساتذة اللغة العربية والثقافة المغربيةالعاملين بأوروبا ثم المدمجين فوج 2001 وكذا الملحقين التربويين وملحقي الادارة والاقتصاد ومآل تنزيل المادة 109 والأطر المشتركة والمتفقدين التربويين ناهيك عن ملفات الأطر الإدارية بكل فئاتها بالإضافة الى ملفات الدكاترة والمبرزين والراسبين في سلك التبريز ومستشاري التوجيه والتخطيط والمفتشين ومآل مركز تكوين المفتشين ومركز تكوين التوجيه والتخطيط والمشاكل المرتبطة بالكفاءة التربوية.أيضا يؤكد المصدر مساءلتهم وزير التربية الوطنية و عبره رئيس الحكومة عن مصير الدرجة الجديدة التي تم الاتفاق بشأنها مع المركزيات النقابية يوم 26 أبريل 2011 والتي قال وزير الميزانية أن كلفتها تبلغ ملياري درهم.

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 8676
الصحراء المغربية
الصفحة:1

شغيلة التعليم بإفران تحتج ضد «المكائد»

خديجة بن اشو

دعت خمس نقابات تعليمية إلى خوض إضراب إقليمي بمندوبية إفران، يوم الجمعة المقبل، ضد ما اعتبرته "الملفات المفبركة والمكائد التي تحاك ضد شغيلة القطاع".

وأفادت مصادر "المغربية" أن الإضراب دعت إلى خوضه الجامعة الوطنية لموظفي التعليم (الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب)، والجامعة الوطنية للتعليم (الاتحاد المغربي للشغل)، والنقابة الوطنية للتعليم (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل)، والجامعة الحرة للتعليم (الاتحاد العام للشغالين بالمغرب)، والنقابة الوطنية للتعليم (الفيدرالية الديمقراطية للشغل)، في إطار ما وصفته بالاتهامات والملفات المفبركة المحاكة ضد أستاذ بمجموعة مدارس بن صميم. وقالت المصادر ذاتها إن النقابات الخمس تستنكر "الحملات المفبركة، التي أصبحت موضة تستهدف العاملين في القطاع، لأسباب تطغى عليها الحسابات الذاتية لبعض السكان"، واعتبرت الاتهامات الموجهة لأستاذ بمجموعة مدارس بنصميم الحالة الثالثة من نوعها بإقليم إفران، خلال السنتين الأخيرتين، إذ سبق أن تعرض أستاذان لاتهامات مشابهة ثبت أنها كيدية، للنيل من سمعة الأستاذين.

وذكرت المصادر أن "الادعاءات والاتهامات الموجهة من طرف بعض آباء وأولياء تلاميذ بالمستويين الثالث والرابع ضد الأستاذ لا تعدو كونها اتهامات شفوية، تفتقد أي دليل مادي"، وأن "الأستاذ يعمل بمركزية المجموعة المدرسية بن صميم، منذ 13 سنة، دون أن تثار حول سلوكاته أي شكوك إلى حدود يوم 8 يناير الجاري، إذ تفجرت قضية الاتهامات الموجهة له باستغلال الأطفال جنسيا، طيلة المدة التي قضاها بالمدرسة".

وحملت النقابات الخمس، في بيان مشترك، توصلت "المغربية" بنسخة منه، السلطات العمومية والنيابة الإقليمية مسؤولية صيانة كرامة رجال ونساء التعليم، "بعدما أصبحت عرضة للتشهير والتعنيف النفسي والجسدي".

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 3313
التجديد
الصفحة: الملحق التربوي

دردشة

بلعيد أوعلال: الأسئلة الكتابية تهم بالأساس المشاكل المطروحة على الصعيد المحلي

● ماهي اهم المشاكل المرفوعة لوزارة التعليم على شكل اسئلة كتابية ؟

❍ بسم الله الرحمان الرحيم. أهم المشاكل التي رفعتها على شكل أسئلة كتابية إلى وزير التربية الوطنية هي ظاهرة التلاعب بمعدلات المراقبة المستمرة، و ظاهرة الساعات الإضافية، و الغياب المستمر لمجموعة من الأساتذة بالعالم القروي، والخصاص في البنيات التحتية لمجموعة من المؤسسات التعليمية، والوضعية التربوية المقلقة في بعض المؤسسات التعليمية، و تراجع الوزارة عن الإلتزامات و التدابير في مجال التوجيه التربوي، والاستفادة من برنامج تيسير، و حول تعيين المسؤولين بالمركز الجهوي والمراكز الإقليمية للإعلام والتوجيه.

● لماذا تفضلون توجيه اسئلة كتابية؟

❍ الأسئلة الكتابية تهم بالأساس المشاكل المطروحة على الصعيد المحلي فيما تهم الأسئلة الشفوية المشاكل التي لها طابع وطني. وبالتالي فإن المشاكل ذات الطابع المحلي لن تكون فرصة كبيرة ليتم اختيارها من طرف مكتب الفريق البرلماني إذا ما تم طرحها على شكل سؤال شفوي. ويتبين من كل هذا أن الأمر لا يتعلق بتفضيل السؤال الكتابي على السؤال الشفوي، وإنما يتعلق بطبيعة المشكل. هل له طابع الشمولية ويهم مجموعة كبير من السكان وعدد من المناطق ليكون سؤالا شفويا؟ أم أنه يهم منطقة معينة أو مشاكل خاصة فيكون السؤال الكتابي هو الأولى له؟ كما أنه من الواجب على الوزارة أن تجيب على الأسئلة الكتابية المطروحة من طرف النواب في حين أن بعض الأسئلة الشفوية قد لا تجد لها طريقا للطرح أو يتم استهلاكها بعد أن يتم طرحها من طرف فريق برلماني آخر.

● هل من تجاوب من طرف وزارة التربية الوطنية ؟

❍ في عهد الوزير السابق لوزارة التربية الوطنية السيد محمد الوفا كان هناك تجاوب واضح. فمن بين 12 سؤال كتابي توصلت ب 11 جوابا إلى حدود 31 ماي 2013. كما احتلت وزارة التربية الوطنية المرتبة الأولى في أقصر مدة للأجوبة الكتابية في عمل إحصائي، قمت به، وهم 185 سؤالا كتابي في حدود 31 ماي 2013. فقد كان المعدل الزمني الذي استغرقه رد الوزارات بين 60 يوم عند وزارة التربية الوطنية و 233 يوم عند وزارة أخرى.

✻ نائب برلماني عضو لجنة البنيات الأساسية

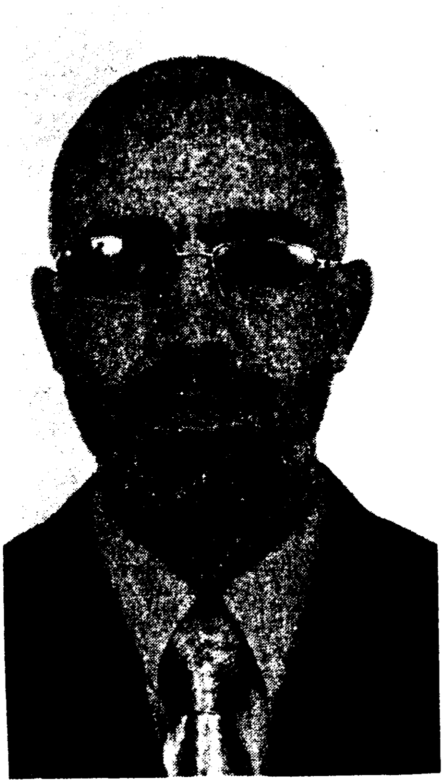

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 807
الخبر
الصفحة: 8

بني ملال

150 مؤسسة تعليمية تستفيد من حملات تحسيسية لحماية الأساتذة من العنف

بني ملال -صالح شعشوع

أعطت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، بجهة تادلا أزيلال، وولاية أمن بني ملال، انطلاق الحملات التحسيسية للموسم الدراسي 2013-2014، في الوسط المدرسي، من أجل حماية المتعلمات والمتعلمين، من مختلف الآفات التي تهدد صحتهم وسلامتهم الذهنية والجسدية.

وحسب المنسق الجهوي للحملات التحسيسية، فإن هذه الحملات التحسيسية، التي تستهدف المتعلمات والمتعلمين، تندرج في إطار تنفيذ الاستراتيجية التشاركية بين القطاعات الفاعلة في مجال التربية والتحسيس، التي تضم وزارة التربية الوطنية، والمديرية العامة للأمن الوطني، واللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير، وجمعيات المجتمع المدني المهتمة بالموضوع.

وأكد عدل الصادق، المنسق الجهوي للحملات في تصريح لـ «الخبر»، خلال الحملة التحسيسية المنظمة بثانوية أحمد الصومعي بنيابة بني ملال، أن الحملات التحسيسية همت 150مؤسسة تعليمية تابعة للمجال الحضري، بكل من بني ملال وقصبة تادلة، واستفاد منها حوالي 1700تلميذ وتلميذة، تناولت التربية على السلامة الطرقية، الجريمة الإلكترونية، العنف داخل وخارج المؤسسات التعليمية، مخاطر استهلاك واستعمال المخدرات بكل أصنافها.وأضاف المنسق الجهوي للحملات قائلا، «إن الحملات التحسيسية تعرف العديد من الإكراهات، تتمثل أساسا في عدم إمكانية تغطية كل الأسلاك التعليمية بالمؤسسة الواحدة، إضافة إلى انعدام بعض الوسائل اللوجيستيكية، وفضاءات الاشتغال، وغياب برنامج عمل دوري-سنوي محدد، مما يعيق التنسيق بين المؤسسات التعليمية، والنيابات والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، مع المنشطين المتدخلين في البرنامج، مشيرا أن الحملات التحسيسية تتزامن في بعض الفترات مع مواعيد الامتحانات الإشهادية، علاوة على ضعف انخراط الأطر الإدارية والتربوية في الحملات المنظمة.

وأكد المنسق الجهوي للحملات التحسيسية «أنه رغم الإكراهات التي تعيق هذه الحملات المنظمة بمختلف المؤسسات التعليمية، فإن الأطر الإدارية والتربوية حبذت فكرة إدماج المقاربة الأمنية التشاركية بالمقاربة البيداغوجية».

يشار أن برنامج الحملات التحسيسية، سيتواصل في الوسط المدرسي، بعدد من المؤسسات التعليمية، العمومية والخصوصية، المتواجدة بالوسط الحضري بالجهة، بهدف توعية المتعلمات والمتعلمين بمخاطر استهلاك المخدرات، والوقاية من حوادث السير، والحد من العنف في الوسط المدرسي، وذلك إلى غاية نهاية السنة الدراسية الجارية، تطبيقا لأهداف الشراكة المبرمة بين وزارة التربية الوطنية والمديرية العامة للأمن الوطني واللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير.

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 22805

العلم

الصفحة :7

الناظور

توزيع دراجات هوائية لمحاربة الهدر المدرسي

في إطار محاربة الهدر المدرسي ودعم و تشجيع تلاميذ العالم القروي على التمدرس ، قام النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية و التكوين المهني بالناظور ، بعملية توزيع مجموعة من الدراجات الهوائية ، استفاد منها مناصفة تلاميذ و تلميذات إعدادية حاسي بركان ، ويأتي توزيع هذه الدراجات الهوائية المقدمة من طرف وزارة التربية الوطنية في إطار سياستها للدعم المدرسي ، حيث أكدا النائب بالمناسبة أن لجنة داخلية أنشئت للبت في أسماء التلاميذ والتلميذات الذين سيستفيدون من هذه المبادرة الاجتماعية، وتم اعتماد معايير موضوعية من بينها : البعد ، الحالة العائلية، المعدل .

و للإشارة فقد حضر عملية التوزيع، إلي جانب النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية ، السيد المدير و ممثلين عن جمعية الآباء و الأولياء وأساتذة المؤسسة ، وتم تسجيل غياب ممثلين عن جماعة حاسي بركان . وقد خلفت هذه العملية الاجتماعية، استحسانا من طرف الآباء والتلاميذ ، و لشفافية معايير الاستفادة.

ويتوخى المنظمون من خلال هذه العملية الحد من الانقطاع الدراسي وفي المقابل دعم التمدرس و تحفيز و تشجيع التلميذات على الإقبال على الدراسة و التحصيل في ظروف جيدة وملائمة. كما قام النائب الإقليمي بزيارة ميدانية تفقدية لكل من ورش بناء الثانوية الحديدة بزايو التي من المنتظر أن تفتح أبوابها في هذه السنة ، فضلا عن زيارته للمدرسة الجماعاتية بحاسي بركان التي هي في طور البناء ، وتبلغ طاقتها الإستعابية حوالي 400 تلميذ و تلميذة من بينهم 120 سيستفيدون من الأكل و الإيواء كما يدفع النائب الإقليمي في اتجاه التفكير في بناء دار الطلبة و لما لا بناء داخلية لاستيعاب الطلب المتزايد على التمدرس بالمنطقة بشراكة مع وزارة التربية الوطنية و التكوين المهني ......

عبد القادر خولاني

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 2273
المســاء
الصفحة: 17

تكوين للمنسقين والتلاميذ رؤساء التعاونيات المدرسية في وجدة

عبدالقادر كترة

أكد النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية بوجدة، في كلمته الافتتاحية خلال أشغال اليومين الدراسيين لفائدة منسقي والتلاميذ رؤساء التعاونيات المدرسية، عن دور أنشطة الحياة المدرسية في دعم العملية التعليمية واستعداده التام لدعم أي مشروع يعطي للأنشطة التعاونية والأندية التربوية مكانتها التي تليق بها. وتمحور عرض الأستاذ بنيونس بوشعيب، رئيس المركز الجهوي للتوثيق والتنشيط والإنتاج التربوي، حول تنظيم الحياة المدرسية، حيث سلط الضوء على الأندية التربوية بمقاربات وآليات تفعيل ومواكبة وهيكلة جديدة.

وتطرق عبد المجيد الرحماني، المنسق الجهوي لأنشطة البيئة والتنمية المستدامة، في عرضه، إلى الأندية والمدارس الايكولوجية، ودورها في التنمية المستدامة وشرح للحضور برنامج المدارس الايكولوجية وأولوية الاشتغال على المحاور الثلاثة الأساسية وهي تقليص استهلاك الماء، التدبير الجيد للنفايات وتقليص استهلاك الطاقة، مركزا على المنهجية الجديدة، وضرورة الاشتغال التدريجي على البرنامج.

ومن جهته، تحدث خالد سلي، رئيس مكتب الأنشطة الاجتماعية والثقافية -ابتدائي- بنيابة وجدة أنجاد، في عرضه، عن الصورة ودورها في أنشطة الحياة المدرسية، إذ أعطى معلومات عامة عن التأطير في الصورة ومختلف الوضعيات وكيفية ضبط التصوير والفرق بين الصور الشخصية والصور الفنية والبيئية، كما تم عرض فيلم قصير للمناقشة والتحليل طرحت حوله مجموعة من الأسئلة أظهرت اهتمام السادة المنسقين والتلاميذ رؤساء التعاونيات بالفيلم التربوي.

أشرفت على تنظيم اليومين الدراسيين جمعية تنمية التعاون المدرسي، فرع وجدة أنجاد، بتنسيق مع مكتب تنمية الأنشطة الاجتماعية والثقافية -ابتدائي بوجدة.

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 4732
المنعطف
الصفحة:الملحق التربوي

نجاح في التنظيم وبروز مواهب جديدة ستعزز الرياضة بمدنية بوزنيقة من خلال منافسات الدورة 49 للبطولة الوطنية المدرسية للعدو الريفي

اختتمت مؤخرا بمدينة بوزنيقة منافسات الدورة "49" للبطولة الوطنية المدرسية للعدو الريفي التي نظمتها وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بتعاون مع الجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية ونيابة بنسليمان هذه الأخيرة تحتضن نفس البطولة للمرة الثالثة على التوالي.

وقد عرفت دورة هذه السنة التي أقيمت تحت شعار "الرياضة المدرسية مجال لتكريس القيم وتقوية الشعور بالانتماء للمؤسسة"، مشاركة 1000من التلاميذ الرياضيين ذكورا وإناثا، بما في ذلك المرافقين والمؤطرين والحكام الذين يمثلون مختلف النيابات والأكاديميات الموجودة عبر التراب الوطني، فضلا عن المنظمين المركزيين والمحليين والإعلاميين.

تميزت هذه البطولة بحضور جماهيري منقطع النظير من عشاق رياضة ألعاب القوى الذين حجوا بكثافة إلى المطاف الجميل الكائن قبالة مجمع الشباب والطفولة بمدينة بوزنيقة، الشيء الذي أفرز نتائج تقنية جيدة للعدائين والعداءات من مختلف الفئات العمرية المشاركة، إذ سيتشكل من الفائزين والفائزات الأوائل المنتخب المغربي المدرسي الذي سيمثل بلادنا في البطولة المغاربية للعدو الريفي المدرسي، التي ستقام مطلع فبراير المقبل بساقية سيدي يوسف بتونس الشقيقة.

وفي حفل اختتام الدورة التي عرفت نجاحا كبيرا على مستوى التنظيم والحصيلة التقنية ، تم توزيع الميداليات والكؤوس على مختلف المتوجين والمتوجات من أبطال الرياضة المدرسية، بحضور الكاتب العام لعمالة بنسليمان نيابة عن عامل المدينة ومدير الارتقاء بالرياضة المدرسية الرئيس المنتدب للجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية ومدير أكاديمية جهة الشاوية ورديغة ونائبة الوزارة بالمدينة وعدة شخصيات أخرى، من بينها المدير التقني الوطني بجامعة ألعاب القوى أحمد الطناني مرفوقا بعضو اللجنة التقنية بذات الجامعة البطلة العالمية والأولمبية زهرة واعزيز.واللذان حضرا بدعوة كريمة من الوزارة في إطار التعاون بين الجانبين في التنقيب عن مواهب الرياضة المدرسية بغية إلحاقها للممارسة بأم الرياضات الوطنية ، وبالتالي إعدادها لتكون جاهزة في المستقبل

وصرحت زهرة واعزيز بالمناسبة قائلة، بأن هذه الدورة المدرسية أفرزت عناصر واعدة ستلتحق قريبا بالمعهد الوطني للألعاب القوى التابع للجامعة لاستكمال التكوين

الترتيب

-1أكاديمية جهة مكناس تافيلالت.
-2أكاديمية جهة مراكش تانسيفت الحوز.
-3أكاديمية جهة الرباط سلا زمور زعير.

■ م.ب

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 3313
التجديد
الصفحة:الملحق التربوي

نظمتها مؤسسة الاعمال الاجتماعية للتعليم

ندوة حول ذاكرة التعليم بتارودانت

نظم الفرع الإقليمي لمؤسسة الأعمال الاجتماعية للتعليم بتارودانت وبشراكة مع منتدى الأدب لمبدعي الجنوب بقاعة الأفراح مربح يوم السبت 11 يناير 2014 أمسية ثقافية وشعرية افتتحت بندوة حول ذاكرة التعليم بتارودانت من خلال مداخلات لمجموعة من الأساتذة المؤرخين وتميزت بحضور النائب الاقليمي لوزارة التربية الوطنية ورؤساء المصالح بالنيابة ومجموعة من الأساتذة الادباء والمثقفين.

و تقدم الاستاذ المؤرخ ابو زيد الكنساني بمداخلة حول تاريخ المؤسسات التعليمية مند عهد الاستعمار والخلفية التي كانت تؤطر المستعمر في احداث مدارس تابعة له مع التأريخ للمقاومة الوطنية التي كانت تقاوم هذا النوع من المدارس وتعمل على احياء التعليم المغربي والتضامن الجماعي من اجل إنشاء مؤسسات تعليمية خاصة للحركة الوطنية، كما تحدث المؤرخ عن ظرفية انشاء مدارس بتارودانت التي كانت سباقة على صعيد سوس الى مجال التعليم بما في ذلك معهد محمد الخماس للتعليم الأصيل الذي دشن انشاءه الملك محمد الخامس رحمه الله.

وفي لحظات من التاريخ الشعبي، تقدم ضليع التاريخ الشعبي بتارودانت الأستاذ أحمد سلوان بصيرورة تاريخية لأهم الاحداث التي ميزت عملية التعليم مند الاستعمار، مشيرا الى الصراع الذي كان يحتدم بين المستعمر والمغاربة في مجال المقررات والمناهج والأطر، وأعطى من خلال لحظات بارزة شدت انتباه الحضور عناوين متعدد لمقررات و دروس ونصوص لازال جيل الستينات يحتفظ بها في دهنه، مؤكدا على الوعي الذي كان سائدا لدى رجالات المغرب آنذاك بأهمية التعليم المغربي الأصيل بأطر مغربية ومقررات محلية، كما أعطى تأريخا للتعليم بتارودانت واهم المدارس المحدثة بالمدينة.

وفي جولة مرتجلة، تقدم أستاذ بنيابة أكادير من قدماء ثانوية ابن سليمان الروداني التي كانت اعدادية بعد الاستقلال بظروف التحاقه من الوسط القروي بالإعدادية مذكرا بالأهمية التي كانت توليها الدولة للتعليم والدعم المخصص له، محدثا الحضور عن أجواء الداخليات و دور تارودانت في استقطاب المتمدرسين من الأوساط القروية و الإشعاع الذي كان يتمتع به التعليم بتارودانت على صعيد الجهة.

اللقاء تميز بمداخلات للحضور في الموضوع الذين أعطوا بدورهم مجموعة من الانطباعات حول مسيرة التعليم عموما بالإضافة الى مداخلة للسيد النائب الاقليمي الذي عقب على مداخلات أستاذة الندوة.و اختتم اللقاء بزيارة جماعة لمعرض الذاكرة المقام بمدرسة البساتين.

وتأتي هذه الندوة في إطار الأبواب المفتوحة الثالثة التي تنظمها المؤسسة سنويا والتي ستختتم بحفل تكريم للمتقاعدين يوم الجمعة 19 يناير بالإضافة الى معرض للألبسة الجلدية بمقر المؤسسة مع استمرار معرض ذاكرة التعليم بمدرسة البساتين المفتوح للعموم.

● رشيد فنان

التاريخ: 2014/01/16 العدد: 10602	الإتحاد الاشتراكي	الصفحة: 5

وقفتان احتجاجيتان لتلاميذ مؤسسة تعليمية بتامنصورت

نظم تلاميذ المدرسة الابتدائية السلطان مولاي إسماعيل بتامنصورت ، بتنسيق مع جمعية امهاتهم وآبائهم واولياء امرهم وأساتذتهم، وقفتين احتجاجيتين مدة كل واحدة منهما نصف ساعة صباح وبعد زوال يوم الجمعة 10 يناير 2014 ، حيث تجمهرت أعدادهم أمام هذه المؤسسة التعليمية رافعين لافتة كتب عليها : جمعية أمهات وأباء وأولياء تلميذات وتلاميذ وهيئة التدريس بمؤسسة السلطان مولاي اسماعيل تستنكر وتندد بشدة الوضع الكارثي الذي آلت إليه المدرسة لعدم ربطها بالماء الصالح للشرب والصرف الصحي وعدم وجود عون النظافة ، وقد تعالت اصوات حناجرهم مرددة شعارات شاجبة ومستنكرة ما يكابدونه من معاناة ضاقت بها صدور هؤلاء الأطفال من جراء الوضع المعيش داخل مؤسستهم الذي يعيق السير العادي لتعليمهم منذ أن فتحت هذه المدرسة أبوابها بداية الموسم الدراسي الماضي 2012/2013 . و وقد أكد عدد من الآباء إلى جريدة الاتحاد الاشتراكي ، أن تنظيم هاتين الوقفتين جاء بعدما وصلوا إلى الباب المسدود مع كل من النيابة والأكاديمية خلال زيارات عدة ، كان آخرها يوم الأربعاء 08 يناير 2014 ، كما أضافوا أن مؤسسة السلطان مولاي اسماعيل الابتدائية التي يبلغ عدد تلاميذها ما مجموعه 1256 تلميذا إناثا وذكورا، قد لحقها من التهميش ما لا يطاق ، حيث حرمت من الربط بالماء الصالح للشرب ، ومن ربط مراحيضها بالصرف الصحي ، وافتقار المؤسسة إلى عون يقوم بعمليات تنظيفها ، كما تفتقر ست حجرات إلى كل ما يلزم من التجهيزات ، مما ترتب عنه اكتظاظ مهول للتلاميذ داخل الحجرات الدراسية إلى أن وصل عددهم 65 تلميذا في القسم الواحد خاصة في المستويين الثاني والخامس ،

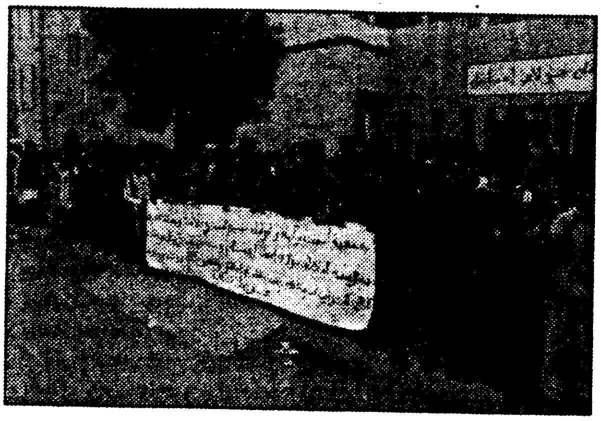

ورغم اللقاءات المتكررة المباشرة وغير المباشرة بواسطة مراسلات النيابة والأكاديمية من طرف الآباء قصد إشعارهما بما يكابده الأطفال من معاناة جعلتهم يتجرعون علقم مرارة واقع لا يمت باي صلة للعملية التعليمية التعلمية بهذه المؤسسة ، كان هؤلاء الآباء للأسف الشديد لا يلقون من رئيسي هاتين الجهتين المعنيتين عند الإجابة عن مطالبهم سوى وعود عرقوبية يستشف من خلالها بان معاناة أطفالهم بمدرسة السلطان مولاي إسماعيل لم تحرك ساكن كل من النيابة الإقليمية والأكاديمية بمراكش

محمد مروان

التاريخ: 2014/01/16 العدد: .1209.	الأسبوع الصحفي	الصفحة :20

بناية تابعة لوزارة التعليم تصبح ملجأ للمنحرفين

بعدما أقدمت السلطات المحلية على هدم بعض البنايات التابعة للمؤسسة التعليمية رغم تكلفة إنشائها، فوجئ سكان حي كدية الحمد، ببناية مازلت تابعة للوزارة المعنية، سمحت السلطات ببقائها لحاجة في نفس يعقوب، لكن هذه الأخيرة تحولت إلى ملجإ للمنحرفين وقطاع الطرق، ومكانا مفضلا لبيع المخدرات بجميع أصنافها، كما تحولت بقدرة قادر بعض المحلات من محلبة صغيرة إلى مقهى بدون ترخيص من المصالح المختصة، مستغلين غياب الجماعة الحضرية التي تهتم بأرقى المطاعم والمقاهي، لكن في حي «ربع ساعة» لم يكلف أحد نفسه عناء تفقد وضعية بعض المقاهي، والدكاكين غير المرخصة(..).

التاريخ: 2014/01/16
العدد:. 2273
المســاء
الصفحة: 1-4

اعتقال أستاذ متهم بالتحرش الجنسي بتلميذاته

المهدي الكراوي

أمر قاضي التحقيق في أسفي، الاثنين الماضي، بإيداع أستاذ في التعليم الابتدائي رهن الاعتقال وإحالته على السجن المحلي، في انتظار استكمال أطوار التحقيق التفصيلي معه وعرضه على أولى جلسات المحاكمة بتهمة التحرش الجنسي بتلميذاته. وكشفت المعطيات الأولية المتعلقة بهذه القضية أن الأستاذ المعتقل يعمل في مجموعة مدارس أولاد عامر الابتدائية بمنطقة جمعة سحيم، 40 كلم شرق مدينة أسفي، مشيرة إلى أن مجموعة من آباء وأولياء التلاميذ تقدموا بشكاياتهم إلى السلطات القضائية بمركزية

جمعة سحيم، والتي تتهم الأستاذ المعني بالقيام بأفعال مخلة بالحياء وسط الفصل الدراسي وتحرشه الجنسي بتلميذاته. وقالت مصادر على اطلاع إن الأستاذ المتهم بالتحرش الجنسي عرض على أنظار النيابة العامة في أسفي في حالة سراح، بعد التحقيق الذي باشرته معه عناصر من المركز القضائي للدرك الملكي لجمعة سحيم، وبعد مواجهة بينه وبين 5 من ضحاياه أمام أنظار وكيل الملك في أسفي، تقررت إحالته على قاضي التحقيق الذي أمر بإيداعه السجن المحلي في انتظار استكمال أطوار التحقيق التفصيلي معه.

وأوردت مصادر مقربة من آباء وأولياء التلاميذ في مجموعة مدارس أولاد عامر، أن الأستاذ المتهم بالتحرش الجنسي كان يقوم بأفعال غريبة داخل الفصل الدراسي، ومن ذلك أنه كان يضع مكتبه في آخر القسم وراء طاولات التلاميذ، ويستدعي إليه التلميذات ثم يقوم بالتحرش الجنسي بهن، حسب إفاداتهن لآبائهن ولوكيل الملك.

يذكر أن الأستاذ المعتقل على ذمة هذه القضية متزوج وأب لثلاثة أطفال ومشرف على التقاعد الوظيفي، وناشط معروف في أوساط جماعة إسلامية غير معترف بها، ويعمل أستاذا في المستوى الابتدائي في فرعية دوار أولاد الصغير التابعة لمجموعة مدارس أولاد عامر الابتدائية بجمعة سحيم. وقد حدد قاضي التحقيق في محكمة أسفي يوم 21 يناير الجاري موعدا لاستكمال أطوار التحقيق التفصيلي مع المشتبه فيه بالتحرش الجنسي بتلميذاته.

26

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 9603
رسالة الأمة
الصفحة : 2

جمعية حماية التلميذ تتساءل عن دور واستراتيجية الوزارة الوصية لمواجهة الوضع

السرقة في المؤسسات التعليمية تهدد بتأزيم وضعية القطاع

حليمة المزروعي

في خضم الاختلالات التي تشهدها المنظومة التعليمية ببلادنا، بدأت ظاهرة السرقة تغزو المؤسسات التعليمية وتهدد بتأزيم وضعية القطاع، حيث تعرضت أول أمس الثانوية الإعدادية بتراب جماعة قصبة بن امشيش التابعة لنيابة برشيد أكاديمية الشاوية ورديغة إلى سرقة حواسيب ومعدات من قاعة الإعلاميات، مما جعل جمعية حماية التلميذ تتساءل عن دور واستراتيجية الوزارة الوصية لمجابهة هذا الوضع

واعتبر محمد حمري رئيس الجمعية المغربية لحقوق التلميذ، حدث السرقة، دلالة واضحة على سوء المراقبة وصون مكتسبات التلاميذ والتي تعنى الوزارة الوصية باحترامها، مشددا في اتصال هاتفي ل»رسالة الأمة» على ضرورة اعتبار المسالة التعليمية قضية وطنية ومصيرية، وحق دستوري، في إطار من تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة المعرفية بين جميع أبناء هذا الوطن.
واضاف المتحدث في سياق حديثه، أنه من شعارات الإصلاح الاستهلاكية والتبذير المهول للمال العام في مخططات ومواثيق وبرامج فاشلة، فإن استفحال أزمة المنظومة التربوية وتعمق اختلالاتها وما آلت إليه المدرسة العمومية من تدهور، مرده إلى انعدام رؤية استراتيجية واضحة لدى الوزارة لتدبيرهذا القطاع الحيوي والمصيري وإلى افتقارها لأي تصور إصلاحي للمناهج والبرامج، ترقى بالمدرسة العمومية إلى مستوى الاستجابة لتحديات العصر وتطوراته العلمية والتكنولوجية ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
ولم يخف حمري الإهمال الذي تتعرض إليه المدارس العمومية، وعدم توفير وسائل العمل الضرورية والبيئة التربوية السليمة واللائقة للتدريس، من شأنه الانعكاس إيجابا على مردودية ومستوى التلميذ، يضيف رئيس الجمعية المغربية لحقوق التلميذ.
هذا، ويطالب آباء وأولياء التلاميذ بالتدخل العاجل لحث المسؤولين على توضيح حيثيات هذه السرقة واسترجاع المعدات والوسائل المنهوبة التي لا يزال تلاميذ العالم القروي في أمس الحاجة إليها

26

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 4277
الصباح
الصفحة:11

وضع تلميذ تحت الحراسة النظرية ببني ملال

أوقفت عناصر أمنية ببني ملال، أخيرا، تلميذا متهما بالاعتداء على أستاذه وضربه ما تسبب له في جروح استدعت نقله للمستشفى وحصوله على شهادة طبية تثبت مدة العجز في 25 يوما.

ونظرا لخطورة إصابة الأستاذ المعتدى عليه، وضع التلميذ المعتدى تحت تدابير الحراسة النظرية، في انتظار إحالته على المحكمة للنظر في التهم المنسوبة إليه.

وأفادت مصادر مطلعة، أن أستاذ مادة اللغة الفرنسية (ع.ف) معروف باستقامته، تعرض لاعتداء داخل الفصل من قبل تلميذ يدرس بثانوية العامرية ببني ملال بعد أن استفسره عن سبب عدم إحضاره أدواته المدرسية التي تخول له مواكبة دروسه ما أثار غضب التلميذ الذي انفعل بشكل مفاجئ، علما أنه الزم بإحضارها، ووجه له لكمة قوية تسببت له في كسر بأنفه نتج عنها انتفاخ وزرقة في عينيه. ونظرا لخطورة الموقف، تدخل تلاميذ الفصل للحيلولة دون استمرار زميلهم في هجومه على الأستاذ مع طلبهم النجدة من إدارة المؤسسة ما استدعى حضور الحارس العام للمؤسسة، وكذا حارس أمن خاص تمكنا من تخليص الضحية من قبضة التلميذ الذي أصيب بحالة هيجان.

واضافت مصادر متطابقة، أن إدارة المؤسسة استدعت عناصر الشرطة الذين أوقفوا التلميذ الذي كان التحق بمؤسسته الجديدة بعد تقديمه استعطافا بهدف تسجيله مرة ثانية للتحقيق معه في ظروف ملابسات الحادث الذي استنكرته الأطر التربوية والإدارية بإقليم بني ملال. في سياق متصل، نظم أساتذة مؤسسة العامرية وقفة احتجاجية، مساء الأربعاء الماضي امتدت 24 ساعة، للتنديد بسلوك التلميذ الذي أصاب أستاذه إصابات بليغة استدعت لزومه الفراش.

وطالب الأساتذة المحتجون في بيان لهم، بعد حضور مدير الأكاديمية والنائب الإقليمي لبني ملال، بتوفير الحد الأدنى لممارسة تعليمية هادفة بعد تسجيل ضعف كبير في التجهيزات الأساسية ونقص في الموارد البشرية والطاولات والمختبرات والسبورات، وكذا المكاتب والمرافق الصحية الخاصة بالأساتذة والتلاميذ، مؤكدين ضرورة حماية الأساتذة من الاعتداءات التي تطولهم. وخلص المحتجون إلى تشكيل لجنة من مجلس التدبير لرصد وتتبع الخصاص مع وضع الأوليات التي تعانيها المؤسسة وتخصيص مبالغ معينة لإنجاز المرافق الضرورية وتوفير الجانب الأمني بالمؤسسة.

سعيد فالق (بني ملال)

التاريخ: 2014/01/16 | المســاء | الصفحة: 2
العدد: 2273

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية
والتكوين المهني

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵙⴳⵎⵉ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ
ⴷ ⵓⵙⵎⵓⵜⵜⴳ ⴰⵏⴰⵣⵣⴰⵕ

إعلان عن فتح باب الترشيح

لشغل منصب مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة دكالة عبدة

تعلن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني عن فتح باب الترشيح لشغل منصب مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة دكالة -عبدة.

شروط الترشيح

يجب على المترشحات والمترشحين الراغبين في تقلد المنصب المذكور أن يكونوا:

- ✓ حاملين للجنسية المغربية؛
- ✓ منتمين إلى الأطر العليا التابعة للدولة أو الجماعات الترابية أو المؤسسات أو المقاولات العمومية أو القطاع الخاص داخل الوطن وخارجه، الذين يتوفر لهم مستوى عال من التعليم، والمرتبين على الأقل في (السلم 11) أو في إحدى الدرجات ذات ترتيب استدلالي مماثل؛
- ✓ متوفرين على الكفاءة العلمية والمهنية اللازمة الملائمة لطبيعة وخصوصيات المنصب المراد شغله، وملمين بمجال التربية والتكوين وبمستجداته، وعلى دراية بأساليب وكيفيات التدبير الإداري والمالي والمادي والقانوني وتدبير الموارد البشرية الخاصة بالمؤسسات العمومية؛
- ✓ متوفرين على تجربة مهنية لاتقل عن 10 سنوات في إحدى المجالات المرتبطة بالتدبير التربوي أو الإداري أو المالي أو القانوني، والذين تقلدوا مهام مسؤولية لا تقل عن مستوى رئيس قسم أو منصب مماثل لمدة لا تقل عن خمس (5) سنوات.

ملف الترشيح

يتكون ملف الترشيح من الوثائق التالية:

1. طلب خطي للترشيح موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، تحت إشراف الرئيس المباشر ؛
2. رسالة تحفيز حول دوافع الترشيح للمنصب المطلوب (في 8 نسخ)؛
3. **المطبوع النموذجي للترشيح، والمتضمن للصورة الفوتوغرافية الشخصية، معبأ من طرف المترشح(ة) (في 8 نسخ)؛**
4. **كل وثيقة أخرى تكون مفيدة، وذات صلة بطبيعة وخصوصيات المنصب المراد شغله، بما في ذلك الوثائق المثبتة توفر المترشح على الشروط المطلوبة لشغل المنصب (في 8 نسخ)؛**
5. **المشروع المقترح المتضمن لتصورات المترشح(ة) الشخصية بالنسبة للمهمة التي سيعهد بها إليه(ها)، وسبل الرفع من أدائها، وفق الإطار المحدد للمهام والاختصاصات المسندة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بموجب أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة.ويقدم المشروع الشخصي للمترشح(ة) في ثمانية (8) نظائر، تحمل نسخة منه اسم وتوقيع المترشح(ة) في كل صفحة من صفحاتها، في حين ينبغي أن تكون باقي النسخ خالية من أية إشارة تدل على هوية وصفة المعني(ة) بالأمر.**
6. السيرة الذاتية للمترشح(ة) وفق النموذج المضمن بالقرار المتعلق بفتح باب الترشيح (في 8 نسخ).

ويوضع المشروع الشخصي للمترشح(ة) (جميع النسخ) في ظرف مغلق يكتب عليه إسم المترشح ورقم تأجيره وعبارة "المشروع الشخصي"، في حين توضع باقي الوثائق المكونة لملف الترشيح في ظرف آخر مغلق يكتب عليه اسم المترشح ورقم تأجيره، ثم يوضع الظرفان معا في ظرف ثالث يكتب على ظهره إسم المترشح(ة) ورقم تأجيره مع عبارة" لا يفتح - الترشيح لمنصب مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة دكالة - عبدة"

وتضع الوزارة رهن إشارة المترشحات والمترشحين، لتيسير إعدادهم لمشاريعهم الشخصية، الوثائق التالية التي يمكن سحبها من الموقع الإلكتروني للوزارة **www.men.gov.ma**:

- ✓ نموذج المشروع الشخصي للمترشح(ة)؛
- ✓ لائحة النصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة لنظام التربية والتكوين، وخاصة منها المتعلقة بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، مع الإشارة إلى أنه يمكن الاطلاع على هذه النصوص أو تحميلها من النافذة الإلكترونية لمديرية الشؤون القانونية والمنازعات بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني **www.men.gov.ma/sites/AdministrationCentrale/DAJC**؛
- ✓ برنامج العمل الحكومي - يناير 2012 في مجال التربية والتكوين؛
- ✓ الإحصائيات المدرسية لسنة 2012/2013؛
- ✓ مونغرافية الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة دكالة - عبدة.

فعلى الراغبين في الترشيح والمتوفرين على الشروط المطلوبة، سحب الوثائق المكونة لملف الترشيح من الموقع الإلكتروني للوزارة المذكور أعلاه، وذلك ابتداء من **يوم الخميس 16 يناير 2014.**

إيداع ملفات الترشيح

يتم إيداع ملفات الترشيح مقابل وصل إيداع، **في ثمانية نظائر (8)**، بالمكتب رقم 26 التابع للكتابة العامة لقطاع التربية الوطنية - باب الرواح-الرباط خلال التوقيت الجاري به العمل بالإدارات العمومية، وذلك **ابتداء من يوم الإثنين 20 يناير 2014 إلى غاية الساعة الرابعة والنصف من مساء يوم الخميس 30 يناير 2014**، وهو آخر أجل لقبول الترشيحات.

الإعلان على نتائج الانتقاء الأولي

تتولى وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، بعد إخضاع ملفات الترشيح إلى انتقاء أولي من لدن لجنة دراسة الترشيحات التي ستحدث لهذا الغرض، الإعلان عن لائحة بأسماء المترشحات والمترشحين المقبولين لاجتياز المقابلة عبر الموقع الإلكتروني للوزارة

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 5181
الأحداث المغربية
الصفحة:13

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية
والتكوين المهني

إعلان عن فتح باب الترشيح

لشغل منصب مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة دكالة عبدة

تعلن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني عن فتح باب الترشيح لشغل منصب مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة دكالة -عبدة.

شروط الترشيح

يجب على المترشحات والمترشحين الراغبين في تقلد المنصب المذكور أن يكونوا:

- ✓ حاملين للجنسية المغربية؛
- ✓ منتمين إلى الأطر العليا التابعة للدولة أو الجماعات الترابية أو المؤسسات أو المقاولات العمومية أو القطاع الخاص داخل الوطن وخارجه، الذين يتوفر لهم مستوى عال من التعليم، والمرتبين على الأقل في (السلم 11) أو في إحدى الدرجات ذات ترتيب استدلالي مماثل؛
- ✓ متوفرين على الكفاءة العلمية والمهنية اللازمة الملائمة لطبيعة وخصوصيات المنصب المراد شغله، وملمين بمجال التربية والتكوين وبمستجداته، وعلى دراية بأساليب وكيفيات التدبير الإداري والمالي والمادي والقانوني وتدبير الموارد البشرية الخاصة بالمؤسسات العمومية؛
- ✓ متوفرين على تجربة مهنية لا تقل عن 10 سنوات في إحدى المجالات المرتبطة بالتدبير التربوي أو الإداري أو المالي أو القانوني، والذين تقلدوا مهام مسؤولية لا تقل عن مستوى رئيس قسم أو منصب مماثل لمدة لا تقل عن خمس (5) سنوات.

ملف الترشيح

يتكون ملف الترشيح من الوثائق التالية :

1. طلب خطي للترشيح موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، تحت إشراف الرئيس المباشر ؛
2. رسالة تحفيز حول دوافع الترشيح للمنصب المطلوب (في 8 نسخ)؛
3. المطبوع النموذجي الترشيح، والمتضمن الصورة الفوتوغرافية الشخصية، معبأ من طرف المترشح(ة) (في 8 نسخ)؛
4. كل وثيقة أخرى تكون مفيدة، وذات صلة بطبيعة وخصوصيات المنصب المراد شغله، بما في ذلك الوثائق المثبتة توفر المترشح على الشروط المطلوبة لشغل المنصب (في 8 نسخ)؛
5. المشروع المقترح المتضمن لتصورات المترشح(ة) الشخصية بالنسبة للمهمة التي سيعهد بها إليه(ها)، وسبل الرفع من أدائها، وفق الإطار المحدد للمهام والاختصاصات المسندة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بموجب أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة. ويقدم المشروع الشخصي للمترشح(ة) في **ثمانية (8) نظائر**، تحمل نسخة منه إسم وتوقيع المترشح(ة) في كل صفحة من صفحاتها، في حين ينبغي أن تكون باقي النسخ خالية من أية إشارة تدل على هوية وصفة المعني(ة) بالأمر.
6. السيرة الذاتية للمترشح(ة) وفق النموذج المضمن بالقرار المتعلق بفتح باب الترشيح (في 8 نسخ).

ويوضع المشروع الشخصي للمترشح(ة) (جميع النسخ) في ظرف مغلق يكتب عليه إسم المترشح ورقم تأجيره وعبارة "المشروع الشخصي"، في حين توضع باقي الوثائق المكونة لملف الترشيح في ظرف أخر مغلق يكتب عليه إسم المترشح ورقم تأجيره، ثم يوضع الظرفان معا في ظرف ثالث يكتب على ظهره إسم المترشح(ة) ورقم تأجيره مع عبارة" لا يفتح – الترشيح لمنصب مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة دكالة – عبدة".

وتضع الوزارة رهن إشارة المترشحات والمترشحين، لتيسير إعدادهم لمشاريعهم الشخصية، الوثائق التالية التي يمكن سحبها من الموقع الإلكتروني للوزارة **www.men.gov.ma**:

- ✓ نموذج المشروع الشخصي للمترشح(ة)؛
- ✓ لائحة النصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة لنظام التربية والتكوين، وخاصة منها المتعلقة بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، مع الإشارة إلى أنه يمكن الاطلاع على هذه النصوص أو تحميلها من النافذة الإلكترونية لمديرية الشؤون القانونية والمنازعات بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني **www.men.gov.ma/sites/AdministrationCentrale/DAJC**؛
- ✓ برنامج العمل الحكومي – يناير 2012 في مجال التربية والتكوين؛
- ✓ الإحصائيات المدرسية لسنة 2012/2013؛
- ✓ مونغرافية الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة دكالة - عبدة.

فعلى الراغبين في الترشيح، والمتوفرين على الشروط المطلوبة، سحب الوثائق المكونة لملف الترشيح من الموقع الإلكتروني للوزارة المذكور أعلاه، وذلك ابتداء من **يوم الخميس 16 يناير 2014**.

إيداع ملفات الترشيح

يتم إيداع ملفات الترشيح مقابل وصل ايداع، في **ثمانية نظائر (8)**، بالمكتب رقم 26 التابع للكتابة العامة لقطاع التربية الوطنية – باب الرواح-الرباط خلال التوقيت الجاري به العمل بالإدارات العمومية، وذلك **ابتداء من يوم الإثنين 20 يناير 2014 إلى غاية الساعة الرابعة والنصف من مساء يوم الخميس 30 يناير 2014**، وهو أخر أجل لقبول الترشيحات.

الإعلان على نتائج الانتقاء الأولي

تتولى وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، بعد إخضاع ملفات الترشيح إلى انتقاء أولي من لدن لجنة دراسة الترشيحات التي ستحدث لهذا العرض، الإعلان عن لائحة بأسماء المترشحات والمترشحين المقبولين لاجتياز المقابلة عبر الموقع الإلكتروني للوزارة.

التاريخ: 2014/01/09 العدد: 600	الأيـــام	الصفحة: 26-27

8/1

لم تأخذ ما تستحقه في الإعلام، و«الأيام» تنشرها تعميما للفائدة

رؤية وطنية من أجل إصلاح شامل، ناجع لمنظومة التربية والتكوين

» الموقّعون على هذه الوثيقة مجموعة من الشخصيات الوطنية، والسياسية، والتربوية، والأكاديمية، والثقافية اجتمع رأيُها على إيلاء مسألة التربية والتكوين المكانة الموضوعية، والاعتبارية، التي تستحقها في منظومة قضايا الراهن والمستقبل ؛ وذلك اعتبارا لما يمثله التعليم من عامل فاعل في السيرورة التنموية والنهضوية في أيّ بلد من عالم اليوم، ولمركزيته في أيّ رهان لكسب معركة التقدم وحيازة أسبابه. ولما كانت المنظومة التربوية-التكوينية في بلادنا تعاني قصوراً حادّاً، وضعْفاً ملموسا في الأداء والمردودية، و تخبُّطا شديدا في الخيارات والسياسات المسئولة عنها، فقد ارتأى الموقّعون هؤلاء تقديمَ وثيقةٍ رؤيوية يلتمسون فيها هندسةً إصلاحيةً لأوضاع التعليم في المغرب ؛ يعرضونها على المسؤولين والرأي العام، متطلعين إلى أن تحظى بالعناية المناسبة، وأن يُستفاد منها في سنّ سياسة تعليمية وطنية متوازنة، وناجعة، تبني على تراكمات الماضي الايجابية ومكتسبا تها، وتستدرك أخطاءه بالتصحيح والتصويب الضروريين، قصد تمتيع البلد وأبنائه بنظامٍ تربويٍّ وطني، عصريّ، يستجيب لتحديات الحاضر ومطالب المستقبل.

لجنة المبادرة: محمد الاخصاصي، الطيب بناني، عبد الاله بالقزيز ، محمد سبيلا، فوزية كديرة

التاريخ: 2014/01/09
العدد: 600

الأيـــام

الصفحة: 26-27

هناك حاجة ملحة تدعو الموقعين على هذه الوثيقة، إلى إصدارها وتوقيعها، هي حال التردي التي بات النظام التعليمي في المغرب يعانيها، منذ مطالع الثمانينيات من القرن الماضي، وخاصة في السنوات العشرين الأخيرة. وهي حال نبَّه عليها كثيرون، مبكرا، حين لاحظوا الحصيلة الهزيلة للتعليم، والاضطراب الشديد الذي يسم سياساته، والأنفاق المسدودة التي تساق إليها أجيال من المتعلمين، ويساق معهم الوطن إليها. ولقد أتت مناسبة الخطاب الملكي في مشكلات التعليم تضيف حافزا جديدا للتفكير الجماعي، بصوت عال، في معضلة التعليم ببلادنا، وفي الإستراتيجيات المناسبة لإعادة تأهيل نظامه على النحو الذي يكفل له النجاعة والإنتاجية. ويعيد تصويب مساره ليجيب عن حاجة البلاد إلى حيازة المعرفة وتوطينها، وتزويد عملية التنمية بأسبابها العلمية.

ولسنا في حاجة إلى بيان أهمية أن تجتمع ثلة من الأكاديميين، والمتخصصين، والمربين في قطاع التعليم ، وفي جملتهم وزراء سابقون، وخبراء، ومهتمون، وفاعلون نقابيون وجمعويون ، على رؤية تسطر مبادئ مؤسسة وموجهة؛ كما لسنا في حاجة إلى القول إنها مساهمة مطلوبة اليوم قصد تدشين حوار وطني صادق، وعميق، في المسألة التعليمية والمنظومة التربوية في بلادنا، يستند إلى مرجعية «الميثاق الوطني للتربية والتكوين»، ويتخذ من المؤسسات التربوية-التعليمية التي أقرها الدستور إطارا ومنطلقا له (المجلس الأعلى للتربية والتكوين)، كما يتخذ المصلحة الوطنية العليا مرجعا وهدفا.

إن النداء الذي يوجّهه هؤلاء الموقعون على هذه الوثيقة-الرؤية الرامية إلى إعادة بناء المنظومة التربوية والتعليمية في بلادنا لابدَّ له، ابتداء، من التشديد على جملة من المنطلقات والمبادئ لا محيد عن التزامها في أي عملية إعادة بناء، ومنها :

أولا : المنطلقات المؤطرة

I- تعد التنمية العلمية والتكنولوجية، في عالم اليوم، جوهر التنمية الشاملة وقاطرتها، ولا سبيل إلى ولوج الأخيرة من دونها. والتنمية العلمية إنما تقوم على قائمين : التعليم والبحث العلمي، وهما استثماران اجتماعيان في رأسمال ثمين، أي الرأسمال البشري، الذي يعتبر الأساس في أي استثمار تنموي. وما أغنانا عن الحاجة إلى القول إن أهمية هذا الرأسمال البشري تعْظم في البلدان التي لا تملك من الثروات إلا الثروة البشرية، كما هو حال بلادنا. ولقد أدركت ذلك بلدان أسيوية وأمريكية جنوبية (اليابان، الصين، الهند، كوريا الجنوبية، تايوان، ماليزيا، البرازيل، الأرجنتين،...)، في سعيها نحو استدراك الفجوة الهائلة التنموية بينها والغرب، فأصابت برهانها ذاك نجاحات ملحوظة في حيازة موقع القوى الكبرى في مضمار التنمية.

II- لا نهضة مجتمعية من دون نهضة ثقافية؛ فالثقافة والمعرفة رافعة للنهضة، ومدماك أساس من مداميكها. وكما ينهض التعليم والمدرسة الوطنية بدور تكوين الكفاءات التي تحتاج إليها التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ينهض بدور رديف هو نشر الثقافة والتربية عليها، ونشر قيم التنوير، وتنمية ملكات النقد والإبداع التي تحرر الشخصية، وتطلق طاقات الفرد. وهذه، جميعها، مما يتغذى به المشروع الثقافي الوطني الذي انخرطت في بنائه أجيال من المثقفين الوطنيين والديمقراطيين المتشبعين بقيم الحداثة، والمتواصلين نقديا مع تراثهم الثقافي...

III- يقع على الدولة عبء النهوض بعملية التنمية العلمية، من طريق وضع استراتيجية شاملة للتعليم والبحث العلمي، وتنفيذها والإنفاق عليها من المالية العامة؛ فالتعليم، ابتداء، حق من حقوق المواطنة لا يقبل التفويت. والدولة تضمن حقوق المواطنة وتحميها، وتحيطها بأسباب الوجود والاستقرار. ولم يكن عبثا أن المغرب المستقل - دولة وقوى وطنية - تنبه إلى هذه الحقيقة، مبكرا، وهو يخطو خطواته الأولى في بناء الاستقلال الوطني، فكان أن صرف القسم الأكبر من اهتمامه إلى تأسيس مدرسة وطنية، والتدرج في نشرها في الحضر والبوادي، وإحداث الجامعات والمدارس العليا المتخصصة، وسن سياسة المناظرات الوطنية حول التعليم بمشاركة الفاعلين والشركاء المختلفين في هذا القطاع، وتوفير الانفاق المالي المناسب للتعليم من ميزانية الدولة، الذي ما كان يوما إرهاقا للموارد، نظرا لعظيم فوائده وعائداته. وما يزال على الدولة اليوم، بل أكثر من أمس، أن تستأنف سيرتها الحميدة في رعاية التعليم، وإحاطته بالإنفاق المادي، وحماية الحق العمومي لأبناء الشعب فيه، سعيا في تحصيل النتائج المرجوة منه في نشر المعرفة، وتأهيل المواطنين، وتكوين الأطر والخبرات التي تحتاج إليها البلاد وعملية التنمية والنهوض فيها.

IV- إذا كانت إكراهات الوضعية الاقتصادية، ومقتضيات التكيف مع منظومة الاقتصاد الدولي المعولم، قد فرضت على الدولة المغربية مراجعة دورها الاقتصادي، والحد من وظائفها الرعائية في المجال الاجتماعي، بما ترتب عن ذلك من آثار سلبية على الأوضاع الاجتماعية للفئات الكادحة وذات الدخل المحدود، وهي الكثرة الكاثرة من الشعب ؛ فليس ينبغي للدولة أن ترفع يدها، كلا أو بعضا، عن التربية والتعليم، ولا أن تتخلى عن مبدإ مجانيته الذي سنته منذ بدايات الاستقلال، وذلك ضمن إطار التوجهات التي أقرها «الميثاق الوطني للتربية والتكوين»، وبالخصوص ما يتعلق منها باحترام مبدأ «الزيادة المطردة سنويا في ميزانية التربية والتكوين من جانب، والتزام مبدأي الحكامة الرشيدة و«الشفافية المطلقة» في كل أنماط الإنفاق التربوي من جانب ثان، وتفعيل التضامن الوطني، والتعاضد الاجتماعي من أجل تعبئة موارد إضافية لتمويل التعليم من جانب ثالث.

وفي هذا الإطار، فإن دراسة إمكانية مساهمة القطاع الإنتاجي الخاص من جانب، والمجالس الترابية الجهوية من جانب ثان، والأسر الميسورة من جانب ثالث، في تمويل التعليم العالي والجامعي، أضحت تفرض نفسها لتعزيز مجهود الدولة في قطاع التربية والتكوين، ومن أجل تعبئة الموارد المالية الضرورية لتحسين جودة ومردودية التعليم العالي.

وغني عن البيان أن رعاية الدولة للشأن التعليمي، وسهرها الدائب على ضمان المساواة وتكافؤ الفرص في التربية والتكوين بين أبناء الأسر من مختلف الطبقات الاجتماعية، وبالأخص الأسر التي لا حول ولا قوة لها، لتشكل دعامة أساسية للاستقرار الاجتماعي، والنهوض التنموي والتقدم المجتمعي.

V- إن نظاماً تربوياً وتعليمياً منتجاً، ومستجيباً لحاجات التنمية، ومعبرا عن الشخصية الوطنية والحضارية، لا يمكن أن يكون إلا باللغة الوطنية، العربية؛ وهنا لا سبيل للمغرب إلا المحافظة على التعريب ومكتسباته، وتطويره، وتشذيبه مما لحقه من تعثر وتردد، وتعميمه في مجالات التعليم وأسلاكه كافة. ولكي يتم التعريب على أحسن حال، يتعين التأكيد على ضرورة انتهاج سياسة هادفة ومنهجية لتعريب المؤلفات الأساسية في جميع حقول المعارف الحديثة. على أن مواصلة التعريب وفق مرجعيته المقررة، لا يعني الانفصال عن اللغات الحديثة وإهمالها، بل ينبغي أن يقترن بتقوية هذه اللغات، وتمكين المتعلمين من اكتسابها، خاصة اللغات ذات المنفعة العمومية والانتشار العالمي (كالإنجليزية والإسبانية والفرنسية، وغيرها...). وتعلمنا تجارب النهضة والنهضة العلمية الحديثة (اليابان، الصين، كوريا، الهند، تركيا،...) أن الذين خاضوا تجربتها بنجاح، توسلوا في ذلك لغاتهم الوطنية بعد أن طوروها وأهلوها لاستيعاب مكتسبات المعارف الحديثة؛ إذ لا نهضة لأمة بغير لغتها.

إن الموقعين على هذه الرؤية، إذ يشددون على وجوب أخذ هذه المنطلقات قاعدة مرجعية في أي عملية لإعادة تصحيح وبناء المنظومة التربوية والتعليمية في المغرب، يدركون ؛ على نحو حاد، أن السياسات التي حادت عنها وأعرضت، منذ ما ينيف عن ثلاثين عاما، هي المسؤولة عن إدخال المنظومة التعليمية في المأزق الراهن. وهو ما يعني أن مراجعة عميقة للخيارات الخاطئة في مجال السياسة التعليمية المتبعة في الماضي لن تستقيم من دون الارتكاز إلى المنطلقات الوطنية التي أجمعت عليها القوى الحية في البلاد، ووضعتها أساسا متينا لكل إقلاع نهضوي في ميادين التنمية الاجتماعية : والتعليم في قلبها.

ليس من أهداف هذه الرؤية وضع مشروع تفصيلي لإصلاح المنظومة التعليمية في بلادنا وتطويرها، وإنما غايتها التنبيه إلى المبادئ الحاكمة لأي مشروع تعليمي وطني، والتنبيه على مواطن الخلل في تلك المنظومة، ومحاولة إنضاج مقدمات تأسيسية لحوار وطني في المسألة يشارك فيه ذوو الأهلية والاختصاص، ويكون منطلقه مراجعة حصيلة التجربة التعليمية التي أمست مصدر قلق وانشغال الرأي العام الوطني.

ثانيا : المبادئ الحاكمة

إن الموقعين على هذه الوثيقة-الرؤية يرون أن كل معالجة للنظام التربوي ينبغي أن تستند إلى مبادئ حاكمة، مهيكلة لكل سياسة تربوية-تعليمية رصينة :

I- يروم المبدأ المحوري الذي يستند إليه أي نظام تربوي-تكويني، بناء مواطن متشبع بثوابت هويته، مدرك لشروط ومتطلبات ترقية وطنه، متسلح بالكفايات والمهارات الضرورية للانخراط في عملية التنمية الوطنية، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، قادر على الاندماج في مجتمع المعرفة، منفتح، بوعي ورصانة، على محيطه الإقليمي والدولي؛ ومتفاعل مع منظومة القيم الكونية السامية، الحاملة لمقومات الحداثة والتقدم، المتشبعة بقضايا الحرية والديمقراطية والعدالة... ؛ لهو مبدأ الترابط والتفاعل مع مقومات وقيم المشروع المجتمعي الذي يؤطر مسيرة البناء والتقدم بالبلاد...

ومن هنا تكمن أهمية التساؤل المشروع : أي مدرسة لأي مجتمع ؟ إذ لا مدرسة فاعلة، منتجة بدون الاستناد إلى مشروع مجتمعي واضح المعالم، طموح الرؤية، واعد بمستقبل زاهر...

وفي هذا المضمار، فإن الإطار المرجعي الذي يؤطر المشروع المجتمعي المغربي بأبعاده الهوياتية، والمؤسساتية، والحقوقية، والسياسية، والثقافية، والتنموية، إنما هو دستور البلاد الذي صادق عليه الشعب بوعي وإدراك، وانخرطت في صياغة مقتضياته مختلف القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية بالبلاد، بروح التوافق الوطني...

وبالتالي، فإن المرجعيات الجوهرية المؤطرة للمنظومة التربوية-التكوينية، ابتداء بالهوية الوطنية بأبعادها اللغوية والدينية والحضارية، وبمقوماتها الثقافية والقيمية، وانتهاء بإقرار الحق الراسخ في التربية والتكوين للمواطن، الذي تكفله الدولة، وتسهر على تعميمه، وتحقيق إلزاميته، ورعاية جودته، مرورا بالتأسيس الدستوري للسلطات التربوية، التنفيذية منها والاستشارية (المجلس الأعلى للتربية والتكوين، المجلس الوطني للثقافة واللغات،...)، قد وضع حدا فاصلا بين مشروعية التوجهات الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية-التكوينية، ولا مشروعية التوجهات الفئوية التي تتخذ من شعار «الإصلاح» مطية للتعبير عن «أجندات» نخبوية مناقضة للمقتضيات الدستورية من جانب، ولمقتضى إجماع فرقاء المنظومة التربوية-التكوينية، كما عكسه «الميثاق الوطني للتربية والتكوين» من جانب آخر.

II- ومن جهة أخرى، فإن الانشغال العميق للرأي العام الوطني، إزاء واقع الاختلالات التي ما انفكت تطال المنظومة التربوية-التكوينية على الرغم من الإصلاحات المتعاقبة التي واكبت مسيرتها على مدى أزيد من نصف قرن، منذ أشغال «اللجنة الملكية» لإصلاح التعليم (1957)، إلى صدور «الميثاق الوطني للتربية والتكوين» (1999)، مرورا بتبني «المخطط الاستعجالي» (2009-2012)، وأخيرا اعتماد «برنامج العمل متوسط المدى» (2013-2016) ؛ قد بات يطرح بحدة متناهية سؤال الحصيلة الإصلاحية للنظام التربوي الوطني. وفي هذا الصدد، فإننا نسجل بكل صراحة ومسؤولية، أن حصيلة الإصلاحات المتعاقبة هي حصيلة مخضرمة في المآلات متفاوتة من حيث النتائج؛ فبمقدار ما تمخضت الإصلاحات المتعاقبة عن إنجازات كمية متواضعة

التاريخ: 2014/01/09
العدد: 600
الأيام
الصفحة: 26-27

لكن لا يستهان بها، في مجالات العرض التربوي، والتراكم البحثي-النظري، بمقدار ما اتسمت بتهافتات مؤسفة في المجال الكيفي، سواء تعلق الأمر بالمقاربات البيداغوجية المتقلبة، أو بمستوى الجودة التربوية، أو بجانب التكوين والتكوين المستمر للموارد البشرية التربوية، أو بعنصر الحكامة والتخطيط المركزيين.

ولامراء في أن مرجع هذا التفاوت المستقر ما بين مجهود الإصلاح، ومحدودية النتائج، لراجع إلى واقع المفارقة اللافتة ما بين مقررات الإصلاح النظرية، وواقع السياسات المطبقة... وقد جرت الأمور ؟ على مدى عقود من محاولات الإصلاحات التربوية المتواترة ؟ وكأن هناك ازدواجية في نهج الإصلاح، تقوم على الإقرار بمقتضياته، دون التقيد بأجراته وتنفيذه.

لقد استقرت هذه المفارقة الصارخة ما بين التوجه الإصلاحي المقرر، وارتباك الفعل التطبيقي له في أعقاب اشتغال غالبية المناظرات الوطنية التي نظمتها الدولة في سياقات إصلاحية تربوية متواترة، ابتداء من «مناظرة المعمورة» عام 1964، وانتهاء بمناظرة إيفران الثانية عام 1980، مرورا بمناظرة إيفران الأولى عام 1970.

ولئن شكلت تجربة «اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين» (COSEF)، في نهاية التسعينيات من القرن الماضي استثناء محمودا، اثمر اعتماد «الميثاق الوطني للتربية والتكوين» توافقيا، الذي تم الشروع في تفعيله ابتداء من عام 2000، في سياق «عشرية التربية والتكوين» التي أعلنها صاحب الجلالة محمد السادس (2001-2010) ؟ فإن حصيلة التفعيل والأجرأة لم تستوعب كل المحاور والمقررات الإصلاحية التي تضمنها «الميثاق». ومن تم، فإن مبدأ التلازم والترابط ما بين مضامين الإصلاح التربوي ووسائل وآليات تنفيذه في الميدان التعليمي، ينبغي أن يشكل مبدأ حاكما لسيرورة الإصلاحات التربوية المعتمدة.

III- وعلى صعيد اخر، فإن مبادرة الإصلاحات الجزئية، ومتطلب المواءمات الظرفية التي تفرض نفسها في مجال تحسين مردودية النظام التربوي، والرفع من مستوى أدائه، ومنسوب جودته، لا ينبغي أن تكون معزولة، ولا متعاكسة مع الرؤية الكلية المعتمدة، والخيارات الإستراتجية المقررة.

إن اندراج حركية الإصلاحات الجزئية التي تقتضيها متطلبات التفعيل الرشيد للمخطط التربوي-التكويني، في نسق الخيارات الإستراتيجية المعتمدة، ليشكل في نظرنا مبدأ حاكما حيويا. ينبغي أن يؤطر السياسة التربوية التي تدخل في نطاق الصلاحيات المخولة للسلطات التربوية بالبلاد.

IV- وتشكل المقاربة التشاركية في مجال الإصلاح التربوي مبدأ حاكما رابعا، طالما أن الشأن التعليمي شأن مجتمعي بامتياز، يحكم حاضر المجتمع ومستقبله، ويتدخل بقوة في تشكيل ملمح المواطن المجتمعي بأبعاده النفسية، والذهنية، والمعرفية، والثقافية، ويكيف قدراته على الاندماج والتواصل والتفاعل، وينمي لديه الكفايات والمهارات التي تؤهله للانخراط بفعالية في عملية التنمية والإنشاء والبناء... وبالتالي، فإن تشارك الفاعلين التربويين، وانخراط الفرقاء الاجتماعيين في تحديد الخيارات التربوية الإستراتيجية والسهر على حسن تطبيقها، وإنضاج الإصلاحات الجزئية أو المرحلية، ليوفر بلا منازع شروط الصدقية والفعالية للإصلاح المنشود: ذلك أن تشخيص أوضاع المنظومة التربوية-التكوينية في مختلف جوانبها الكمية والكيفية، وصياغة الأجوبة المناسبة عن الإشكاليات القائمة، لا يستقيمان من الناحية الإجرائية بدون الانخراط المنظم والمسؤول لشركاء وفرقاء العملية التربوية التكوينية في مختلف مراحلها.

إن الانخراط الإرادي والمؤسسي للشركاء والفرقاء في كنف المنظومة التربوية-التكوينية، إلى جانب السلطات التربوية، التنفينية والاستشارية، ليمثل المقاربة الأنجع والأمثل في إصلاح الشأن التربوي. إن الأمر يتعلق في هذا المضمار بضرورة تجاوز مفهوم «التوافق» الشكلي حول قضايا الإصلاح التربوي، والأخذ بناصية التعاقد المنتج، وصولا إلى اعلاء مبدأ المصلحة العمومية الوطنية، وتحجيم ضغوطات المصالح الفئوية في التعامل مع الشأن التربوي-التكويني.

ثالثا : الاختلالات التربوية الصارخة

وفي نطاق الالتزام الصارم بالمنطلقات المؤطرة، والتنزيل الحازم للمبادئ الحاكمة، في سياق إصلاح وترقية مقومات منظومتنا التربوية-التكوينية، فإن الموقعين على هذه الرؤية الوطنية للإصلاح، يحثون بكل قوة السلطات التربوية بالبلاد على العمل بإرادية وجدية على احتواء الاختلالات البنيوية التي باتت تشكل تحديات مقلقة، منتصبة في طريق تطوير منظومتنا التربوية-التكوينية وتحسينها. وتنتصب في صدارة هذه الاختلالات البنيوية، ظاهرة الهدر المدرسي، وواقع الفوارق الاجتماعية والجهوية في العرض التربوي، وحالة المحدودية في الجودة التربوية، وتذبذب الخيارات البيداغوجية.

I- ففيما يتعلق بظاهرة الهدر المدرسي، فإن نظامنا التربوي ما انفك يعاني من نزيف بشري، سنوي في أعداد التلاميذ والطلاب؛ ففي كل سنة دراسية يلقى بنحو 350 ألف تلميذ(ة) وطالب(ة) خارج النظام التربوي. وتشير دراسات في هذا الباب، صادرة عن «المجلس الأعلى للتعليم» (2008) إلى أن نسبة الانقطاع عن الدراسة ما تزال في حدود 3% في التعليم الابتدائي، و12% في التعليم الثانوي الإعدادي، و18% في التعليم الثانوي التاهيلي.

وتتجلى فداحة هذا الاختلال البنيوي في ظاهرة الهدر المرافق لأسلاك التعليم : فمن مجموع مائة طالب يلتحقون بالسنة الأولى ابتدائي، لا يصل إلى الباكالوريا منها سوى 13 طالبا. وهو ما يمثل نزيفا بشريا يتحمل نتائجه الآباء والأمهات على نحو مباشر، وضياعا ماليا تتحمله ميزانية الدولة، وهدرا مجتمعيا يتحمله المجتمع في ذات حظوظ تنميته وتطوره.

كما أن أزيد من 40% من طلاب الجامعة ينقطعون في نهاية السلك الأول من التعليم الجامعي. بل إن بعض الدراسات تشير إلى أن الملتحقين بالجامعة من فئة العمرية 19-23 سنة لا يتجاوز نسبة 11%.

ومن نافل القول، فإن مسؤولية هذا الهدر المستمر لا يمكن أن تلقى على مستوى القدرات الذهنية للتلميذ(ة) أو الطالب(ة)، بل تعود مسؤولية ذلك إلى معضلة الجودة التربوية في المدرسة، وإلى مشكلات التاطير اللغوي، ونوعية التوجيه الذي يخضع له الطلاب في الجامعة. كما تعود إلى الوضع الاقتصادي للأسر المعوزة، خاصة في العالم القروي، ومحدودية وعي هذه الأسر بأهمية التعليم.

II- وفيما يتصل بمستوى الجودة، فإن المدرسة والجامعة المغربيتين لم تتمكنا من توفير تعليم وتكوين بمعايير الجودة، على صعيد المناهج والمضامين البيداغوجية وغيرها لأسباب ينبغي الوقوف عليها. ويجب التأكيد على أن مبدأ توفير الجودة لجميع مستويات نظام التعليم والتكوين، وفي جميع مناطق البلاد، مبدأ أساسي لا يمكن الحياد عنه بأي حال من الأحوال.

إن الأمر يتعلق هنا، أساسا، «بالنقص في جودة التعلمات» بالمدرسة استنادا إلى مقياس التحصيل المدرسي، خاصة فيما يتعلق بالمواد التاسيسية (القراءة/الرياضيات/العلوم) من جهة، وفي النقص في تأهيل طرائق التدريس، وفي محدودية وقصور التقويمين الداخلي والخارجي لجميع مكونات المنظومة التربوية في مختلف مراحلها من جهة أخرى.

وتسجل بعض الدراسات أن قياس التحصيل الدراسي قد سجل تراجعا في نسبته خلال «عشرية التربية والتكوين»، إذ لم تتجاوز هذه النسبة 21% في السنة الرابعة من التعليم الابتدائي. وحسب مؤشر الدراسات الدولية الهادفة إلى تقويم التحصيل الدراسي (تيمس/بيرلز)، فإن المغرب يتذيل الترتيب الدولي في هذه الدراسات

ولئن كان تواضع جودة التعلمات لدى التلاميذ في سن الخامسة عشرة، يمثل معضلة تربوية مقلقة في العديد من الأنظمة التربوية في العالم، بما فيها الأنظمة التربوية لدول «منظمة التعاون والتنمية (OCDE)» - حسب نتائج البحث التشخيصي ل «البرنامج الدولي لمتابعة مكتسبات التلاميذ (PISA)»، لسنة 2013 ؟ فإن اطراد استفحال الظاهرة في منظومتنا التعليمية، سنة بعد أخرى، في سياق تفاقم الفوارق الاجتماعية والمجالية، ليدعو بكل إلحاح واستعجال إلى انكباب الفاعلين التربويين على دراسة الوسائل والمقاربات الناجعة لاحتواء الظاهرة، بما يمكن من تحقيق فعلي لمبدأ تكافؤ الفرص في نظامنا التربوي...

III- اختلال التماسك والتناسق بين الأسلاك التربوية-التكويني :

إن غياب رؤية شاملة، ومخطط إستراتيجي متكامل، من شأنهما توجيه وتاطير المنظومة التربوية-التكوينية بمختلف أسلاكها وقطاعاتها، قد ترتب عنه هشاشة متفاقمة في التماسك والتناسق ما بين الأسلاك التربوية-التكوينية : التعليم الأولي، والابتدائي، والثانوي، والعالي، وذلك على مستوى التنشئة الاجتماعية للطفل-المواطن (التعليم الأولي)، وتكوين الكفاءات الضرورية لمواجهة متطلبات المجتمع (الابتدائي)، وتوفير المعرفة وكفايات التكوين (الثانوي)، وتاهيل الاندماج في التنمية عموما، وفي سوق الشغل خصوصا.

وإذا ما تاملنا المعطيات الكمية والكيفية المحددة لواقع اندماج الأطفال والتلاميذ والطلاب في المنظومة التربوية-التكوينية، فإننا ندرك مدى حدة الاختلال الكمي (نسب الاندماج العددي) وهشاشة التماسك الكيفي (اختلالات التناسق البيداغوجي والمعرفي...).

IV- اختلال الترابط بين التعليم والتكوين، والمحيط الاقتصادي :

لئن أقر «الميثاق الوطني للتربية والتكوين»، في سياق «الدعامة الثالثة»، ضرورة تحقيق «تلاؤم أكبر» بين النظام التربوي والمحيط الاقتصادي، وجعل من منظومة «التكوين المهني» خيارا تكوينيا، ابتداء من نهاية التعليم الثانوي الاعدادي، يتجاوب ومتطلبات سوق الشغل، فيما يتعلق بنوعية التكوين المهني، ومدته وتخصصاته ومسالكه ؛ فإن حصيلة هذه المواءمة بين التكوين والتعليم وسوق الشغل تظل هزيلة، سواء على مستوى عرض التكوين المهني، إذ لا تتجاوز أعداد تلاميذه نسبة ضعيفة من كتلة تلاميذ التعليم العام، أو على مستوى التكوينات المهنية المناسبة لسوق الشغل. وآية ذلك أن الأوراش الصناعية الكبرى التي فتحها المغرب ما انفكت تعاني من نقص في الأطر المهنية الملائمة. وينبغي أن نشير هنا إلى أن المواءمة المطلوبة ما بين منظومة التربية والتكوين من جانب، والمحيط الاقتصادي بالبلاد من جانب آخر، إنما هي مسؤولية مشتركة ما بين النظام الإنتاجي والنظام التعليمي. ويشدد موقعو هذه الرؤية على وجوب عدم إفقار النظام الإنتاجي الوطني من الكفاءات المؤهلة والمكونة في إطار النظام التعليمي. كما يشددون على ضرورة مواكبة المؤسسات الإنتاجية الوطنية لبرامج التكوين المهني والتكنولوجي، مثلما يشددون على ضرورة مساهمة المؤسسات الإنتاجية في تمكين الأطر العاملة بها من فرص التكوين والتكوين المستمر لتنمية الكفاءة والأهلية.

ومن جانب آخر، فإن تعزيز قدرة منظومة التربية والتكوين على الاستجابة للسياسات التنموية العامة، ولطلبات المحيط الاقتصادي، بات يفرض نفسه بإلحاح للحد من بطالة المتخرجين من أسلاك التعليم. وفي هذا المضمار، فإن التشديد على أهمية تنمية البحث العلمي، سواء على مستوى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي أو

التاريخ: 2014/01/09
العدد: 600
الأيـــام
الصفحة: 26-27

على مستوى المؤسسات الإنتاجية الوطنية، في إطار التفاعل والتقاطع بين برامج الطرفين، إنما يمثل رهانا حيويا في سياق تجسير الفجوة بين التعليم والتكوين، والمحيط الاقتصادي.

V- إن استمرارية الفوارق المجالية والجنسية في معدلات التمدرس، على الرغم من الجهود المبذولة في مجال تعميم التعليم، ليشكل اختلالا فادحا يحد من تكافؤ فرص التعليم، ويعوق جهود دمقرطته. ذلك أن فوارق معدلات التمدرس ما بين المجال الحضري والمجال القروي من جهة، وما بين الذكور والإناث من جهة أخرى، ما تزال قائمة، بل إنها تزداد حدة في ظل نسب الانقطاع عن الدراسة في المجال القروي خاصة. إن المغرب الذي تحدوه إرادة سياسية معلنة، موصولة بجهود حثيثة في سبيل تحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين في كافة الميادين، وخاصة في ميدان التربية والتعليم، في إطار مقاربة النوع التي أمست مستدمجة في مسارات التنمية ؛ ما يزال على مسافة من إلغاء الفوارق ما بين الجنسين في مجال التمدرس، وخاصة في المجال القروي.

رابعا : الإصلاحات الحيوية الحاسمة

إن استمرارية وتعددية الاختلالات البنيوية، والبيداغوجية والتنظيمية، التي أومأنا إلى بعض منها، والتباس المنطلقات المؤطرة وارتباك المبادئ الحاكمة للمنظومة التعليمية، إنما يعيد طرح السؤال المحوري : ما العمل من أجل إرساء نظام تربوي-تكويني مطابق للمعايير العالمية للجودة وقادر على احتواء تحديات الحاضر، والاستجابة لرهانات المستقبل ؟

I- إن إعادة الثقة بالمدرسة العمومية، باعتبارها حجر الزاوية في كل نظام تعليمي وطني سليم، يترجم في أرض الواقع التزام الدولة بضمان حق المواطن في التربية والتعليم، كما كفله الدستور، وكما رسخته التقاليد الثقافية لبلادنا ؛ ينبغي أن تكون في طليعة الأهداف الأساسية للنهوض بالمنظومة التربوية.

وغني عن البيان، إن الإقدام على عملية إصلاح شامل للمدرسة العمومية، بأبعادها التربوية، والبيداغوجية، والتنظيمية، والبيئية، والمجتمعية، وخاصة في مجالات الرفع من مستوى مهنة التدريس، عبر التكوين والتكوين المستمر، وتحسين الكفايات المهنية للفاعلين التربويين، وتكريس الملاءمة المستمرة للمناهج والبرامج، وإعادة هيكلة هيأة التفتيش... ؛ إنما يشكل الأرضية الصلبة التي ينبغي أن تستند إليها مختلف جوانب الإصلاح التربوي. وفي هذا المضمار، فإن تحديد الرؤية الإستراتيجية المؤطرة لسياسات الإصلاح والتقويم؛ المستندة بدورها إلى مبادئ التراكم المعرفي، والاستمرارية الإصلاحية لمختلف مفاصل المنظومة التربوية-التكوينية ؛ بما يضمن تعزيز التناسق والانسجام بين مكونات النظام التعليمي، ويوفر شروط التماسك البنيوي والمعرفي والبيداغوجي بين مختلف أسلاكه التعليمية (أولي/إعدادي/تأهيلي/جامعي...) من جانب، وأنماطها التكوينية (التكوين العام/التكوين المهني) من جانب آخر، ينبغي أن يشكل المنطلق لمراجعة شاملة للمنظومة، والإطار المرجعي للتقويمات الظرفية. ويتعين التنبيه في هذا الصدد إلى أن من مصادر الأزمة المتفاقمة لنظامنا التعليمي أنه أضحى حقلا للتجارب المتهافتة، وموضوعا ل «التقويمات» المتقلبة، في غياب رؤية ناظمة، وإستراتيجية حاكمة للإصلاحات القطاعية والتقويمات الظرفية، وفي

تجاهل تام للتراكم المتحقق والمكتسبات التاريخية التي ينبغي البناء عليها.

ولقد ترتب عن هذه المفارقة الصارخة ما بين التقويمات التجزيئية للمنظومة، والتباس النظرة الكلية لها، على مدى أزيد من ثلاثة عقود (1980-2013)، هدر الكثير من الموارد المالية التي تتحمل عبئها ميزانية الدولة، وضياع الكثير من الموارد البشرية التي تعاني من تبعاته الأسر والفئات المجتمعية المعوزة.

ويطالب الموقعون على هذا البيان النخب المغربية كافة: الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، بالمساهمة في تعزيز مكانة المدرسة الوطنية العمومية، وإعادة الثقة بها.

II- ومن جهة أخرى، فإن اعتماد مقاربة تشاركية حقيقية في مباشرة الإصلاح، تنتظم شركاء المنظومة التربوية كافة : من مدرسين، وتربويين، وآباء وأمهات، وإدارات مركزية وجهوية وإقليمية، وهيئات استشارية دستورية، إلى جانب الفرقاء، من نقابات تعليمية، وجمعيات تربوية، وهيئات تمثيلية، جماعية وبرلمانية، وفعاليات اقتصادية وإنتاجية، في سياق حوار وطني، مهيكل ومنظم، جغرافيا وموضوعاتيا ؛ ليشرط بكل تأكيد

جودة الخلاصات، ونجاعة المقترحات التي تؤسس لإجماع وطني حول المنطلقات المؤطرة، والمبادئ الحاكمة، والتوجهات الرائدة في سياق إصلاح المنظومة التعليمية وترشيدها.

وما هو جدير بالإشارة إليه في هذا المضمار، أن المقاربة التشاركية الناجعة لا تكون كذلك، حقا وحقيقة، إلا إذا اعتمدت منهجية القرب، قطاعيا وجغرافيا، وتجاوزت إطار المنتديات «الوطنية» الفضفاضة التي تؤثثها الخطابات العامة، ولا تسكنها المقترحات الدقيقة الجادة والمقاربات الناجعة الهادفة...

III- وفي سياق هذا التوجه الوطني ذي البعد الإستراتيجي، تطرح إشكالية تدبير التعدد اللغوي في نظامنا التربوي-التكويني، وهي الإشكالية التي أمست مثار جدل عقيم، تقبع خلفه «أجندات» فكرية وثقافية متضاربة، ولكنها متقاطعة في خانة أدلجة وتسييس مسألة تربوية بالغة الحيوية والحساسية، طالما أنها ترتبط بصميم الشخصية المغربية، في بعدها الهوياتي المتنوع والحضاري، من جانب، وتتصل بمرجعية لغوية وثقافية حسمها دستور البلاد، بعد أن بتَّ فيها «الميثاق الوطني للتربية والتكوين»، من جانب ثان، كما تتصل من جانب ثالث، بمقومات ومتطلبات انفتاح بلادنا على عوالم التقدم والتحضر، غربا وشرقا، وكسب رهانات الحداثة، والانخراط في مجتمع المعرفة...

ولا مراء في أن نظاما تربويا ناجزا، يتمتع بالموثوقية والصدقية والفعالية، لا يمكن أن يكون ؛ كما هو الحال في بلدان العالم المتحضر ؛ إلا نظاما وطنيا متشبعا بثقافة وحضارة أمته، محمولا باللغة الناظمة، الجامعة لمكونات شعبه، منفتحا على لغات وثقافات الأمم الرائدة في مجالات العلم والتكنولوجيا والحضارة والتقدم...

ومن ثم فإن الرهان الحقيقي لخيار التعدد اللغوي ببلادنا يتجلى في ضرورة تطوير وتحديث مناهج التحكم في لغة التدريس، أي اللغة العربية الرسمية، بما هو جزء لا يتجزأ من هدف رفع المستوى التحصيلي المدرسي. وينبغي التأكيد هنا على ضرورة العمل على تعزيز تيسير قواعد النحو والصرف في اللغة العربية، وتكثيف التواصل والتعاون مع المجامع اللغوية العربية، لاستدماج ما تسفر عنه بحوثها في مجال التبسيط اللغوي، والتسهيل الحرفي.

كما ينبغي حث السير على طريق تأهيل اللغة الأمازيغية وترقيتها، من حيث تقعيدها، وضبط معيارها، لترتقي إلى المكانة اللغوية التي أرادها لها دستور البلاد باعتبارها تراثا لكافة المغاربة، من جهة، ودعم انفتاح نظامنا التربوي على اللغات الأجنبية الأوسع انتشارا، جغرافيا، والأكثر استعمالا، علميا، وتمكين أجيال المتعلمين من تحصيلها من جهة ثانية.

إن تنشيط دينامية التفاعل والتكامل بين مكونات الهوية الوطنية، بما يسهم في إعادة الاعتبار إلى الهويات الجهوية من جانب، وتعزيز التفاعل والتلاقح مع أقطاب الثقافة العالمية من جانب ثان، إنما يجسدان رهانا حيويا لمستقبل التنوع اللغوي في منظومتنا التربوية-التكوينية.

ومن جهة أخرى، فإن العمل على مطابقة السياسة اللغوية الوطنية في المدرسة وفي مختلف الفضاءات العمومية، التواصلية والإشهارية وغيرها، مع المقتضى الدستوري في الشأن اللغوي الوطني، إنما يشكل رافعة قوية للنهوض بالخيارات اللغوية الوطنية المعتمدة.

وفي هذا الإطار، فإن إخراج «أكاديمية محمد السادس للغة العربية» وإرساء المجلس الأعلى

للثقافات واللغات، ليمثلان مدخلاً أساسياً ومؤسساتيا لوضع الملف اللغوي بين أيدي ذوي الاختصاص والكفاءة، من لغويين ومثقفين وتربويين وسوسيولوجيين وغيرهم...

وعلى صعيد متصل، فإن تعزيز كيان «المدرسة الوطنية»، التي تشكل دعامة أساسية في بنيان الكيان الوطني، يقتضي أن يخضع التعليم الخصوصي المغربي إلى المناهج والبرامج المعمول بها في المدرسة الوطنية، كما يقتضي أن يتقيد تعليم البعثات الأجنبية بالمغرب، بتلقين تلامذتها وطلابها تاريخ البلاد وجغرافيتها وتقاليدها وأمجادها الزاخرة...

IV- وفضلا عن ضرورة الرؤية الكلية الحاكمة، واعتماد المقاربة التشاركية الناجعة في صياغة إطار إستراتيجي متجدد، فإن ضمان الحكامة العامة الجيدة للمنظومة التربوية، مع الاستمرارية في البناء والتجديد الخلاق عند تعاقب المسؤولين الحكوميين على القطاع، والعمل وفق مبدإ التراكم وترصيد المكتسبات - أمسى يفرض نفسه. ويقتضي ذلك العمل على إرساء استقلالية تدبير المؤسسات واحترامها، وتطوير نظام اللاتمركز، في أفق إرساء الجهوية المتقدمة، وتوسيع استعمال أنظمة المعلوميات، والعمل على تحديد المسؤوليات، واعتماد معايير المساءلة والمحاسبة والتقويم في تدبيرها، والأخذ بمنهجية المقاربة التشاركية، محليا وجهويا، في تخطيط وتدبير وتقويم شؤون المدرسة، ومعالجة المشكلات الطارئة ميدانيا ومحليا، وتطوير القدرات التدبيرية على الصعيد المركزي، كما على الصعيد الجهوي والإقليمي، والمحلي، عبر التكوين والتكوين المستمر.

ولا يفوتنا في هذا المضمار التنويه بالإنجازات التي تحققت على مستوى الجامعة، لجهة استفادتها من نوع من الاستقلالية، وذلك على الرغم من محدودية إطارها، وتواضع الإمكانات الإضافية المخولة لها. وبعبارة أوجز، فإن الحكامة الجيدة لا يمكن اختزالها في مجرد إعتماد اللاتمركز (الأكاديميات/الجامعات)، تخفيفا لأعباء الإدارة المركزية، بل لابد من إرساء حكامة ناجعة على كافة المستويات : التشريعية، والتنظيمية، والتدبيرية، والتشاركية، والمجالية، والمسطرية...، بما يضمن تدبيرا أفضل وأنجع لمكونات النظام التعليمي.

V- واستنادا إلى دروس الماضي، فيما يتعلق بمحدودية التطبيق الفعلي للإجراءات الإصلاحية المقررة، فإن تأطير السياسة التعليمية المقررة ب «قانون إطار»، يغطي مداها الزمني المقرر، بما يمكن من الالتزام الصارم، والتطبيق الحازم للتوجهات التربوية-التكوينية المقررة أصبح يفرض نفسه.

واعتبارا للأولوية التي يحظى بها إصلاح الاختلالات الفادحة التي باتت تنخر كيان

التاريخ: 2014/01/09
العدد: 600
الأيـــام
الصفحة: 26-27

المنظومة التربوية، فإن «قانون الإطار» المقترح لتأطير السياسة التعليمية، ينبغي أن يقنن إنجاز الأولويات التالية :

أولا: معالجة معدلات المردودية الداخلية للمنظومة التعليمية، وخاصة فيما يتعلق بضمان :

× احترام مقتضيات قانون إلزامية التعليم؛

× تامين وصول أعلى نسبة ممكنة من الممدرسين إلى مستوى الباكالوريا؛

× تمكين اعلى نسبة من طلبة السنة الأولى الجامعية إلى مستوى الإجازة، وذلك وفقا للمعايير الدولية الجاري بها العمل في البلدان الناهضة..

ثانيا: إقرار مخطط تربوي لاحتواء فوارق نسب التمدرس بين الوسط الحضري والوسط القروي وبين الجنسين، الذكور والإناث، في افق زمني معقول من جهة، ويروم إنشاء «سلك للإنقاذ» بالنسبة للمنقطعين عن الدراسة، عبر إعادة هيكلة برامج «محاربة الأمية»، وبرامج «التربية غير النظامية»، وبرامج للتكوين الحرفي والمهني من جهة أخرى.

ثالثا: إقرار خطة وطنية إرادية للنهوض بالتعليم الأولي، تضع حدا لظاهرة التراجع والنكوص التي يعرفها هذا القطاع منذ سنوات، مما ترتب عنه تناقص في اعداد مؤسساته وحجراته، وتعداد الأطفال الملتحقين به ؟ وذلك بالعمل الحثيث على تنمية العرض العمومي، وتعبئة الوسائل التربوية والبشرية والمالية لإنجاز تعميمه في أقرب الأجال الممكنة... وما تجدر الإشارة إليه ان توفير العرض التربوي في التعليم الأولي، بما يضمن لجميع الأطفال، المتراوحة أعمارهم بين أربع وخمس سنوات، فرص ولوجه، والترقي في سلكه، بمعايير معقولة من الجودة والمردودية ؟ إنما يشكل ركيزة تربوية أساسية، تدعم الارتقاء بالتعليم الابتدائي وتحسين مردوديته. ففي هذه المرحلة «الحرجة» من نمو الطفل (4-5 سنوات) تنمو قدراته العقلية بشكل قوي، وتتبلور مؤهلاته بكيفية سريعة..

رابعا: إقرار العمل بمنهاج تربوي-بيداغوجي متناسق، متكامل ومندمج ومنفتح على الإبداع والابتكار، يؤطر مختلف المسارات البيداغوجية، وينتظم مختلف الأسلاك التعليمية، بما يمكن من تحديد الكفايات والمعارف المستندة إلى خيارات وتوجهات المشروع المجتمعي، ويكيف البرامج والكتب المدرسية والوسائل الديداكتيكية المعتمدة، وبالتالي يمكن المدرسة والجامعة من صياغة «ملمح المواطن» القادر على كسب رهانات القرن الواحد والعشرين، المعرفية والتكنولوجية، والثقافية...، الجدير بتمثل القيم الإنسانية والدينية النبيلة، قيم الاعتدال والتسامح والتضامن...

خامسا: إقرار مخطط لتوحيد نظام التعليم العالي وإعادة هيكلة المنظومة الجامعية ومنظومة التعليم العالي، بما يسمح بإقامة «اقطاب» جامعية، فاعلة ومنتجة، تمكن من احتواء واقع «التشتت» الجامعي، وترشيد البحث العلمي، وتطوير التخصصات العلمية، وتعزيز الشراكات والاتفاقيات مع الفاعلين العموميين والخصوصيين، الوطنيين والعالميين، واكتساب خبرات ومؤهلات متجددة، وتحقيق التفاعل مع الجامعات وتكاملها، ومراكز البحث بالخارج...

إن مبادرة موقعي هذه الرؤية الوطنية لتاتي تعبيرا صادقا عن غيرة وطنية، وترجمة أمينة لعمق الشعور بواجب المواطنة ومسؤولياتها الحقة، في المساهمة في تقويم المنظومة التربوية-التكوينية ببلادنا، بما يمكنها من تحقيق فعلي لتكافؤ فرص التمدرس، ودمقرطة التعليم، والرفع من مردوديته الداخلية والخارجية، بلوغا إلى تحقيق أهداف «التربية للجميع»، و«أهداف الألفية من أجل التنمية»، وتعزيز جهود بلادنا في مجال تحقيق التنمية البشرية، كما تندرج هذه المبادرة في سياق ما تضمنه الخطاب الملكي ل 20 غشت 2013 من تحذير بالغ الدلالة، ودعوة صريحة إلى إجراء وقفة موضوعية مع الذات لتقييم المنجزات، وتقويد مكامن الضعف والاختلالات.

إن موقعي هذا البيان وهم يعون حق الوعي الترابط الوثيق بين مستلزمات إصلاح منظومة التربية والتكوين والإصلاح الشمولي للدولة والمجتمع، فإنهم يؤكدون على اعتبار الإصلاح التربوي أولوية وطنية بعد قضية استكمال وحدة التراب الوطني، ويدعون إلى التعبئة الوطنية الشاملة من أجل تجديد الثقة في المدرسة والجامعة المغربيتين، باعتبارهما قاطرتي التنمية الشاملة.

كما يعلن الموقعون على هذا البيان التزامهم بما ورد فيه من مواقف وما تضمنه من مقتضيات، لجهة دعم التعليم العمومي، واستعادة الثقة به، والرهان عليه، أداة حاملة للأهداف التربوية والعلمية المنصوص عليها، والدفاع عن المدرسة العمومية مما يتهددها من أخطار.

التاريخ: 2014/01/09
العدد :600

الأيـــام

الصفحة :26-27

6/8

قائمة الموقعين على وثيقة

"رؤية وطنية من أجل إصلاح شامل، ناجع لمنظومة التربية والتكوين"

الاسم الكامل	الصفة
من أساتذة جامعيين وحقوقيين وجمعويين	
محمد جسوس	أستاذ جامعي
أحمد الخمليشي	عالم وباحث في الاسلاميات
عبد الاله بلقزيز	استاذ جامعي
محمد سبيلا	أستاذ جامعي وكاتب
عبد الله الحمودي	استاذ جامعي
محمد برادة	أستاذ جامعي وكاتب
محمد بنيس	أستاذ جامعي وكاتب
الطاهر بنجلون	أستاذ جامعي وكاتب
عبد الهادي التازي	مؤرخ، عضو الاكاديمية المغربية وسفير سابقا
أحمد المديني	أستاذ جامعي وكاتب
محمد المصباحي	أستاذ جامعي
محمد الحبيب طالب	أستاذ جامعي وكاتب
محمد بنجلون الأندلسي	فاعل نقابي وجمعوي
عبد الحميد عقار	استاذ جامعي
نور الدين العوفي	استاذ جامعي
محمد بلبشير	أستاذ جامعي
أحمد أشحلان	استاذ جامعي
يحيى بوعبدلاوي	استاذ جامعي
محمد علي الضو	أستاذ جامعي ومدير المدرسة المحمدية سابقا
الحبيب الشرقاوي	فاعل سياسي
عبد النبي الرجواني	استاذ جامعي
ادريس خروز	أستاذ جامعي
سليم رضوان	أستاذ جامعي
عبد العلي حامي الدين	أستاذ جامعي
محمد عياد	أستاذ جامعي
علي كريمي	أستاذ جامعي
حسن بنعدي	فاعل نقابي وجمعوي
علال بن العربي	أستاذ جامعي
عبد المجيد قدوري	استاذ جامعي
كمال عبد اللطيف	أستاذ جامعي
نور الدين افاية	استاذ جامعي
محمد الدكالي	أستاذ جامعي
احمد لمداسني	فاعل مجتمعي
لطيفة الجبابدي	أستاذة وفاعلة جمعوية
عبد اللطيف اليوسفي	مدير سابق لاكاديمية الغرب
محمد عياد	أستاذ جامعي
علي بلبشير	استاذ جامعي
عبد الكبير البزاوي	استاذ جامعي
ليلى المسعودي	استاذة جامعية
عبد الناصر ناجي	استاذ وفاعل جمعوي
عبد المنعم النيلمي	استاذ جامعي وصحفي
عبد الحميد الجماهري	صحفي
عبد الله البقالي	صحفي

قائمة الموقعين على وثيقة

"رؤية وطنية من أجل إصلاح شامل، ناجع لمنظومة التربية والتكوين"

الاسم الكامل	الصفة
من قادة الحركة الوطنية	
عبد الرحمان اليوسفي	وزير أول سابقا وقيادي وطني
امحمد بوستة	وزير الخارجية سابقا وقيادي وطني
محمد بنسعيد	برلماني سابقا وقيادي وطني
عبد الكريم غلاب	مدير جريدة العلم سابقا وقيادي وطني
محمد لحبابي	استاذ جامعي وقيادي وطني
من الوزراء السابقين	
علال سيناصر	مستشار صاحب الجلالة ووزير الثقافة سابقا
مولاي اسماعيل العلوي	وزير التربية والتعليم سابقا وقيادي وطني
الطيب الشكيلي	وزير التربية والتعليم سابقا ورئيس جامعة سابقا
عبد الواحد الفاسي	وزير الصحة سابقا
الحبيب المالكي	وزير التربية والتعليم سابقا
عبد الله ساعف	وزير التعليم الثانوي سابقا
سعد بن البشير	وزير التربية سابقا
محمد الاشعري	وزير الثقافة سابقا
سعد الدين العثماني	وزير العلاقات الخارجية سابقا وقيادي وطني
العربي المساري	وزير الاعلام سابقا
عبد الحميد عواد	وزير سابق
عائشة بلعربي	كاتبة الدولة في العلاقات الخارجية سابقا
ثريا جبران	وزيرة الثقافة سابقا
محمد اوجار	وزير حقوق الانسان سابقا
مولاي محمد الخليفة	وزير الوظيفة العمومية سابقا
خالد الناصري	وزير الاعلام سابقا
بنسالم حميش	وزير الثقافة سابقا
حمزة الكتاني	وزير البريد والاتصالات سابقا
من رؤساء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب سابقا (اوطم)	
[illegible]	استاذ جامعي ولغوي
محمد الحلوي	محامي
فتح الله ولعلو	وزير سابق للاقتصاد والمالية
محمد الاخصاصي	برلماني سابقا وسفير سابق
الطيب بنسي	رئيس جامعة سابقا ومدير المدرسة المحمدية سابقا
محمد بوبكري	استاذ جامعي
من كتاب النقابة الوطنية للتعليم العالي	
عبد القادر [illegible]	استاذ جامعي
عبد الحفيظ بوطالب	رئيس سابق لجامعة محمد الخامس اكدال
عبد القادر المنتصر [illegible]	استاذ جامعي
حسن ميهري	استاذ جامعي
فوزية كسيرة	استاذة جامعية
محمد دروبش	استاذ جامعي
من رؤساء الجامعات سابقا	
[illegible]	استاذ جامعي
[illegible]	استاذ جامعي
[illegible] مصطفى	استاذ جامعي

التاريخ: 2014/01/09
العدد: 600

الأيــام

الصفحة: 26-27

لائحة الموقعين على وثيقة

"رؤية وطنية من أجل إصلاح شامل، ناجع لمنظومة التربية والتكوين"

الاسم الكامل	الصفة
توفيق بوعشرين	صحفي
رشيدة بن مسعود	استاذة وبرلمانية
عبد الغني أبو العزم	أستاذ جامعي وباحث في المعجميات
بادوري خديجة	أستاذة جامعية ونائبة رئيس جامعة سابقة
عباس الصوري	أستاذ جامعي
عبد الجليل ناظم	أستاذ جامعي
مبارك ربيع	أستاذ جامعي
أحمد بوزفور	أستاذ جامعي
أحمد بوشارب	أستاذ جامعي
أحمد بوحسن	أستاذ جامعي
أحمد الطريس	أستاذ جامعي
خديجة اليملاحي	أستاذة جامعية
أحمد علوي أطلسي	أستاذ جامعي
محمد فتوحي	أستاذ جامعي
أم كلثوم بوعباد	رئيسة جمعية التعاون العالمي
سعد مولين	رئيس سابق لجماعة محلية
انيس بلافريج	فاعل جمعوي
عبد الجليل طليمات	مفتش تربوي وأستاذ
امحمد كرين	ناشط حقوقي
محمد الابيض كرين	فاعل حقوقي
عبد الرحيم حمادات	قيادي اوطم
عبد العزيز ايوى	نقابي، النقابة الوطنية للتعليم
حجيوي محمد	اعلامي وفاعل تربوي
ستيتو محمد	مفتش تربوي وفاعل جمعوي
منصف عبد الحق	أستاذ جامعي
مصطفى خولان	كاتب
منير الكتاوي	صحفي
محمد رزيق	استاذ
شفيق الزكاري	فنان تشكيلي وصحفي
جواد العراقي	جمعوي

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 4732

المنعطف

الصفحة: الملحق التربوي

سيناريوهات الاختيارات البيداغوجية بالمدرسة المغربية

اعادت التعديلات الحكومية الجديدة موضوع الاختيارات البيداغوجية إلى الواجهة، وأثارت النقاشات المصاحبة له إمكانية إحياء بيداغوجيا الإدماج، وإعادتها إلى الحياة بعد مرحلة الإنعاش الإجباري من طرف الوزير السابق. بدورنا نحيي مقالا حول سيناريوهات الاختيارات البيداغوجية بالمدرسة المغربية، حيث كنا نأمل أن يكون للمسؤولين على الشأن التربوي القدرة على الاختيار بينها، واتخاذ القرار الأنسب لمنظومتنا، وهو ما لم نستشعره في الميدان، وأرغمنا على معايشة التيه البيداغوجي، الذي ما زال يسكننا إلى الآن.

في هذا المسار الذي ينطلق من حالة اللااستقرار الذي تعيشه المدرسة المغربية، سنسافر معا إلى عوالم الغد لنرسم ملامح افتراضية تحكم الاختيارات البيداغوجية الممكنة بعد التموقف الاضطراري من بيداغوجيا الإدماج، وفق ثلاثة سيناريوهات ممكنة:

السيناريو الأول: بيداغوجيا الإدماج: نسخة جديدة ومنقحة.

إنها ?المرحومة?، بهذا الوصف ينعت بعض المدرسين والمدرسات، تشفيا بمآلها الذي لم يتضح بعد، والذي يتأرجح بين الموت السريري والغيبوبة الاضطرارية؛ هذا الامتعاض يجد له مبررات قد تكون في أغلبها موضوعية، ومنها:

– تم إقحام هذه البيداغوجيا بطريقة تعسفية، في مناهجنا التعليمية، من باب الترميم وليس البناء المنهجي العقلاني، فجعلت من السنة الدراسية مسارا يعيش مصطبات بفعل وثيرتين متباينتين، وثيرة تلقين الدروس بطريقة اعتيادية تلقينية في اغلبها (ولا أقول إرساء الموارد)، ووثيرة علم وتقويم الإدماج، وبفعل أسلوبين متضادين: أسلوب المدرس كمركز في العملية التعليمية، وأسلوب المدرس الذي يتنازل عن هذه المركزية اضطراريا واستثناءا لفائدة متعلميه.

– خلقت هذه البيداغوجيا هيكلة عمودية موازية للهيكلة الطبيعية لوزارة التربية الوطنية، وأفرزت تراتبية غير مبررة، الولاء كله للشيخ الذي لا يأتيه الباطل من أمامه أو خلفه، ومن خلفه مريديه، فالذين من بعدهم، تراتبية تفرضها السلطة المعرفية واللامعرفية وتقنعها صفة الخبرة المصطنعة، التي تنطلق من الخبير الدولي فالخبير الوطني ثم الخبير الجهوي لتصل إلى الأستاذ المورد بالمؤسسة.

– تمت معالجة الإشكالات التي طرحها إدماج هذه البيداغوجيا مع واقع تعليمي غير مرن ومطاوع لا في بنيته الزمانية أو المكانية أو التدبيرية، بطريقة اعتباطية تستند على الفتاوى والاجتهادات، بدل نهج الآليات العلمية للتتبع والتقويم، فخلقت ارتباكا واسعا لدى كل الفاعلين بمختلف اختصاصاتهم ومهامهم، وأنهكت نفسية الممارسين الميدانيين الذي اجبروا على التطبيق الحرفي دون استيعاب واقتناع.

– ركزت عملية التنزيل على البعد التقني المحض، فقتلت روح المبادرة لدى المدرس(ة)، بدءا بإلزامه بوضعيات غير مشوقة، ملزمة لجميع المتعلمين والمتعلمين دون اعتبار لتباين مستوياتهم، ورصيدهم المعرفي، وكأن مؤسساتنا متجانسة من أقصى الفرعيات إلى مدارس البعثات؛ ومرورا بآلية التقويم ومنها التشدد في الالتزام بالمعايير والمؤشرات، والتضخيم في عدد الشبكات والجداول، وامتدادات ذلك على مستوى التقويم الإجمالي

والدعم (دفاتر التتبع الفردي)، وانتهاء بإلزامية تواريخ أسابيع الإدماج بمذكرات وزارية ونيابية، وكأن جميع متعلمينا ومتعلماتنا ينعمون بتوفر الأساتذة والأستاذات منذ بداية الموسم الدراسي، ولا يتغيبون أبدا بمبرر وبدونه.

– رافق إقرار بيداغوجية الإدماج

عملية التكوين التي هيمن عليها الجانب المادي من تعويضات للمؤطرين وتوفير التغذية والمبيت للمؤطَرين، كما سيطر عليها هاجس تغطية جميع المدرسين والمدرسات في مدة وجيزة، فافتقدت هذه اللقاءات التأطيرية نجاعتها، ولم تستطع

إدماج الفاعلين الميدانيين في هذه الدينامية.

إن المتأمل في هذه المثبطات يقتنع أن بيداغوجيا الإدماج هي ضحية المقاربة التي تم اعتمادها لتنزيلها لذلك ما زالت تفرض ذاتها في المشهد التربوي كوجه مؤهل لتصريف المقاربة بالكفايات، ويمكن للمسؤولين على القطاع التفكير في نسخة لها مزيدة ومنقحة تتجاوز انتكاساتها السابقة، من خلال تعديلات منها:

– إعطاء الصلاحية للمدرس(ة)، في اختيار توقيت برمجة تعلم وتقويم الإدماج، وفق المسار الذي يناسب متعلميه ومتعلماته، مع مراعاة التنظيم للهيكل للسنة الدراسية.

– وضع بنك من الوضعيات رهن إشارة المدرس(ة) لاختيار الأنسب، مع تشجيعه على إنتاج وضعيات تلائم مستوى متعلميه ومتعلماته.

– التخفيف من تضخم إجراءات التقويم باحتساب نقطتين خاصتين بتقويم الموارد ونقطتين عن تقويم الإدماج فيكل دورة، وترك الحرية للمدرس في اختيار المؤشرات المناسبة للتصحيح.

– نهج وثيرة تصاعدية متدرجة لبناء التعلمات انطلاقا من أسابيع إرساء الموارد فأسابيع التوليف وانتهاء بأسابيع الإدماج (وهو ما أشارت إليه وثيقة البرامج المنقحة)

– التخفيف من المضامين، ومن الحيز الذي تشغله في السنة الدراسية، أي اعتماد خمسة أسابيع بدل ستة أسابيع

المعمول بها حاليا، لوضع هامش لتدارك التعثرات، وللدفع في تنظيم حصص للدعم والمعالجة.

– الاقتصار على بعض المواد المستهدفة بعملية الإدماج (كاللغات والعلوم)، وإلغاء الإدماج في المستويات

الدنيا (الأول في العربية، والثالث في الفرنسية).

– إلغاء الهرمية المصطنعة التي وليدها تنزيل بيداغوجيا الإدماج، وإزالة الهالة التي صاحبته، باعتبار هذه البيداغوجيا هي وسيلة لتحقيق كفايات وليست غاية في حد ذاتها.

– توفير الإمكانات الذاتية للمؤسسات التعليمية لتدبير هذه العمليات، بطريقة سلسة واعتيادية.

– العمل على إزالة بعض المسلمات من ذهنية الممارسين من قبيل ربط نتائج تقويم المتعلمين والمتعلمات بعطاءات المدرس(ة) دون استحضار عوامل أخرى مؤثرة في ذلك، ومن قبيل أن هذه البيداغوجيا متعبة، لأن العمل الذي لا يُتعِب لا يستحق أن يُؤجَر عليه.

السيناريو الثاني: بيداغوجيات بديلة لتصريف المقاربة بالكفايات.

ماذا لو كان الطلاق الثلاث مع بيداغوجيا الإدماج؟ بالطبع سنفقد إرثا ماديا وفكريا ضخما تتركه وراءها، وسنكون مجبرين على اختيارات بديلة. وسيكون لاختيار هذا المنحى اضطراريا

لتلافي الصدام مع الفاعلين في الميدان والهيئات النقابية الرافضة لهذه البيداغوجيا، ولتجاوز الحساسية التي تنتاب المدرسين والمدرسات عند سماع المفاهيم المرتبطة بها.

وحتى لا تكون القطيعة حتمية وتامة، ومن أجل استثمار الخلفية النظرية

لبيداغوجيا الإدماج، يبقى تبني بيداغوجية حديثة تتقاطع معها، في تصوراتها، سيناريوها مطروحا.

إن المشترك بين بيداغوجيا الإدماج والبيداغوجيات المعاصرة، هو حرصها على مركزية المتعلم(ة) في اكتساب

معارفه بمختلف مستوياتها، عن طريق الفعل والمشاركة الفعلية لا الإنصات والترديد، وبالتالي لن تكون البيداغوجيا البديلة إلا تلك التي تعتمد أساسا على المهمة، باعتبارها نشاطا ذهنيا وحركيا ذاتيا خاضعا لمبادئ وموضوعات مرتبطة بتدريس المواد الدراسية، فـ؟تعلم مادة مدرسية معينة يعني وضع التلاميذ داخل وضعيات تنتمي كليا أو جزئيا للحقل الذي تشمله تلك المادة وتنسحب عليه، ودفعهم إلى القيام بأفعال معرفية أو حسية-حركية بواسطتها يكونون ملزمين باستعمال علاقات ملائمة عبر عمليات أو طرق تمكنهم من تحقيق أهداف خاصة بتلك المادة المدرسية)،؟لوي دينو: من المادة المدرسية إلى تكوين الفرد).

إن هذا التصور يتجاوز بيداغوجيا الإدماج التي تُناوب بين إرساء الموارد مجزأة وتعلم إدماجها فيما بعد، ويرى أن التعلم يجب أن يتم عبر مهمات تستوجب وضعيات مركبة على شكل تحديات، تمكن المتعلم من اكتساب أدوات فكرية ومنهجية تساعده على فهم ذاته ومحيطه بشكل أفضل، وتؤهله لمواجهة المشكلات والبحث عن حلول لها، لأنه ؟لا تكون الثقافة

المدرسية ذات طابع تكويني فعال إلا حينما تكسب التربية المدرسية التلميذ القدرة على البحث الشخصي والاستعمال المستقل للمعارف وحل الإشكالات، وهذه الإشكالات والمهام هي التي ينبغي أن تكون ؟حسب ؟فيليب ميريو-؟أساسا في بناء البرامج والمقررات المدرسية) ؟عبد الحق منصف: رهانات البيداغوجية المعاصرة).

إن اختيار بيداغوجيا بديلة عن بيداغوجيا الإدماج، بهذه المواصفات سيجعل هذا التحول مرنا ومستوعبا بأقل التكاليف، مع احتضان المكتسبات السابقة للفاعلين التربويين وتطويرها وإغنائها.

السيناريو الثالث: سوق بيداغوجية، وتأهيل الممارسة الصفية.

يعترف أنصار المقاربة بالكفايات، أنها ؟لا ترفض فضائل الممارسات البيداغوجية الحالية أو التي مضت أو التي لم تعد تستجيب لموضة العصر، لكونها مقاربة منظمة وحاضنة من الدرجة الأولى، وليست مقاربة إقصائية؟، لذلك لا يجب أن تنتصر المدرسة المغربية لطريقة بيداغوجية على حساب أخرى.

إن السيناريو الثالث يسعى إلى جعل المؤسسات التعليمية منفتحة على مختلف المقاربات المتوافرة في السوق البيداغوجية، دون تمييز أو تفضيل، ويحرص على أن يكون للمدرس(ة) حرية الاختيار والتصرف، وفق تعاقدات يلتزم بمقتضاها بالتوجهات الكبرى للمنظومة، ويسعى إلى تحقيق الأهداف المسطرة، عن طريق ممارسة مهنية مسؤولة وواعية.

لن نغالي لو أقررنا أن أزمة تعليمنا ليست أزمة بيداغوجيات بقدر ما هي أزمة ممارسة صفية، وأخلاقيات مهنية، إذ أنه لا فائدة من أي بيداغوجيا في ضوء تفشي عقليات لا تعير وزنا للزمن المدرسي، وللمسؤولية المهنية، ولا تؤمن بالتجديد والتطوير، الذي يفرض التكوين والبحث الذاتيين، لذلك فنحن في حاجة إلى!

- إعادة الاعتبار لمهنة التدريس، من خلال تثمين عمل المدرسين والمدرسات والاعتراف بعطائهم وبذلهم، وتمكينهم من الكفايات المهنية التي تساعدهم على انتقاء الأنسب من البيداغوجيات والطرق التربوية لتوظيفها مع المتعلمين والمتعلمات في فضاء القسم والمؤسسة؛

- التصدي للسلوكات التي لا تساهم في تطوير العملية التعليمية مهما تعددت البيداغوجيات، ومنها العنف المادي واللفظي تجاه المتعلمين والمتعلمات، والتغيبات والتأخرات التي لا مبرر لها، واللاعمل في أوقات العمل..

- تعميق استقلالية المؤسسات في اختياراتها البيداغوجية والمعينات الديدكتيكية ومنها الكتب المدرسية، والبرانم التعليمية،... استقلالية ؟قوامها التعاقد وابتكار المشاريع وتنويع العرض التربوي وتشجيع التفوق، على أساس ترسيخ المسؤولية والمحاسبة) ؟عبد اللطيف المودني: الإصلاح التربوي وأوراش مدرسة المستقبل).

وختاما إن صورة المدرسة التي نأملها هي تلك المدرسة التي تضع المتعلم في قلب انشغالاتها، وغاية نجاحها، مدرسة تجعل من فضاءاتها وممارساتها الفصلية أداة جذب واستمتاع لروادها، لذلك فكل الخيارات الممكنة لتحقيق هذه الغاية سيكون مرحب بها داخل أوساطنا التعليمية.

■ رشيد شاكري
باحث تربوي، مفتش بنيابة وزان

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 4732

المنعطف

الصفحة: الملحق التربوي

دراسة
الحلقة 3

مجزوءات التكوين في التربية والتعليم (التخطيط التدبير- التقويم)

■ د.جميل حمداوي

خطوات عملية التخطيط:

يعتمد التخطيط على مجموعة من الخطوات الإجرائية التي يمكن حصرها في المقومات الإجرائية التالية:

(تحديد الرؤية المستقبلية: ينطلق التخطيط أو المخطط من رؤية تصورية مستقبلية قائمة على الاستشراف والتنبؤ والاستباق. وينبغي أن تكون هذه الرؤية واضحة المرامي والغايات والأهداف للفرد والجماعة على حد سواء. وفي هذا الصدد، يقول الدكتور ـد أمزيان: "يدخل التخطيط في إطار التوجه المستقبلي. وهذا ما يعني إدخال بعد المستقبل أثناء اتخاذ القرارات الآتية. أي: استحضار المستقبل في الوقت الحاضر. وهذا ما يبرز خطورة عملية التخطيط لما تحتويه من توقعات وترقبات ومجازفات..

التخطيط هو تصور للمستقبل المرغوب فيه وللموارد الكافية لبلوغه كما يلخص ذلك دروكر(P.Drucker). "فلا ينحصر - إذاً- التخطيط في التوقع والتصور فحسب، فإلى جانب هذا توجد الرغبة في تغيير المستقبل والتأثير فيه. فهو أداة للعمل، يمكن المؤسسة أو الوحدة الإنتاجية من وسيلة فعالة للعمل اعتمادا على قرارات آنية من خلال استشراف انعكاساتها على المستقبل."10

وهكذا، يتبين لنا - جليا- بأن التخطيط توقع افتراضي مستقبلي، يرصد ظاهرة ما من خلال رؤية استشرافية تنبئية.

(وضع الرسالة: يتحدد التخطيط بوضع رسالة تبين هوية العمل والغرض منه. " وتكون الرسالة جملة تعبيرية تصاغ كلماتها بدقة وعناية، تحدد ما نريد أن تكون على المدى البعيد. وهي تتضمن هوية الفرد أو المؤسسة، والتعريف بالأغراض المنشودة والوسائل التي تحقق هذه الأغراض."11

إذاً، فوضع الرسالة بمثابة عتبات موازية رئيسية، تبين طبيعة المخطط وهويته وعنوانه ومقصديته.

(وضع الأهداف: يوضع للمخطط أهداف عامة مستقبلية تحدد بدقة، وتصاغ بأفعال إيجابية تحيل على التنفيذ والأداء والإنجاز، يمكن تطبيقها في المستقبل، وتكون واقعية وممكنة التحقق في أرض الواقع. كما ينبغي أن تكون مختصرة وموجزة ودقيقة، وتصاغ وفق القدرات والإمكانيات في وقت محدد.

(الأهداف الإجرائية: لا يكتفي التخطيط برسم الأهداف العامة البعيدة المدى، بل يتعدى ذلك إلى أهداف سلوكية إجرائية، يمكن قياسها واختبارها وتقويمها ومراقبتها واقعيا وميدانيا.

(خطة العمل: يتحول التخطيط المستقبلي إلى مخطط هندسي إجرائي، يوضح مختلف العمليات التطبيقية التي تشمل المدخلات والعمليات والمخرجات، ويشترط في التخطيط العملي معيار الدقة، ومعيار الإتقان، ومعيار الواقعية، ومعيار قابلية الإنجاز، والمعيار الزمني، ومعيار الجودة والإتقان والكمال. وفي هذا السياق، يقول الدكتور محمد أمزيان: "تعنى خطة العمل بتحديد مجموعة من العمليات أو الإجراءات المناسبة للإستراتيجية العامة، وذلك من خلال تبيان طبيعة الأشغال أو المهام وحجم الموارد المالية المخصصة لإنجازها والمدة الزمنية التي ستستغرقها والمسؤول عنها، ثم نوعية الرهانات والأهداف التي تتوخاها، وكذا تحديد إجراءات التتبع والتقويم.

فرسم خطة العمل، يعني الانطلاق من الأهداف الإستراتيجية وتحديد العوامل والأسباب التي يتعين علينا الاهتمام بها، والعمل وفقها. فالأسباب تحدد النتائج المرتقبة والعوامل الفاعلة تسهل تحقيق الأهداف الإستراتيجية. إن معرفة الأسباب الكامنة وراء ما تحقق من نتائج هو في حد ذاته نوع من التشخيص لمعرفة أفضل بما ستؤول إليه الإنجازات. وذلك من خلال طرح أسئلة من قبيل: ماهي العوامل التي لها تأثير واضح على الإنجازات؟ لماذا تبقى السيرورة أ هي الأكثر أهمية في تحقيق الأهداف؟"12

وعليه، ترتبط أهداف التخطيط بآلية التدبير والتطبيق والتنفيذ العملي عبر سيرورة من العمليات الإجرائية.

(المراقبة والتتبع والتقويم: بعد الانتهاء من وضع الخطة، يبدأ المدبر في تطبيقها أو تنفيذها. وهنا، تظهر مجموعة من الأخطاء والمعوقات والمشاكل، فلابد - إذاً- من عملية التصحيح والتقويم والمراقبة والتتبع اليومي أو الأسبوعي أو الشهري أو السنوي... إما في بداية التطبيق العملي أو أثناءه أو في النهاية.

مفهوم التخطيط التربوي:

يتعلق التخطيط التربوي بمجال التربية والتعليم، ويهتم خصوصا بمنظومة التدبير والتسيير الإداري التي تتفاعل مع باقي المؤسسات التربوية، وكل المصالح الإدارية التابعة لسلطة التعليم بكل وحدة ترابية إقليمية أو أكاديمية جهوية أو إدارة مركزية. ويخضع تخطيط النسق التربوي للمدخلات والمخرجات معا، عبر مجموعة من العمليات والسيرورات التخطيطية التي تستلزم الوسائل المادية والإمكانيات المالية والبشرية والمعرفية والخبرات التقنية والحاسوبية. ويعني هذا أن التخطيط

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 4732

المنعطف

الصفحة: الملحق التربوي

التربوي ينطلق من مجموعة من الأهداف والكفايات والغايات التي تستوجب التنفيذ والتحقيق، عن طريق مجموعة من الإمكانيات المتاحة، قصد تطبيقها ميدانيا، والتحقق من فعاليتها عبر التقويم والمراجعة. وينبني التخطيط التربوي على معطيات إحصائية وديمغرافية وسياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية.

ويستهدف التخطيط التربوي التحكم في موارد الدولة المادية والمالية والبشرية والمؤسساتية، والانفتاح على المحيط السوسيواقتصادي للمؤسسات التعليمية، قصد بناء خطط ومشاريع، ووضع التصاميم الآنية والمستقبلية لتحقيق حاجيات الإقليم أو العمالة. كما يعمل التخطيط التربوي على توفير البنيات والعناصر الفعالة التي تثري النسق التربوي، مع اعتماد سياسة الترشيد والاقتصاد، والتحكم في النفقات على مستوى التوظيف والصرف والاستيعاب والإدماج والاستدماج.

ومن ثم، يسعى التخطيط التربوي إلى " عقلنة عمليات التنمية المتعلقة بالتعليم، وذلك بالعمل على التقليل من مخاطر التبذير للموارد، والتشجيع على القيام باختبارات مستمرة لإمكانات وأهداف النظام التربوي. فكأن التخطيط التربوي يقوم بالتنبؤ في الزمان والمكان، بخصوص تحقيق الأهداف التربوية التي تم تقريرها ومتابعتها، كتحقيق تعميم التمدرس في وقت محدد، أو القيام بمحو الأمية في صفوف فئة عمرية محددة بحلول تاريخ معين...إلخ.

إن التخطيط التربوي بشكل عام يقوم بتصور التطور الذي يلبي بشكل أفضل حاجات المجتمع في كليته، وحاجات كل مواطن بوجه خاص."13

ويعني هذا أن التخطيط التربوي له بعدان إستراتيجيان: بعد سانكروني سكوني، يقوم على وصف ظاهرة تربوية معينة في مكان وزمان معينين، من أجل فهمها وتفسيرها بذكر الأسباب والعلل والحيثيات السياقية، ورسم خطة إحصائية استقرائية مرحلية لفهم معطيات الظاهرة في حينها، سواء أكانت ظاهرة بشرية أم ظاهرة مؤسساتية أم حالة اجتماعية أم ظواهر أخرى، لها علاقة بالنسق التربوي والمنظومة التعليمية.

والبعد الثاني هو دراسة الظواهر التربوية والتعليمية في إطار تطور دياكروني، يقوم على رسم جداول إحصائية ترصد تطور ظاهرة ما، وتعاقبها عبر مدرجات هندسية ورقمية وجداول إحصائية وسيطية أو منوالية، تحدد الظاهرة المدروسة بالتركيز على ميزتها الإحصائية وتكرارها وترددها وتواترها وانحرافها المعياري. أي: لابد للتخطيط من تشغيل السلسلة الإحصائية والرسوم البيانية لفهم الظواهر الديمغرافية، و رصد عدد السكان، والإحاطة بعدد الأميين، وتسجيل عدد المتمدرسين الرسميين وغير الرسميين، ورسم إحصائية التعليم العمومي والتعليم الخصوصي.وفي هذا الصدد، يقول عبد الكريم غريب عن التخطيط التربوي بأنه:" تحويل الغايات والمقاصد والأهداف، التي رسمها إلى مرام(كمية غالبا) وإلى برامج ومشروعات، مستخدما بوجه خاص لاسيما في ما يتعلق بالجوانب الكمية للتخطيط التربوي، طرائق وتقنيات حسابية معينة، ولاسيما في الإسقاطات والتنبؤات: بحيث يتم تحديد الصورة الكمية العددية للنظام التربوي خلال سنوات الخطة: سواء في ما يتصل بأعداد الطلاب (موزعة على مراحل التعليم وأنواعه) أو إعداد المعلمين والإداريين أو إعداد الصفوف، أو في ما يتصل بالأبنية والتجهيزات المدرسية، أو في ما يتصل بكلفة الخطة وتمويلها، سواء كانت تلك من مقومات النظام التربوي ومدخلاته أو مخرجاته، هذا بالإضافة إلى تحديد المرامي الكيفية تحديدا دقيقا وكميا حيث يمكن ذلك. وأهم ما تتصف به عملية التخطيط هذه، مرونتها عن طريق مراجعتها دوما وتقييمها أثناء التطبيق، وعن طريق إعادة النظر في شرائحها السنوية، ثم عن طريق تقييمها الختامي الذي يؤخذ في الاعتبار عند إعداد الخطة الموالية."14وعليه، يمكن إجمال أهداف التخطيط التربوي في عمليات العقلنة والاقتصاد ، والتحكم في الموارد الملية والمادية والبشرية، ورسم الخطط الآنية والمستقبلية، واختبار الأهداف والفرضيات المطروحة عند رسم كل خطة أو تصميم مشروع تربوي في مكان وزمان معينين.

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 4732
المنعطف
الصفحة: الملحق التربوي

فلسفة الحَوَل في التعليم المغربي

لعل الخوض في الشأن التعليمي المغربي السابق / الراهن ، هو بمثابة ضلوع تقييمي في واحد من أكثر المجالات في المغرب ، استثارة للجدل و الخلاف بين المهتمين و المسؤولين على هذا القطاع ، بسبب سياسة الحَوَل التي بات و أصبح يتخبط التعليم في سراديبها.

إن الحديث عن التعليم بالمغرب ، يعني في الأساس تورطا في حقل إشكالي ، هو من الشساعة بمكان . فإن أهم ما يميز المنظومة التعليمية بالمغرب ، هو تحطيم الأرقام القياسية العالمية في مجال مخططات الإصلاح ، بعد أن أصبح مختبرا للتجارب و الفحوصات. فقد دشن مسيرته الإصلاحية قبل أكثر من نصف قرن ، ومنذ عقود أضحى الحديث عن إصلاح التعليم لازمة في الخطابات الرسمية وغير الرسمية ولا إصلاح يذكر. وتأتي ولادة الميثاق الوطني للتربية و التكوين ، الذي طبل و زغرد له جزءا من أزمة مزمنة لقطاع حيوي ، يعول عليه ليكون قاطرة التنمية ورافعتها ، في ظل دستور جديد و حكامة قيل إنها جيدة ، بعد أن ضخت في ميزانية التعليم الملايير ولا جودة حقيقية.

في ظل مصاب التعليم المغربي ، ومما يؤسف له ، أنه تعليم لا يربي، ولا يكون ، ولا يؤهل ، ولا يعد الشباب للمستقبل . بل أصبح ينتج سيولة من المنحرفين و المعطلين . إنه تعليم يلقن الخضوع والبلادة ، حتى اعتبرت المدرسة بمثابة السجن المحروس مؤقتا زنزانة سجني مدرستي . لذا بات المجتمع المغربي يخاف من المستقبل ، يخاف من الآتي، بل أصبح يخاف من المجهول الذي سطرته الحكامة كخارطة طريق.

إن الحَوَل في قطاع التعليم ، ينطلق جزء منه ، من " الأطر المتوارية في مراكز التربية والتكوين ، التي تعاني من مجموعة من الإعاقات أفقدتها القدسية الحقيقية التي يتمتع بها مفهوم المعلم / الأستاذ من داخل الأنساق الثقافية للمجتمع . فقد أصبحنا نجد الإطار يتشبع بثقافة المطبوعات ، و بفلسفة اللامبالاة ، والتسيب ، والبطء ، والروتين، والعلاقات الغرامية. إلى جانب العزوف عن المطالعة والتثقيف فأصبح خليطا من ركام العقد و الأمراض النفسية و العصبية .

إن الاهتمام بالموارد البشرية كما سطرها الميثاق في مجالاته الست ، لهي تكتسي من الناحية الذاتية استنطاق المخزون المعرفي و التكويني "للأطر"، و من الناحية الموضوعية محاولة نهج خريطة جديدة في ما يخص المكونين بالمراكز من أجل إعادة تكوينهم . و لما لا إرساء فلسفة جديدة وخاصة ، لتفعيل المباراة قصد غربلة العناصر المحسوبة والدخيلة على الجسم التعليمي.

لهذا نرانا مدفوعين إلى اختزال إشكالية المنظومة التربوية جزئيا، في ثقافة المطبوعات التي أصبحت تؤطر بعض " أطر" المراكز التربوية الجهوية ، انطلاقا من الركوض المعطوب للتعليم بالمغرب ، هذه الثقافة تعد نوعا من التحنيط المعرفي، فلقد نص الميثاق الوطني في مجالاته على الاهتمام بالموارد البشرية من خلال تدعيمها ماديا و معنويا ، خاصة أطر المراكز الذين لا مناص من تكوينهم تكوينا يلتئم وحاجيات المجتمع إن اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا أو ثقافيا (...) .

أكيد أن وجهة ثقافة المطبوعات كهاته ، لابد و أن تثمر التكلخ العلمي و المعرفي ، كرسته سياسة المغادرة الطوعية ، التي فكت الارتباط مع أغلب ذوي الخبرات المتراكمة، وتعويضها بعناصر تفتقد الخبرة والكفاءة ، بفعل المحسوبية والزبونية التي تنخر الجسد المغربي. الشيء الذي سينتج سياسة الترقيع والارتجال العشوائي والتفريط في الكفاءات ذوي الخبرة . فلا مناص من التكوين الذاتي والمستمر، اللذان يشكلان النواة الصلبة ، لأيما إطار تربوي يبتغي نهضة عارمة ، في ميدان المعرفة والعلم داخل مجتمعه.

على ضوء هذا ، وباعتبار التعليم أحد المجالات الأكثر تأثيرا في المجتمعات . يمكننا القول ومن غير مجازفة تذكر، بأن جانبا من كسل بعض الأطر التربوية سيظل موصولا . إن لم نقف وقفة تأمل مع مقولة الشاعر الكبير المتنبي " وخير جليس في الزمان كتاب " ، فليس هناك من أداة أكثر فاعلية و نجاعة في مغالبة الخواء المعرفي والثقافي وامتصاص جبروته من القراءة و المطالعة .

إن معالجة الحَوَل الذي يعانيه التعليم المغربي لا يقتصر على استيراد أو استبدال بيداغوجيا بأخرى، أو استبدال مراجع مدرسية بأخرى (...). إن مشكل التعليم بالمغرب يتطلب مجهودا جبارا. إنه يتطلب إرادة قوية ، إنه يستدعي تكوين العنصر البشري أحسن تكوين ، وخاصة أطر مراكز التربية والتكوين، إنه يتطلب التركيز على الجوانب التربوية ، واستحضارها في كل وقت وحين ، ومادام التعليم شأنه شأن المجالات الأخرى يغلب عليه المحسوبية والزبونية و اللاكفاءة ، فإنه مازال في حاجة إلى وقفات تقويمية و تشريحية و ليس إسعافات استعجالية من دعامة إلى دعامة ، و من هدف إلى هدف ، ومن مجال إلى آخر، لتحقيق المفهوم الحقيقي للإنسان الخليفة في الأرض ، وتحقيق مفهوم الجودة لمحاربة فلسفة الحَوَل في قطاع إسمه التعليم.

■ سمير مومني أكادير

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 4732

المنعطف

الصفحة:الملحق التربوي

عذرا عذرا يا تلميذ أجبرونا على التمديد

ذ أشرف سليم

يدخل الأساتذة المجازون المقصيون من الترقية بالشهادة إلى الأسبوع العاشر من إضرابهم المفتوح عن العمل ,مطالبين الحكومة برفع الظلم و الحيف عن ملفهم الذي تتوافر فيه جميع الشروط الموضوعية لتلبية مطالبهم المشروعة . و قد خاضوا في أيام إضراباتهم فترات عصيبة اشتدت عليهم فيها جميع وسائل التضييق و الترهيب ,النفسية و المادية و المعنوية ,فمن جهة فقد تحدوا قرار رئيس الحكومة الذي قضى بالاقتطاع من اجور المضربين ,فقرروا التصعيد و التمديد متجاهلين ضخامة الاقتطاعات من اجورهم الهزيلة ,صابرين على التزاماتهم الأسرية , مقررين رفع التحدي و إشهار العصيان في وجه بنكيران الذي وصمهم بوصم العاجز عن التحكم في مجرى الامور حين نعتهم بالمتجولين . و من جهة اخرى فقد أبان هؤلاء الأساتذة المظلومون عن شجاعة و حمية حين التدخلات الأمنية التي طالتهم ,فلم تأخذ من عزيمتهم شيئا ,و يكفيهم فخرا انهم كسبوا التعاطف الوطني و الدولي بعد هذه التدخلات التي كانت نقمة بين طياتها نعمة .

الآن هناك أصوات تتعالى تتهم الأساتذة باستعمال التلاميذ دروعا بشرية ,او أن الأساتذة المضربين انتهازيون يفكرون في مصالحهم و جيوبهم ,أو انهم خارجون عن القانون ما داموا يشقون عصا طاعة وزارتهم التي اقرت مباراة مهنية للترقية كما هو عهد جميع مباريات الترقية المهنية ,أو يشوهون صورة رجل التربية ما دامت الأخبار التي وصلت إلى اصحابنا المنتقدين تفيد بان هؤلاء الأساتذة يمشون حفاة و يعرقلون سير المواصلات ,و يثيرون الضجيج و الغوغاء في شوارع الرباط علما أن مستوياتهم المعرفية متدنية فكان لزاما إجبارهم على اجتياز هذه المباراة التي ستميز الغث من السمين .

ايا تكن مبررات اصحابنا للنيل من عزائم هؤلاء الأساتذة و تثبيطها ,يجب في البدء الرد على فرية استغلال التلاميذ دروعا بشرية لتحقيق مآربنا الشخصية ,فالقائلون بهذا لا يحسون بحجم الضرر اللاحق بالأساتذة المضربين ,فقد تركوا عملهم كرها و غصبا ,و لم يغادروا اقسامهم فحسب ,بل والديهم و زوجاتهم و ابناءهم ,و ستلحق بأجورهم الهزيلة اقتطاعات تقدر باكثر من 140درهما عن كل يوم إضراب خاضوه ,و يتجشمون عناء البقاء في الرباط طوال هذه المدة ,و جميع المغاربة يعلمون كلفة الإقامة في هذه المدينة ,كما مورست عليهم جميع أساليب الاستبداد و القهر و الجلد ,و يكفي أن يبقى عارا في جبين الحريات العامة و الحقوق الإنسانية و العدالة أن تعتقل أستاذتان ,واحدة حامل و الثانية أم لطفلين تعاني مرض القلب بتهم التجمهر غير المرخص له ,و إثارة الشغب و الفوضى في الشارع العام ... فعرض حالتي المتهمتين كفيلتان ببيان سفه هذه الاتهامات الجائرة لكل ذي لب و حكمة . هذه الانتهاكات المادية هي بيان لكل وَسنان غافل عما يعانيه هؤلاء الأساتذة العظام الذين لا يتجولون أو في عطلة مدفوعة الأجر , و إنما يكتوون بنار الحكومة التي تكوي ظهورهم الصلدة .

بعدما تاكدت وزارة التربية الوطنية ان المقاربة الأمنية فاشلة ,سعت إلى الدخول في حرب نفسية بإعلانها قرارا ظالما و غير منطقي و لا قانوني ,تمثل في سنها مسطرة الانقطاع عن العمل بحق هؤلاء الأساتذة ,و رغم ذلك لم تفلح في غيها و ظلمها فما زالت ساحات الرباط نابضة بهؤلاء الأساتذة الذين لم تثنهم قرارات الوزارة و مخططاتها عن مواصلة المسيرة النضالية :

الآن يجب على أصحابنا الرجوع إلى جادة الصواب ,و تفهم إضرابات هذه الفئة ,فبقاء هؤلاء الأساتذة في اقسامهم خير لهم بكثير مما هم فيه الآن لكن حين تنتزع حقوقهم ظلما و غصبا ,فلن يرحمهم تاريخ النضال إن ظلوا صامتين غير متزحزحين ,لذلك خرجوا و هبوا إلى الرباط لانتزاع حقوقهم المشروعة . إذن يجب على المطالبين بتحميل ضياع حقوق التلاميذ في الدراسة إلى الأساتذة توجيه سهام نقدهم إلى الحكومة و وزارة التربية الوطنية التي تلكات عن إيجاد حل منصف و عادل لهذه الفئة المظلومة .

لمَ مثلا لم تتحرك جمعية اباء و أولياء التلاميذ لتاليب الرأي العام على وزارة التربية الوطنية ,و عدم الاكتفاء بإصدار بيان تنديدي لا يسمن و لا يغني في شيء ؟ و لمَ لم تتحرك جمعيات المجتمع المدني لإزالة اللثام عن هذه القضية التي ما زال يجهل أسرارها كثيرون من افراد مجتمعنا ؟ و لا ننسى النقابات الأكثر تمثيلية التي لم تقم بدورها التاريخي لحد الآن و اكتفت بالتفرج على كرامة الأستاذ مزدراة و مهانة.

ليعلم الجميع أن هؤلاء الأساتذة اشد حرقة و حرصا على تلاميذهم ,و الدموع لا تفارق خدودهم ألما و حسرة على فراقهم ,لكنهم جاؤوا لانتزاع حقوقهم , فكيف يقبل اي إنسان عاقل أن تعطى حقوق لمن قبله و لمن بعده و يستثنى هو ,فطبيعته البشرية ستجعله يحس بالحكرة و الذل مما سيحتم عليه الثورة في وجه الظلم و التمييز و العنصرية.

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 1269

أخبار اليوم المغربية

الصفحة: 13

الدرس السقراطي والمدرسة الخصوصية

■ عبدالحق رحيوي

الفلسفة إبداع يوناني، والسؤال تجربة غربية دشنها أهل أثينا، فلم ينج الوجود والموجود من عنف السؤال، لذلك يمكن القول إن أكثر ما ابدع اليونان، ليس انساقا فلسفية «أفلاطون - ارسطو» كما يبدو في البداية، وإنما القدرة على التساؤل ووضع كل الظواهر الطبيعة والإنسانية موضع تساؤل. فبعد سؤال الوجود يأتي سؤال المعرفة، وسؤال المعرفة هذا يفتحنا على المنهج والغاية وقيمة المعرفة. يبقى سؤال التعلم سؤالا سقراطيا، ويبقى الحوار والتوليد أهم ما أبدعه سقراط. لطالما ادعى سقراط الجهل، ولكن لم يكن يخرج جاهلا بعد خوض اي حوار، فيولد الحقيقة من خطابات محاوريه، فالحقيقة توجد في كل العقول ولكن فقط نحتاج للبحث عنها داخل عقولنا. هذا ما دفع إفلاطون إلى قول في محاورة مينون «ان المعرفة تذكر والجهل نسيان». لكن ما يهمنا هنا ليس الحديث عن طرق التعلم وإنما البحث عن الهدف من التعلم والمعرفة، وما يمكن ان نستفيده من الدرس السقراطي.

لقد أخذت المعرفة عند اليونان طابعا نظريا، لذلك فكل ما ينتمي إلى البراكسيس لا يدخل في دائرة النظر الفلسفي، رغم الطابع النظري للمعرفة فهي في روحها معرفة عملية لانها مرتبطة بالتفكير في قضايا المدينة وخصوصا «السياسة»، فالمعرفة لا يمكن ان تكون ذات قيمة إلا اذا ساهمت في حل المشاكل اليومية «للمدينة». فهجوم سقراط وافلاطون على السوفسطائين يعود لسبب واحد، هو أن المعرفة التي يقدمها هؤلاء معرفة خطابية قابلة للاستغلال من أجل تحقيق مصالح فردية. فاستثمار المعرفة في خدمة المصلحة الفردية يفسد العلم. كما أن تعليم المعرفة «الحقيقة» للناس مقابل المال يؤدي إلى ظهور فئتين داخل المجتمع: فئة تدعي امتلاك المعرفة فتقوم بالتجارة فيها وتجني منها أرباحا، وفئة في حاجة إلى المعرفة تدفع المال من أجل استخدام المعرفة في تحقيق مصالح ذات منفعة فردية. لكي لا يتحول المجتمع الى فئتين كل واحدة تحقق مصالحها الخاصة، إما عن طريق التجارة في المعرفة، أو استثمار المعرفة في خدمة المصلحة الفردية. رفض سقراط وافلاطون الأسس الفكرية والنظرية للسفسطائية والممارسة العملية للسفسطائي داخل المدينة، والسؤال الذي يوجهنا ماذا يمكن ان نستفيد من الدرس السقراطي والأفلاطوني؟ ومن رهان مشروعهما الفلسفي المتمثل في الدفاع على أن لا يكون التعلم مقابل المال في المجتمع الأثيني؟

إن إشكالية التدريس مقابل المال ليست مسألة جديدة في تاريخ الفكر الإنساني، فـ«أثينا» التي قدمت نفسها كنموذج تاريخي وسياسي يحتذى به، هذا النموذج الذي فشلت العديد من الدول في القرن الواحد والعشرين الوصول إليه، في ما يتعلق بمسألة تدبير المدينة والتفكير في قضاياها اليومية، كانت تعرف نقاشا فكريا حادا في ما يتعلق بمسألة التعليم والتعلم. لطالما دافع سقراط وتلميذه افلاطون على ضرورة أن يكون التعليم عموميا، ليس بمعنى «المدرسة العمومية» التي نفهمها الآن، وإنما تعليما قائما اساسا على حب المعرفة والبحث عنها، فسقراط كان يرفض الحصول على المال مقابل دروسه، لكونه كان يؤمن انه لا يملك الحقيقة حتى «يبيعها»، بل كان يبحث عنها في عقول محاوريه. على عكس السوفسطائين الذين كانوا يقدمون دروسا مقابل الحصول على المال. رغم ما يمكن قوله على ان المال ضرورة أساسية للحياة، فإن سقراط لاحظ أن التجارة في المعرفة تفسد الحقيقة والعلم، لذلك اتهم خصومه السوفسطائين على أن معرفتهم ليست برهانية وعلمية بالمعنى اليوناني، وإنما هي معرفة خطابية ترتبط اساسا باللغة، ولا تحمل في طياتها اي حقيقة نظرية، قد تفيد المدينة والمواطن الأثيني. فالمعرفة مقابل المال والتجارة في العلم غالبا ما يفسد عقول الشباب. هذا الوضع يدفعنا للتساؤل حول ما اذا كانت المدرسة الخصوصية اليوم في المغرب تفسد عقول الشباب وتتاجر في أحلام الآباء؟

المدرسة الخصوصية في المغرب غير مهيكلة على المستوى الإداري، كما تفتقد إلى التخطيط التربوي، فهي مجرد محاولة بائسة من دولة متخلفة في التعليم لترميم أزمة لا يمكن تجاوزها بخوصصة القطاع. فالمدرسة الخصوصية في اغلب الأحوال يمكن تصورها كشركة تتاجر في أحلام الآباء للحفاظ على وجودها ومواردها المالية. هذه الوضعية التي باتت تعرفها المدرسة الخصوصية تدفعنا للوقوف على رهاناتها التربوية والتعليمة واطرها التربوية.

مشكلة الأطر

تعاني المدرسة الخصوصية في المغرب من قلة الأطر التربوية ومن قلة خبرتها في المجال التربوي، فالمتتبع لاحوال بعض المدارس الخاصة يجدها على مدار السنة تلجأ الى الطلبة المتدربين الباحثين عن مستقبل في مهنة التدريس، وتسند لهم أقساما دون خبرة أو تكوين تربوي. وحتى لا يطالب أي متدرب بأجرة شهرية، أو شيئا ما اسمه الترسيم والضمان الاجتماعي، تعمل على التغيير الدوري للمتدربين، تمنحهم شهادة تقديرية واعترافا من المدرسة بأهلية المدرس، لكن ليس من أجل العمل داخل أسوارها، بل من أجل البحث عن ملجأ اخر مستحيل.

فالمدرسة الخصوصية في هذا الباب تقتات يوميا من أحلام المعطلين، وتتعامل مع إنسان حاصل على شهادة عليا، كأنه قطعة لحم يمكن التلاعب بوجودها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعمل المدارس الخاصة على استقطاب بعض المدرسين الموظفين في المدرسة العمومية وخصوصا الذين لهم صيت وشهرة من أجل تلميع صورة المؤسسة. بهذا تكون المدرسة الخصوصية تقتات من الطاقة البدنية والذهنية للمدرس الذي غالبا ما يضحي بأبناء الفقراء في المدارس العمومية، هذه الوضعية تدفع ببعض المدرسين الى تقديم شواهد طبية يومية، وحتى حضورهم في القسم في الغالب يتسم بالإهمال، فهو يعرف أن يومه مازال طويلا ويشتغل وفق منطق «الاقتصاد في الفكر»، من أجل ضمان الاستمرارية في المدرسة الخصوصية. وبهذا تكون هذه الأخيرة قد أعلنت بطريقة شرعية سرقة المدرسة العمومية، دون أن تكون مستعدة للدفاع عن نفسها، نظرا لكون المدرسة الخصوصية تتحمل عبئا كبير في التخفيف من أزمة الاكتظاظ التي تعيشها. كل هذا دون الحديث عن كرامة المدرس داخل هذه الشركة المتوحشة، فهو مجرد قطعة شطرنج، قد يعصف به سوء الحظ في اي لحظة، وكان الأمر لا يتعلق بمدرس أو إنسان أو حتى بحيوان في امريكا، فتغيير المدرس مضمون وحضوره في اي وقت واجب.

مشروع النجاح

عندما يتعلق الأمر بالشعار الذي تبنته الوزارة الوصية المتمثل في «مدرسة النجاح»، فإننا نجد في المدرسة الخصوصية التجسيد الفعلي لهذا الشعار. فإذا كان إفلاطون قد كتب في باب الاكاديمية «لا يدخل علينا إلا من كان رياضيا»، فإن المدرسة الخصوصية رفعت شعارا يختلف تماما عن شعار الأكاديمية وهو «لا يخرج من هنا أحد إلا وهو ناجح». في الحقيقة لا تتحمل المدرسة الخصوصية وحدها هذا الشعار، بل عقلية المواطن المغربي الذي يهيمن عليه الطابع الكمي منذ ميلاده، فهو لا يهتم بما يمكن أن يتعلمه ابناؤه داخل هذه الحجرات، بقدر ما يهمه المعدل المرتفع حتى لا يخجل إن سأله شخص عن المعدل الذي حصل عليه ابنه. الرغبة في الحصول على معدل مرتفع يدفع ببعض الاباء إلى إحداث ازعاج متكرر للمدرسين، واطر المدرسة، لحرصهم على ضرورة أن ينال ابناؤهم أعلى نقطة ممكنة. هذه العقلية الكمية والتي غالبا ما تتخذ من التدريس في المدرسة الخاصة فقط من أجل التفاخر بين الجيران والحرص على أن يكون ابنهم متميزا ولو نظريا، ساهمت بشكل كبير في فشل المشروع التربوي للمدرسة الخصوصية، فأصبحت مثل الدكان الذي يقتني منه الزبناء المشروبات المخدرة، عن طريق منح المتعلمين نقط ا مرتفعة تخدر عقلهم الصغير.

المتعلم المراهق

إذا ما تجاوزنا التعليم الأولي والابتدائي ومرحلة الطفولة التي في الغالب ما يستطيع المدرس التحكم في سلوك المتعلم، فإن الوضع يختلف عندما يتعلق الأمر بمتعلمي المرحلة الاعدادية والثانوية، فهؤلاء هم مراهقون أغلبهم عاجز عن معرفة الصالح من الطالح، كما قال محمد شكري «يستحيل أن يتطابق الزمان وفهمه»، وغالبا ما يتسم سلوكهم بالانحراف، وهو سلوك طبيعي يتماشى مع المرحلة العمرية للمتعلم. لكن ما ليس طبيعيا هو أن يصبح هذا السلوك واقعة يومية داخل أسوار المدرسة وحجراتها، فغالبا ما يتسم سلوك المتعلمين باللامبالاة، أمام صمت مطلق للمدرس، فلا تقارير تكتب ولا مكاتب تنصت إلى هذا الخلل اليومي الذي تعرفه الحجرات، فكل العقوبات اتجاه المتعلم غير مقبولة، لأن الزبون ملك نركع له وليس مجرما ندينه. هذا هو الإحراج الحقيقي الذي تعاني منه المدرسة الخصوصية، المتمثل في تبنيها لمشروع تربوي ينبغي تحقيقه، وعدم قدرتها على تقويم سلوك المتعلم أو إدانته، لضمان وجوده داخل أسوارها من أجل الحفاظ على مواردها المالية. في هذا الإحراج غالبا ما تضحي المدرسة الخصوصية بمصلحة المتعلم من أجل ضمان مصالحها واستمراريتها.

هكذا يتضح أن مشروع المدرسة الخصوصية في المغرب فاشل لسببين: أولا: عقلية المواطن المغربي ونقصد «أولياء التلاميذ» الذين يصرون على ضرورة أن يحصل أبناؤهم على معادلات مرتفعة لا تعكس بالضرورة قدراتهم المعرفية.

ثانيا: تشبع المدرسة الخصوصية بالثقافة المقاولاتية، فغالبا ما تسعى لتحقيق مطامحها المادية على حساب مصلحة المتعلمين وكرامة المدرسين.

ما يمكن أن نستخلصه من الدرس السقراطي والأفلاطوني هو أن المال يفسد عملية التعلم فيصبح هاجس المدرس «السوفسطائي» هو إقناع المتعلم بقدرته على إقناع العامة من اجل تحقيق مصالحه الخاصة. ففي تجربة التعلم هذه لا يمكن أن تستفيد المدينة في شيء مادام أهلها متشبعون بالخطابة والسفسطة وبمصالحهم الخاصة.

ما يمكن أن يقال على الدرس افلاطوني، ينطبق على تجربة المدرسة الخصوصية في المغرب، فهي غالبا ما تريد أن تقنع الجميع بأنها ذات جدوى مادام أغلب مرتاديها من الناجحين والمتفوقين لكن في الحقيقة هو تفوق مقتنى ماديا، وبتالي تساهم في إفساد الشباب فهم يعلمون انهم متفوقون قبليا وهذا يعلمهم قبل كل شيء الكسل وعدم تحمل المسؤولية، وبما أن طبيعة الدولة مازالت تنخرها الزبونية والمحسوبية، فهؤلاء كما اقتنوا نقطهم المرتفعة، سيقتنون عما قريب مناصبهم العالية، دون أن يكونوا قد تعلموا أي شيء اسمه المسؤولية والدفاع عن المدينة بتعبير افلاطون، لذلك سيدافعون عن مصالحهم الفردية. طبعا كل هذا لا يقال على جميع المدارس الخصوصية لأن بعضها يتسم بالصرامة التربوية والحرص على الأهداف السامية، لكن المشكل يكمن في كونه يقال على اغلبها

المدرسة الخصوصية في أغلب الأحوال يمكن تصورها كشركة تتاجر في أحلام الآباء للحفاظ على وجودها ومواردها المالية

مدرس الفلسفة

التاريخ: 2014/01/16
العدد: 5181

الأحداث المغربية

الصفحة:20

عماد بنحيون
Imad.benhayoun@gmail.com

إنقاذ منظومة القيم في البلاد رهين برد الاعتبار للمدرسة والأستاذ

إن النقص الذي قد يعرفه الاهتمام بالأستاذ والمدرسة الوطنية، يمكن تفسيره بزوال ما ارتبط بهما من معززات في المجتمع، أو بالنقص في أهمية القيم التي يرتبطان بها وإبرازها أو لتغييبها [illegible] بينهما، بحيث ربما أصبحا لا يكون في مأمولها في الأستاذ أو المدرسة إلا أن يكون فيه ما يستحق العناية والاهتمام أكثر منهما، علما أن لا المدرسة الحالية، ولا الأستاذ قادران على توفير الشغل، لكنهما قادران على تحسين الممارسات السلوكية للفرد، والارتقاء بالقيم العامة للمجتمع.

فمهما كثر الجدل حوله، يظل الأستاذ في المجتمع أكثر من تقف حظه وبصيت أخلاقه وصحت عقيدته واستقامت تربيته واستنارت بصيرته، فهو رجل الأخلاق والعفة، السبب بسيط جدا يتلخص في كون ما من أحد يمتنع ويتوانى عن وضع فلذات أكباده أمانة في عنق هذا المربي المؤتمن على غرس القيم الأخلاقية، ونقلها للأجيال الصاعدة، وصيانة الباقي الإنساني المشترك.

فهذه القيم، وإن تعددت تعاريفها، ترتبط حتما بدوافع سلوكات الفرد المبنية على تحقيق أهداف معينة، تتشكل في النهاية ثقافة مجتمع محمل بعادات وتقاليد تترجم إلى ممارسات سلوكية يحكمها المجتمع والبيئة، مصدرها تاريخ الجماعة أو تراثها التاريخي، التي تتكفل بنقله، إلى جانب المجتمع، للمدرسة بواسطة الأستاذ من جيل إلى جيل، عن طريق التنشئة المحافظة على القيم الأساسية، أفقيا بين أفراد نفس الجيل، وعموديا بين الأجيال المتلاحقة.

فمن يجرؤ على إنكار حاجته إلى الأستاذ والمدرسة ويستغني عنهما، فهما، رغم أنهما الآن، كفيلان بتأمين التواصل والتفاعل بين الأجيال، ويتعهدان بالتعريف بأهمية القيم الأخلاقية في تحقيق السلم والأمن والأمان، على مستوى الأسرة أو المجتمع [illegible] وهما أيضا كفيلان بالحرص على [illegible]

[illegible] الثاني على القيم الأخلاقية والتواصل بينهما وبين [illegible] سلوكا والرقي [illegible] الوطنية [illegible] القيم التي [illegible] الأخلاقية الجسماني والروحي.

[illegible] المجتمعات التي لا تحظى [illegible] لا تخلو من [illegible] على السلالة بينها [illegible] الرسائل الذكية بالرغم مما [illegible] غياب في طريق التعامل معهما [illegible] تحصين [illegible] فكري أو علمي [illegible] الاقتصادي ضاغط.

فلا ينبغي فصل دور الأستاذ والمدرسة عن منظومة سلوك الفرد والجماعات في أي مجتمع، فسلوك هذا النحو وتعزيزه سيؤدي لا محالة إلى تحقق نتائج سلبية، أسبابها كثيرة، منها أن هذا التملص عن منظومة السلوك سيؤدي إلى إصابة أفراده بالغربة عن الذات المجتمعية المستهدفة، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تهاون [illegible] ونظرة سلبية للمجتمعات إزاء المدرسة والأستاذة من جهة، وارتداد أفراد المجتمعات وانفصالها عن ذواتها التاريخية التي يحتل فيها الانتماء إلى المجتمع موقعا مهما، الذي يفترض ترسيخه عبر [illegible] للمدرسة والأستاذ اللذان يشكل إعادة الاعتبار لهما، إعادة لمصداقيتهما داخل مجتمع في أمس الحاجة إلى [illegible] لمشروعه الحضاري، الهادف إلى إقامة الدولة الديمقراطية الحديثة التي تتماهى مع القيم الديمقراطية الأساسية والإنسانية، وإلى [illegible]

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵙⴳⵎⵉ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ
ⴷ ⵓⵙⵎⵓⵜⵜⴳ ⴰⵣⵣⵓⵍⴰⵏ

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية
والتكوين المهني

Bulletin de Presse

Jeudi 16 Janvier 2014 Numéro : 4683

Titres	Page
Les grévistes de la cellule 9 boycottent les examens	1

Ensemble pour l'école de la réussite

DATE 16/01/2014
N: 3087
AUJOURD'HUI LE MAROC
PAGE: 15

Enseignement secondaire

Les grévistes de la «cellule 9» boycottent les examens

DNCR à Rabat
Ahmad Salaheddine

Les enseignants grévistes qui militent pour l'avancement sur diplômes et qui ont multiplié les manifestations de rue tout au long de ces deux mois dans la capitale ont décidé de franchir un nouveau degré dans l'escalade de la protestation à partir de ce début de semaine. Ils ont, en effet, dit leur volonté samedi dernier au cours d'une assemblée tenue à Rabat de porter *«à nouveau la lutte dans les établissements scolaires»*. Selon les déclarations faites par des membres de leur coordination nationale à certains médias qu'ils jugent acquis à leur cause, ces enseignants qui s'estiment «exclus de la promotion par le diplôme» et dont beaucoup se considèrent prisonniers de l'échelle 9 à laquelle ils ont été embauchés, ont décidé de ne pas participer à l'élaboration et à la mise en œuvre des examens de leurs classes cette année. Nous ne participerons ni à l'élaboration ni au passage des examens proprement dits et encore moins à leur surveillance et à leur correction, ont déclaré des représentants de ces 5.000 enseignants qui revendiquent la prise en compte des nouveaux diplômes qu'ils ont obtenus après embauche pour évaluer leur nouveau statut. Ils ont ajouté que ce faisant, ils entendent mettre devant ses responsabilités chacun des protagonistes du problème de la suspension du processus de la promotion par le diplôme. Jusqu'en 2010-2011, ont-ils précisé, cet avancement se faisait naturellement, *«qu'est-ce qui justifie le changement brusque intervenu en 2010-2011 et que l'échelle 9, en particulier, soit devenue la cellule 9 de triste mémoire ?»*.

Depuis quelques semaines, les marches dans le centre-ville et les sit-in devant le Parlement d'enseignants exclus ne mobilisent plus autant de participants qu'aux premiers jours.

Pour la coordination nationale du mouvement, cette rupture n'est pas étrangère à l'arrivée du Parti de la justice et du développement (PJD) au gouvernement. Des militants de base parlent *«de la fâcheuse manie qu'ont les nouvelles autorités de vouloir imposer la participation d'un concours à propos de tout et de rien»*. Plus sûrement, le changement de stratégie qui promet de ramener vers les écoles le mouvement revendicatif contre la promo-

tion exclusive dans l'enseignement secondaire a des causes plus prosaïques. Depuis quelques semaines en effet, les marches dans le centre-ville et les sit-in devant le Parlement d'enseignants exclus ne mobilisent plus autant de participants qu'aux premiers jours. Alors que le nombre des marcheurs était estimé à environ 2.000 à 3.000 les premiers temps, ils n'étaient plus que quelques centaines à oser braver les sécuritaires et le ras-le-bol des machinistes dérangés dans leurs habitudes par les protestataires qui leur disputent la chaussée. Après deux mois de marches quasiment ininterrompues, les enseignants qui sont venus des régions lointaines s'en sont retournés chez eux et seule une minorité est restée à pied d'œuvre. De surcroît, la décision de l'administration d'amputer les salaires des marcheurs des émoluments afférents au nombre de jours durant lesquels ils n'ont pas assuré leurs classes, a dissuadé un grand nombre de protestataires de poursuivre un mouvement dont l'issue est incertaine. Malgré les marches, le ministère de l'éducation nationale et de la formation professionnelle est resté en effet inflexible sur sa décision de promotion par voie de concours pour tous ceux des enseignants du second degré qui aspirent passer de l'échelle 9 à l'échelle 10.

Au total, laissent entendre des commentateurs, le changement de stratégie des exclus de la promotion par le diplôme obtenu après embauche, et par lequel ils entendent provoquer une réaction des associations des parents d'élèves, n'est plus ni moins qu'un aveu de désarroi. Déstabilisés par la fermeté de l'administration, les protestataires en appellent à de nouveaux protagonistes, «*mais s'y prennent mal*». En déclarant nettement leur intention de prendre en otage les élèves, les enseignants grévistes risquent de davantage cristalliser le mécontentement autour de leur cause. Beaucoup de parents pensent en effet que les choses ont trop duré et qu'il est temps de mettre fin «au cycle vicieux» car quelque 200.000 élèves risquent l'année blanche.